الفصل الثالث

القضايا الخلافية في المرفوعات

ويشتمل على ستة عشر مبحثا :

المبحث الأول : الخلاف فى حد الاسم.

المبحث الثانى : الخلاف فى أعرف المعارف.

المبحث الثالث : جمع الأسماء الستة وإلحاق الياء بها.

المبحث الرابع : المبتدأ والخبر.

ويشتمل على ثلاثة مسائل :

المسألة الأولى: عامل الرفع فى المبتدأ.

المسألة الثانية : حذف المبتدأ والخبر.

المسألة الثالثة : الخلاف فى عمل الخبر ضميرًا.

المبحث الخامس : اسم (ما) المشبهة بـ (ليس) .

المبحث السادس : هل تدخل (لا) العاملة عمل (ليس) على المعرفة ؟

المبحث السابع : علة حذف التنوين من المنفى بـ (لا) النافية للجنس .

المبحث الثامن : زيادة الباء فى خبر (ما) النافية.

المبحث التاسع : الخلاف فى حذف خبر (إنّ) .

المبحث العاشر : الخلاف فى عمل (لات) .

المبحث الحادى عشر : الممنوع من الصرف.

ويشتمل على تسع مسائل :

المسألة الأولى : تعريف واشتقاقه.

المسألة الثانية : الممنوع من الصرف لشبه صيغة منتهى الجموع.

المسألة الثالثة : سراويل بين التذكير والتأنيث.

المسألة الرابعة : علة منع وزن مفاعل ومفاعيل.

المسألة الخامسة : العدد المعدول (فَعَال ـ مفعل) .

المسألة السادسة : اختلاف القياس بعد رباع إلى خماس.

المسألة السابعة : الخلاف فى الأوجه التى بها أشبه الاسم الفعل.

المسألة الثامنة : المعدول على فَعَال بالفتح.

المسألة التاسعة : القياس على فَعَال من بنات الأربعة.

المبحث الثانى عشر: حكم تقديم الفاعل على عاملة.

المبحث الثالث عشر: إسناد الفعل المسند إلى الظاهر إلى علامتى التثنية والجمع.

المبحث الرابع عشر : خلاف فى كلا .

المبحث الخامس عشر : اللازم والمتعدى.

المبحث السادس عشر : عمل أفعل التفضيل فى المفعول به.

المبحث الأول
الخلاف فى حد الاسم

بدأ النحاة فى أول العلم ، وفى أوائل الأبواب بالتعريف؛ لأن معرفة الحقيقة مقدمة ، ولأنه لا يمكن إجراء الأحكام الخاصة بالباب النحوى إلا بعد معرفته ، إذ الغرض من التعريف معرفة المبتدئ وتمييزه حتى يجرى الأحكام [١] .

والتعريف كالقاعدة ، لأنه يتضمن قاعدة كلية ، وهى أن كل ما وجد فيه قيود التعريف كان داخلا فى المعرف ؛ ولذلك احتاج التعريف إلى التمثيل برغم أن المثال يكون للقواعد [٢] .

وقد شرع السخاوى ~ فى شرح القسم الأول من المفصل وعلل لبدأ الزمخشرى بالأسماء . ثم ذكر تعريف النحاة للاسم . فقال : « إنما بدأ بالأسماء ، لأنها أشرف؛ ولأنها الأصل ، ودليل ذلك أن الكلام يصاغ منها وحدها ، وليس ذلك لغيرها ، والاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردةً عن الاقتران . وهذا الحد قول أبى العباس المبرد ، ولم يحده سيبويه ولا غيره من متقدمى النحاة . إنما قال : الاسم رجل وفرس ، وذُكر عن الكسائى أن الاسم ما وصف ، وذكر عن الأخفش أن الاسم ما حسن له الفعل والصف ، وثنى وجمع ولم يتصرف . وقال الجرمى : ما دخل عليه حرف الجر ، وقال هشام الضرير [٣] : الاسم ما نودى وذكر آخرين من

---

(١) انظر : الغرة المخفية ١/ ٧٠ تأليف ، المقرب : لابن عصفور ١/ ٤٥ تحقيق / أحمدعبدالستار وعبدالله الجبورى ط . مطبعة المعانى – بغداد بدون تاريخ ، الفوائد الضيائية : ١/ ٤١٣ تحقيق / أسامة طه الرفاعى ط . الواق ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٣م ، امتحان الأذكياء صـ٢٠٤ .

(٢) حاشية العطار على شرح الأزهرية / .

(٣) هو : هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحوى الكوفى ، ت .٢٠٩هـ ، أحد أعيان أصحاب الكسائى ، له مقاله فى النحو تفرى إليه ، من كتبه : مختصر النحو ، والقياس . بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨ ، أنباه الرواة ٣/ ٣٦٤ .

النحاة عرفوا الاسم ، ثم قال وهذه الحدود لم يسلم وأحد منها من الاعتراض . لكنه أعجبه حد سيبويه [١] .

التعريف يبين المقصود من المصطلح ويحدده ، وهو بذلك يحصر ما يدخل تحت هذا المصطلح فى أشياء محددة ، ولا يترك الباب مفتوحًا لإدخال كل ما يؤدى المعنى الذى يؤديه هذا المصطلح [٢] .

وقد يشتمل التعريف على شروط الباب النحوى ، كما فى تعريف المثنى بأنه لفظ دل على اثنين بزيادة فى آخره ، صالح للتجريد وعطف مثله عليه؛ فليس كل ما دل على اثنين يعد مثنى ، بل لا بد أن يكون ذلك بزيادة فى آخره وأن يكون صالحًا لعطف مثله عليه ولهذا قالوا فيما كان على صورة المثنى ولم يستوف الشروط : إنه ملحق به نحو كلا وكلنا مضافتين واثنين واثنتين ، وشفع ، والعمران ، والملوان [٣] .

وقد يتضمن التعريف أنواع المُعرف كما فى تعريف المفعول المطلق بأنه :

المصدر الفضلة المؤكد لعامل أو المبين لنوعه أو لعدده [٤] .

وقد يتضمن التعريف أغراض الباب النحوى ، كما فى تعريف النعت بأنه :

التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا ، مسوقا لتخصيص أو تعميم ، أو تفضيل أو مدح أو ذم ، أو ترحم ، أو إبهام ، أو توكيد [٥] .

---

(١) المفصل للسخاوى ١/ ٨٠، ٧٩ ، بتصرف واختصار .

(٢) انظر : النحو الواقى لعباس حسن ٢/ ٣١٥ طبع دار المعارف

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٥٧، ٥٦ طبعة دار الإتحاد العربى – القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م ، شرح جمل الزجاجى : لابن عصفور ١/ ١٣٥ تحقيق / صاحب أبو جناح ، طبعة العراق بدون تاريخ .

(٤) ينظر : شرح شذرات الذهب صـ ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٣٠٣ طبعة المطبعة العابرة ١٣٠٣هـ .

(٥) تسهيل الفوائد صـ١٦٧ تحقيق/ أ . محمد بركات . طبعة دار الكاتب العربى ـ القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

وقد يتضمن التعريف التمثيل له وهذا الذى صنعه سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ أثناء تعريفه لحد الاسم فى أول الكتاب ، وكان لكثير من النحويين اعتراض عليه ؛ لأنه لم يجده يتعريف واضح له .

يفتتح سيبويه كتابه بقوله : « هذا باب علم ما الكلم من العربية فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . فالاسم رجل وفرس وحائط . وأما الفعل فأمثله أخذت من الفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون لم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناءُ ما مضى فذهب وسَمِعَ ومكثَ وحَمِدَ ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا . اذهب واقتل واضرب . ومخبرًا يقتل ويذهب ويضربن وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثله التى أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستذكر إن شاء الله . الأحداث نحو الضرب والحمد والقتل وأما ما جاءَ لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها »[1] .

فسيبويه هنا يعتمد على التمثيل فيمثل للاسم برجل وفرس وحائط ، ويمثل للفعل الماضى بذهب وسمع ومكث وحمد . ويمثل للمستقبل بأذهبُ وأقتلُ وأضربُ ويقتل ويضرب ، ويمثل للأحداث بالضرب والحمد والقتل ويمثل للحروف بـ ثم وسوف وواو والقسم ولام الإضافة ونحوه ، والتمثيل من وسائل التعريف .

وبعض النحاة يعترض على سيبويه بأنه لم يحد الاسم ويرى بعضهم أنه : عرف الاسم بالتمثيل ، ويرى السخاوى أنه اكتفى بالمثال عن الحد ، ويرى أيضًا ـ أى : السخاوى أن سيبويه عرف الاسم فى موضع آخر بأن الاسماء هى المحدث عنها »[2] ويرى أن هذا إخبار عن الاسم مدافعا بهذا عن قول من يقول : إن سيبويه

---

(١) الكتاب ١/ ١٢ تحقيق/ أ . عبدالسلام هارون ، طبع الخانجى .

(٢) الكتاب ١/ ١٤ ، المفصل للسخاوى ١/ ٧٩ .

لم يحد الاسم .

ويذكر «ابن العريف» [١] تعريف الأخفش للاسم بأنه : ما أخبر عنه بقيام أو قعود ويعلق عليه بأنه من قول سيبويه فالأسماء المحدث عنها ، ويرى أن هذا إخبار عن الاسم أى أنه ليس تعريفا [٢] .

ويرى ابن فارس أن تمثيل سيبويه للاسم ليس تعريفا ، بل هو مجرد تمثيل وما أراد سيبويه به التحديد .

وحكى عن المبرد : أن مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً ، وذلك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت : أن يضرب يأتينا ، وأشباه ذلك لم يكن كلا ما ، كما تقول إن ضاربك بأتينا ، قال : فدك هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل [٣] ويرى السخاوى أن هذا التعريف ليس من عند المبرد وإنما هو مأخوذ من تعريف سيبويه .

ويرى ابن يعيش أن سيبويه لم يحد الاسم بحد ينفصل به عن غيره ، بل ذكر منه مثالاً اكتفى به عن الحد ، فقال : الاسم رجل وفرس ، كأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنه الاسم [٤] .

وقال بعضهم : إن الاسم لا حد له؛ ولهذا لم يحد سيبويه ، وإنما اكتفى فيه بالمثال [٥] .

---

(١) هو : ابن العريف الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحوى ، ت . ٣٩٠هـ ، قال ابن الفرضى : كان نحويًّا عارفًا بالعربية ، مقدمًا فيها ، أخذ عن ابن الفوطية وغيره ، من كتبه : كتاب فى النحو اعترض فيه على أبى جعفر أحمد بن محمد النحاس فى مسائل ذكرها فى كتابه الكافى . بغية الوعاة ١/ ٥٤٢ ، تاريخ علماء الأندلس ١/ ١٣١ .

(٢) شرح الجمل لابن العريف ٢/ ٤٦ ، ٤٥ .

(٣) الكتاب ١/ ١٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١/ ٢٢ .

(٥) أسرار العربية صـ١٠ تحقيق/ محمد بهجة البيطار ط . المجمع العلمى بدمشق بدون .

والحقيقة أن كل ما ذكر يعد من التعريف لكن بوسائل متعددة ولعل كلام السخاوى يوضح سببًا لهذا الخلاف ، وذلك فى قوله أن سيبويه لم يحد الاسم أى : لم يضع له حدًا جامعًا مانعًا مستوفيا لشروط الحد ، وامتناع حد سيبويه للاسم لا يعنى امتناع تعريفه له؛ لأن للتعريف وسائل كثيرة . كالتمثيل ، كما ذكر سيبويه وكالعلامات كما حده الجرمى بأنه ما دخل عليه حرف الجر ، وكما حده هشام الضرير : بأنه ما نودى ، وعارضهما السخاوى بأن هناك أسماء لا يدخلها حرف الجر ولا يصلح فيه النداء ، نحو : « الضمير» ، ونحو : « كيف» .

فإن الضمير لا يدخل عليه حرف الجر ، وكيف لا ينادى بها .

ويرى الكسائى فى حد الاسم : أنه ما وصف . وقد عارض السخاوى قوله بـ كيف وأين والمصادر ، فإنها أسماء ، ومع هذا لا يجوز وصفها ، إذن لابد من إخراج مثل هذه الكلمات من قائمة الأسماء ليصح قوله [1] أى الكسائى .

وأما ابن السراج فقد أدرج فى الحد ـ حد الاسم ، المصادر والظروف حيث قال : « وأما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل [2] ، وقد جاء فى تعريف الاسم بعلامات شكلية يتمييز بها عن غيره ، وجعل الألف واللام منها . ثم قال : ولا يقال : اليقوم ، ويعترض عليه أن هناك أبياتًا عن العرب جاء فيها الألف واللام فى الفعل أوردها السخاوى نحو الترضى وذلك كقول الشاعر :

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل [3]

---

(١) المفضل ١/ ٨١ ـ ٨٤ .

(٢) راجع : أصول النحو لابن السراج ١/ ٤٥ تحقيق/ عبدالحسين الفتلى ط . مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م . وينظر : المفضل ١/ ٨٣ .

(٣) البيت من البسيط وهو للفرزدق .

وذكره : همع الهوامع ١/ ٨٥ ، تصحيح / السيد محمد بدر الدين ،ط . دار المعرفة – بيروت – بدون ، الجنى الدانى صـ٢٠٢ تحقيق/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم ط . دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

وقد ألمح ابن السراج إلى أن المضمرات لا تنطبق عليها علامات الاسم؛ لأنها لا تضمر، ولا يكنى عنها ولا توصف. وهذا قول محفز؛ لأن تكون الضمائر قسما برأسه؛ وإن كان قد عدها هو وغيره من الأسماء، ويعرف الاسم ـ أيضًا ـ بامتناع «قد»، و«سوف» من الدخول عليه، فلا تقول: قد الرجل ولا سوف الغلام [١].

وأما الزجاجي فقد استند في تحديد الاسم على أسس شكلية حينًا ووظيفية حينا آخر. فالاسم عنده، ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أُدخل عليه حرف من حروف الخفض، وميز الاسم بإنفراده بقبول الجر، والتنوين، ودخول الألف واللام عليه، وصلاحيته لأن يكون موصوفًا ومصغرًا، ومنادى [٢].

قال ابن مالك:

بالجر والتنوين والنداء وألـ ومسند للاسم تمييز حصل

واعترض عليه: «بأن من الأسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولاً، ولا يدخل عليه حرف من حروف الجر».

فما هو معتبر اسمًا ولا يصلح أن يكون فاعلاً، أسماءُ الشروط وأسماءُ الاستفهام، وبعض ألفاظ القسم مثل «لعمرى»، و«ايم الله» ومما هو معتبر اسمًا ولا ينون، ولا يوصف، ولا يصغر نحو: «مَنْ»، «ما وجير»، و«أيمن الله» [٣].

وأيضًا فإن هناك مما اعتبرت أسماء لا تدخل الألف واللام، ولا توصف، وذلك كأسماء الإشارة، والمضمرات، وأسماءُ الأفعال، فلابد ـ إذن ـ من إخراجها من الأسماء ليصح قوله. لهذا قال السخاوى: «ولا يسلم حد من الاعتراض» [٤].

---

(١) راجع: أصول النحو ١/ ٤٥، والمفضل ١/ ٨٣.

(٢) الجمل للزجاجي صـ١٨، ١٧.

(٣) المفضل للسخاوى ١/ ٨١.

(٤) السابق ١/ ٧٩.

ومن الغريب أن الزجاجى سمى كان وأخواتها حروفا . قال : هذا باب الحروف التى ترفع الاسم وتنصب الخبر . وفى باب حروف الخفض قال : اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة ، وهو خاص بالأسماء ، والذى يعرف به الخفض ثلاثة أشياء : حروف وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف ، فلم يعتبر الظروف من الأسماء وأورد لها أمثله : أمام وقُدَّام ، وسمى الأدوات التى تستعمل فى الشرط حروفا ، فقال حروف الجزاء . وعد منها «كيف» ، و«حيثما» [١] .

وأما حد الاسم عند أبى على الفارسى ـ وقد ذكر السخاوى ـ فهو ما جاز الإخبار عنه من الكلم وأدرج المصادر فى طائفة الأسماء فقال : الاسم الدال على معنى غير معين نحو العلم والجهل فى هذا الاعتبار ، وذكر أيضا أن كل كلمة قبلت هاتين العلامتين ـ «الألف واللام ـ والتنوين» فهى عنده اسم والمقصود بالألف واللام عنده هو (أل) المعرفة ، وليست الموصول . كما جاء فى تمثيله بالغلام والفرس ، وبالتنوين تنوين التمكين [٢] .

ونقل السخاوى عن الأخفش أن الاسم ما صلح له الفعل والصفة ، وقيل التثنية والجمع ، وامتنع عن التصريف . ويذكر الرمانى أن الاسم كل كلمةٍ تدل على معنى من غير اختصاص بزمان [٣] وقد عورض ـ أيضًا بـ«كيف» ـ و«أين» فهما لا يصلح لها الفعل ولا الصفة [٤] ويدلان على ظرف مكان .

وذكر ابن فارس أن الزجاج سُئِل عن حد الاسم فقال : صوت مقطع مفهوم

---

(١) انظر : أصول النحو ١/ ٤٥ وما بعدا ، وانظر أيضًا : أسرار العربية : لعبد القاهر الجرجانى صـ٩٨ ، أقسام الكلام العربى : د . فاضل مصطفى صـ٥٦ .

(٢) راجع : الإيضاح القصدى لأبى على الفارسى صـ٩ تحقيق/ حسن الشاذلى ، ط . القاهرة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م بتصرف .

(٣) المفضل للسخاوى ١/ ٧٩ .

(٤) السابق ١/ ٨٢ .

دال على معنى غَير دالٍ على زمان أو مكان ويرى الزمخشرى أن الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجرد من الاقتران [١] .

ومع أن السخاوى أعجبه تعريف سيبويه ودافع عنه تعريف الزمخشرى إلا أنه أجحم عن وضع تحديد واضح للاسم ، ولعل الاضطراب الذى وقع فيه العلماء فى مجال التحديد للاسم هو الذى جعله يدرج كثيرًا من الأراء ويوجه الاعتراض على كل رأى ، ولعله أراح نفسه من التجديد ليسلم من الاعتراض عليه ، مع أن ابن يعيش دافع عن بعض النحاة فى تحديدهم للاسم [٢] .

كما أن الزمخشرى معترض عليه أيضًا بقوله وقد يعترض على حده . بمضرب الشوك ، ومقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وأتت الناقة على منتجها؛ فإنها مصادر ، وقد دلت على وقت معلوم ، وأجاب السخاوى بأن المقصود يأتى مضرب الشول . أن المضرب وُضع للزمان الذى يقع فيه الضراب دون الضراب [٣] .

الاستغناء عن التعريف :

حد سيبويه الفعل والحرف ولم يحد الاسم «فكأنه جعل تعريفه من حد الفعل وحد الحرف حدًّا له ، وكأنه رأى ما فى تحديده من الأشكال الذى أوجب اضطراب كلام العلماء فيه ، فالأشبه عنده أنه جعل تعريفه من الحد كالحد له» [٤] وبذلك يكون قد عرفه بتعريف ما يقابله ، أو ترك تعريفه لإشكاله .

ويرى السهيلى [٥] أن سيبويه لم يحد الاسم ؛ لأنه وقع فى عبارة النحويين على ما

---

(١) المفصل للزمخشرى صـ٦ .

(٢) راجع : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢ ـ ٢٤ .

(٣) المفضل ١/ ٨٠ بتصرف .

(٤) ينظر المفصل (١/ ٨٠) ، الحلل فى الخلل الواقع فى الجمل : للبطليوس صـ ٦٦ ،٦٥ تحقيق / سعيد عبدالكريم ط . منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق بدون تاريخ .

(٥) هو : السهيلى عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الأندلسى ، ت . ٥٨١هـ أبو القاسم ، نحوى =

هو فى كلام العرب فلم يحتج إلى تنبيه بحد ولا رسم ، وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين؛ لأن الفعل عند العرب هو الحدث ، وعند النحويين هو اللفظ الدال على الحدث والزمان ، والحرف عند النحويين ما دل على معنى فى غيره ، وليس يفهم العرب من أحرف هذا المعنى . والسهيلى بذلك يضع قاعدة للاستغناء عن التعريف ، وهى أن ما كان فى الاصطلاح موافقا لما هو عليه فى اللغة فلا حاجة إلى تعريفه ، وما كان مخالفًا . احتيج إلى تعريفه .

ويقول فى توضيح ذلك : « وجميع ألفاظ النحويين تنقسم إلى قسمين :

منها ما تواضعوا واصطلحوا عليه ، ولا يعبر العرب به إلا عن معنى آخر نحو الظرف والحرف . فهذا لا بد من تبيينه للمتبدئ بالحد والرسم ، ومنها ما هو على أصل موضوعه فى كلام العرب نحو الاسم والفاعل والمفعول به ، فهذا لا إشكال فيه على ناظر فى صناعة النحو والله أعلم» [(١)] .

وهذا كلام مقنع إلا أنه غير مطرد ، فهناك مصطلحات للنحاة تتفق معانيها الاصطلاحيه مع معانيها اللغوية ، وهذا هو الأصل إلا أن هذه قاعدة غير مطردة . كتعريف الفاعل مثلا فإن معناه الاصطلاحى ليس متفقا تمامًا مع معناه اللغوى . وبذلك نحو : مات محمد . فـ«محمد» فاعل فى الاصطلاح ، وغير فاعل فى الحقيقة ؛ لأنه لم يضع شيئًا ـ بل فُعِلَ به الموت . فكان حقه لغةً أن يكون مفعولا به .

لهذا كثرت مناقشاتهم فى حد الاسم حتى ذُكِرَ للنحويين . فى حده ما يزيد على سبعين حدًا كما يقول ابن الأنبارى فى أسرار العربية [(٢)] .

= ومؤرخ ، ولغوى أخذ عن ابن عربى ونما خبر نبوغه على مراكش ، من كتبه : نتائج الفكر ، والروض الأُنف ، شرح الجمل للزجاجى . إنباه الرواة ٢/ ١٦٢ ، بغية الوعاة ٢/ ٨١ .

(١) نتائج الفكر للإمام السهيلى صـ٦٤ تحقيق/ د . محمد إبراهيم البنا ط . دار الرياض للنشر بدون .

(٢) راجع : أسرار العربية صـ١٠ ، ٩ .

وعرف ابن مالك الكلام فى بعض كتبه [١] وترك تعريفه فى بعض آخر ،وقال : ويستغنى بشهرة معنى الكلام والخط عن تحديدها» [٢] فجعل شهرة المعنى سببا فى الاستغناء عن التحديد .

ويعلق المرادى [٣] على تعريف ابن مالك للنكرة ، واعتباره غير النكرة معرفة بقول : « أى وغير النكرة معرفة إذ لا واسطة بينهما واستغنى بذلك عن حد المعرفة » [٤] .

ويستغنى أبو حيان [٥] عن حد الضمير فيقول : إنه لا يحتاج إلى حد ولا رسم ؛ لأنه محصور ، ويقول عن اسم الإشارة : إنه «محصور فلا يحتاج إلى حد ولا رسم» ، وعن الموصول الاسمى والحرفى إنه محضور بالعد فلا يحتاج على رسم ولا حد .

والغريب أن أبا حيان قد عرف الموصول الحرفى بعد كلامه هذا فقال :«فالحرف

---

(١) ينظر : مثلاً ـ تسهيل الفوائد صـ٣ .

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة الألفاظ صـ٣ تحقيق / عدنان عبدالرحمن ط . مطبعة العانى بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

(٣) هو : الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على المرادى ، ت .٧٤٩هـ ، المراكش ، المالكى ، المعروف بابن أم قاسم بدر الدين عالم مشارك فى النحو ، والتفسير ، والفقه والأصول والقراءات ، من كتبه : الجنى الدانى فى حروف المعانى ، شرح تسهيل الفوائد . طبقات القراء ١/ ٢٢٨ ، بغية الوعاة ١/ ٥١٧ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٢٠ تحقيق/ د . عبدالرحمن على سليمان ط . مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة .

(٥) هو : أبو حيان الأندلسى محمد بن يوسف بن على بن يوسف أثير الدين ، ت . ٧٤٥هـ ، تلقى علوم اللغة والحديث والقراءات والتفسير على مجموعة كبيرة من العلماء والشيوخ منهم : إسحاق بن عبدالرحيم ، وتلقى عنه كثيرون منهم : أحمد بن عبدالعزيز . فهرس الفهارس لكنانى ١/ ١٥٥ تحقيق/ د . أحسان عباس طبعة دار الغرب ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ، شذرات الذهب ٦/ ١٤٥ ، طبقات الشافعية للسبكى ٩/ ٢٧٦ .

هو ما ينسبك منه ومن صلته مصدر» [١] .

ولعله لم يرد بذلك تعريفه بل أراد بيان حكمه أو لعله احتاج إلى ذلك؛ لأن العد وحده لا يصلح فى تعريف الموصول الحرفى؛ لأن الحرف نفسه قد يكون موصولا . وقد يكون غير موصول نحو «أن» و«ما» فإن «أَنْ» قد تكون تفسيرية وقد تكون مخففة من الثقيلة «وما» قد تكون عاملة عمل ليس ، وقد تكون نافية مثلا .

ويترك ابن هشام حد عطف النسق ويقول : ولم أحده بحد لوضوحه . ولعله يقصد بذلك أنه لم يجد فى متن القطر [٢] .

(١) راجع : ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٢ ، ٥٠٥ ، ٥١٨ ، تحقيق/ د . رجب عثمان ود . رمضان عبدالتواب ط . مكتبة الخانجى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ، منهج السالك صـ٢٥ .

(٢) قطر الندى صـ ٤٢٨ ، ٤٢٧ ط . دار الفكر المكتبة العصرية بدون تاريخ .

المبحث الثانى
الخلاف فى أعرف المعارف

قال السخاوى : « ذهب بعض النحاة إلى أن العلم أقوى تعريفًا من الضمير ، وقال بعضهم : المضمر أعرف منه؛ لأنه لا يوصف ، وما ذالك إلا لأنه لا إبهام فيه ما ستغنى عن الوصف ... » .

ومما يدل على أن العلم أقوى فى التعريف منه أنه وضع لتعريف المسمى فالتعريف هو بوضعه ، وليس التعريف بمقصود فى وضع غيره ثم بعد العلم المضمرُ ، ثم بعده المبهمُ .

وقال سيبويه : إن تعريف أسماء الإشارة من جهة أنك تعرفها بعينك وقلبك فهى أخص مما تعرفه بقلبك فحسب .

وأخذ بعض النحاة من هذا أنه أعرف من العلم ، وقد بينا أن العلم أعرف منه ، ولم يرد سيبويه إلا أنه أخص مما عرف باللام .

وقال أكثر النحاة : أعرف المعارف المضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم ، وقال أبو بكر : أعرفها المبهم »[1] .

اختلف النحاة فى أنواع المعارف ومراتبها :

فذهب أكثر النحاة : سيبويه والصيمرى[2] وابن عصفور وغيرهم إلى أن المعارف خمسة وهى : العلم والضمير واسم الإشارة والمعرف بـ«أل» ، والمضاف إلى

---

(١) المفضل شرح المفصل للسخاوى ٢/ ٩٦٨ بتصرف واختصار .

(٢) هو : الصيمرى عبدالله بن على بن إسحاق أبو محمد ، قدم مصر ، وحفظ عنه شىء من اللغة وغيرها . وكان فهما عاقلاً ، وصنف كتابًا فى النحو سماه التبصرة ت . ٥٤١هـ . إنباه الرواة ٢/ ١٢٣ ، بغية الوعاة ٢/ ٤٩ .

أحدهما ، وعدها البعض ستة وهى : العلم والضمير والمبهم والمعرف بـ«أل» والمنادى والمضاف إلى معرفة . ويقصدون بالمبهم اسم الإشارة . واسم الموصول .

وزاد ابن كيسان [١] ـ ما ـ ومن ـ الاستفهاميتين [٢] واختلفوا فى بيان مراتبها .

فذهب ابن حزم الظاهرى [٣] إلى أنها كلها متساوية [٤] ؛ لأن المعرفة لا تتفاضل؛ إذ لا يصح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا ، وأجيب بأن المراد أن تطرق الاحتمال إلى الأعراف أقل من تطرقه إلى الآخر [٥] .

مذهب الجمهور : وذهب الجمهور إلى أنها متفاوتة لكنهم اختلفوا فى أعرفه ، فذهب الكوفيين ، وابن الأنبارى ونسب لابن السراج [٦] أن أعرفها اسم الإشارة .

مذهب البصريين : ومذهب البصريين أن العلم أعرف من اسم الإشارة ، ولكنهم اختلفوا فذهب سيبويه والصيمرى وابن عصفور [٧] إلى أن المضمر أعرفها ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ما فيه «أل» ثم المضاف إلى أحدها .

---

(١) رأيه فى المساعد ١/ ٨٠ ، التسهيل صـ٣١ ، شرح الكافية للرضى ٢/ ٢١٣ ، الهمع ١/ ١٨٧ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٧٠٧ ، التبصرة ١/ ١٧٢ ، شرح الجمل ٢/ ١٣٥ ، المقرب ٣/ ٢٤٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٦ ـ ١١٩ ، التذييل والتكميل ١/ ٩٢ ، منهج السالك صـ١٥ .

(٣) هو : ابن حزم الظاهرى أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الأندلسى القرطبى ، الفقيه الحافظ الإمام الأوحد ، البحر ذو الفنون والمعارف ، من كتبه المحلى ، ت . ٤٥٩هـ ، سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤ ، وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٥ .

(٤) رأى ابن حزم فى الهمع ١/ ١٨٧ تحقيق / أحمد شمس الدين .

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨ ، تمهيد القواعد ١/ ٣٧٨ ، الهمع ١/ ١٨٧ . .

(٦) انظر : المرجع السابقة الصفحات نفسها ، شرح اللمع للتبريزى صـ٢٤٥ ، الأصول لابن السراج ٢/ ٣٢ ، الهمع ١/ ٨٨ .

(٧) الكتاب ٢/ ٥ ، التبصرة ١/ ١٧٢ ، شرح الجمل ٢/ ١٣٥ ، نسب إلى الصيمرى بأن أعرف المعارف العلم . نقله أبو حيان والدمامينى والسيوطى وغيرهم . راجع : التبصرة ١/ ١٧٢ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨ . التذييل ١/ ٩٢ ، الهمع ١/ ١٨٧ .

وذهب السيرافى إلى أن العلم أعرفها ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام ثم المضاف [١] .

ويرى الكوفيون واختاره ابن الأنبارى أن الاسم المبهم أعرف المعارف واختاره ابن الانبارى [٢] .

مذهب ابن مالك : وذهب ابن مالك إلى أن المعارف سبعة : وهى المضمر والعلم ، واسم الإشارة ، والمنادى ، والموصول ، والمضاف ، وذو الأداة [٣] وعدها فى الألفية ستة بإسقاط المنادى كما ذهب إلى أن أعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب ، ثم اسم الإشارة ، والمنادى ، وهما متقاربان بأن ثم الموصول . وهو بحسب صلته . والمعرف بالأداة أما المعرب بالإضافة فإنه بحسب المضاف إليه .

قال ابن مالك :

وغـــيره معرفـــة لهـــم وذى وهند وابنى والغلام والذى [٤]

وذهب أبو حيان إلى أنها خمسة : وهى العلم والضمير والمبهم وذو الأداة والمضاف إلى أحدها ، وجعل الموصول داخلا فى ذى الأداة .

كما جعل المنادى من قبل المعرف بالألف واللام ويرى إلى أن أعرفها العلم ثم الضمير ثم المبهم ثم ذو الأداة ، أما المعرف بالإضافة فهو بحسب

المضاف إليه إلا المضاف إلى مضمر فهو رتبة العلم [٥] .

---

(١) الإنصاف ٢/ ٧٠٧وما بعدها ، الهمع ١/ ١٨٦ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٩ ، المقتضب ٤/ ٢٨١ ، وابن يعيش ٣/ ٥٦ ـ ٥/ ٨٧ ، الهمع ١/ ١٨٧ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨ .

(٣) التسهيل صـ٢١ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢ ، الهمع ١/ ١٨٦ .

(٤) ألفية ابن مالك صـ١٢ .

(٥) ارتشاف الضرب صـ ٢/ ٩٠٨ ، أسرار العربية صـ٣٤٥ ، المقتضب ٤/ ٢٨٢ ، الهمع ١/ ١٨٦ وما بعدها .

وفى شرح التسهيل وأمكنها فى التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه بدل على المراد بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته ثم ضمير المخاطب . ثم المعلم ثم العائب [١] .

يرى سيبويه [٢] أن المضمر أعرف من العلم وغيره ، وقد ذكره السخاوى ولم ينسبه قال فى المفضل : « وقال بعضهم المضمر أعرف منه لأنه يوصف » [٣] .

ورجحه ابن السراج [٤] ، وابن يعيش [٥] .

قال سيبويه : « وإذا كان قبل ذلك منعوت فأضمرته أو اسم فاضمرته أظهرته فهو أقوى ، لأنك تضمر ما ذكرت وأنت هنا تضمر ما لم تذكر وهو جائزعربى » [٦] .

ويرى السيرافى أن العلم أقوى وأعرف المعارف . وتبنى الشارح رأيه وعلل له ولم ينسبه لأحد وهوالموجود فى الإنصاف [٧] .

وذكر تعليله لمذهب السيرافى فقال : « ومما يدل على أن العلم أقوى فى التعريف منه ـ أى من المضمر ـ أنه وضع لتعريف المسمى ، فالتعريف هو المقصود بوضعه ، وليس التعريف بمقصود فى وضع غيره ثم بعدَ العلم ، المضمر ، وقد قلنا : إنه لا يوصف ولا يوصف به ثم بعده المبهم ... » .

وتعريف العلم أخص من تعريفه ولذلك وصف به وإنما العلم أخص منه ؛ لأنه

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١١٧ ،١١٦ ، الهمع ١/ ١٨٦ ، شرح الرضى على الكافية ١/ ٣١٢ ، الإنصاف صـ٤١٧ ـ ٤١٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٤٠ .

(٣) المفضل ٢/ ٩٦٨ .

(٤) الأُصول ١/ ١٧٦ .

(٥) ابن يعيش ٣/ ٥٧ ، والإنصاف ٢/ ٧٠٧ .

(٦) الكتاب ١/ ٤٤٠ .

(٧) ينظر رأيه فى : الإنصاف ٢/ ٧٠٨ ،٧٠٧ .

وضع ليعرف المسمى من بين أبناءِ جنسه ، وهذا إنما وضع ليشار به إلى ظاهر فقط وليس فيه تمييزه من أبناء جنسه؛ ولهذا احتاج إلى ما يميزه فقيل : ممررت بهذا الرجل [١] .

رأى الباحث :

وبعد فإننى أميل إلى مذهب مُعْظَم النحاة القائل : بأن المعارف خمسة على ترتيبها الأول ، كما أرى ترجيح الضمير على العلم . لأنه رأى سيبويه ؛ ولأن السخاوى عبر عنه بمذهب أكثر النحاة ، وتقديم ضمير المتكلم على المخاطب فى الأعرفيه [٢] ثم العلم ثم ضمير الغائب ، ثم المشار ، ثم المنادى ، ثم الموصول ، ثم ذو الأداة علِّلْ .

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٩٦٩، ٩٦٨ .

(٢) شفاء العليل ١/ ١٧١ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٦ ، شرح الرضى على الكافية ١/ ٣١٢ ، المقرب لابن عصفور ٣/ ٢٤٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٠٥ تحقيق / د . عبدالفتاح البحيرى ، التبصرة للصيمرى ١/ ١٧٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٦ ، الهمع ١/ ١٨٧، ١٨٦ .

المبحث الثالث
جمع الأسماء الستة وإلحاق الياء بها

الأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، ويشترط فى إعرابها بالحروف شروطًا ، منها :

أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ، وقد تعرض السخاوى لهذه المسألة أثناء الحديث عن شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف . فقال رحمه الله تعالى : « تقول فى حم : حمىّ ، وفى أب أبىّ ، وقلما يجمع جمع السلامة ، وقياسه حمون ، كما تقول أبون ، وأخون ، والقياس فى فم إذا أضفته إلى الياء أن تقول «فىّ» فى الأحوال الثلاث حالِ الرفع والنصب والجر ، ولا يقال أطبقت فاى وأجازه أبو على الفارسى ، ورجع عنه . ولو قيل لكان له وجه فى القياس ، وتحذف الميم منه عند الإضافة » [(١)] .

مما يجمع بالواو والنون فى حالة الرفع وبالياء والنون فى حالة النصب والجر هو جمع المذكر السالم ، واشترط النحاة لهذا الجمع أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب قال ابن مالك فى الألفية :

وارفع بواو وبيا أجرر وانصب ... سالم جمع عامر ومذنب [(٢)]

هذا : وقد أجمع النحاة على أنه لا يجمع منها جمع صحيح إلا الأب والأخ والحم [(٣)] وشيخنا ـ السخاوى ـ قاس حمون على أبون وأخون وعبر عنه بالقلة كما أنه يعتمد على القياس فى الأحكام النحوية كأصل من أصول النحو . وإن كان السماع مقدمًا عليه [(٤)] ، ولهذا قال ابن مالك : « ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه

---

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٩٢٠ ـ ٩٢٤ بتصرف .

(٢) ألفية ابن مالك صـ١١ .

(٣) حاشية الشيخ يس ١/ ٢٠٠ بتصرف .

(٤) راجع : شرح ابن عقيل ١/ ٩٣ ، الهمع ١/ ١٥٤ ، الأشباه والنظائر / تحقيق ، شذور الذهب صـ٥٤ ، أخطاء شائعة صـ١٨٠ للشيخ / محمد على النحار .

سمع »[١] .

ويجيز بعضهم جمع فم جمع سلامة لمذكر ، نقل أبو حيان عن ثعلب أنه يجيز جمع فم على فون وعلى فين » ، ويوافقهم من البصريين ابن كيسان[٢] .

ويستدلون على ذلك بما سبق من أن هناك ألفاظًا لم تستوف الشروط ، ومع هذا فأجازوا جمعها ، وذكر ابن الأنبارى عن ابن جنى جواز ذلك أثناء ترجيحه لمذهب الكوفيين على مذهب البصريين قال : والكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها فوق البصريين ، والبصريون أجود قياسًا »[٣] .

وجاء فى الهمع : « ولو قيل فى حم حمون لم يمنع ، لكن لا أعلم أنه سمع ، قال أبو حيان : ينبغى أن يمتنع لأن القياس يأباه وجمع أب وإخواته شاذ فلا يقاس عليه ، وعن ثعلب أنه يقال فى فم فمون وفمين قال أبو حيان : وهو فى غاية الغرابة[٤] وحكى بعضهم سماع هنون وذوون[٥] .

وأرى أن هذا الجمع شاذ غير مسموع عن العرب ، أعنى أبون أخون ، وحمون ، وفمون ، أو فون . ووجه الشذوذ فيه أنها ليست أعلا ما ولا مشتقات »[٦] والقياس على جمع التصحيح يأباه[٧] لاسيما وأن له جمعا فى العربية يغنى عنه[٨] ووزن فم عند

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٩٨ ، باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح تحقيق/ محمد عبدالقادر عطا .

(٢) راجع : التذييل والتكميل ١/ ٣٠٣ .

(٣) المفضل ٢/ ٩٢٠ ، الاقتراح المسألة ١٦ ، الهمع ١/ ١٥٥ ، حاشية يس ١/ ١٠٠ .

(٤) التذييل ١/ ٣٠٣ ، الهمع ١/ ١٥٥ ، الخزانة ٤/ ٤٦١ ، حاشية يس ١/ ١٠١ ، ظاهرة الشذوذ صـ٤٣٩ .

(٥) حاشية الشيخ يس ١/ ١٠٠ .

(٦) الهمع ١/ ١٥٥ .

(٧) ارتشاف الضرب صـ٢٥٠ .

(٨) القاموس المحيط ١/ ١٩٦ (ابن) ، المعجم الوجيز صـ٤٨١ .

الخليل وسيبويه «فَعْلُ» بدليل جمعه على أفواه كسوط وأسواط ، وذهب الفراءُ إلى أن وزنه فُعْلُ بضم الفاء . واستدل سيبويه لذلك بقول الفصحاء فم فتح الفاء حالة التعويض ، كما استدل على أن ابنا مفتوح الفاء بقولهم بَنُون [١] .

ويرى المبرد أن أصل «م» فوه لأنه من تفوهت بكذا وجمعه أفواه على الأصل فإذا قلت : هذا فو زيد فقد حذفت موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ولكن ثنيت فى الإضافة لأنها تمنعه التنوين [٢] .

فاتضح مما سبق أن أخ وحم وفم وأب محذوف لامه فهو على هذا ملحق بالمذكور السالم كما قال ابن مالك :

وشبه زين وبه عشرون وبابه ألحق والأهلون

ويقصد بيان كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها الهاء كشفة وثبة وظبة ، وقلة ، جمعوه بالواو والنون [٣] .

قال أبو على الفارسى : « والعين فى فم واو واللام منه هاء يدل على ذلك قولهم مفوّه ، وأفوه والهاء إذا كانت لا ما فإنها تحذف ومثلها شفة [٤] .

سبق القول بأن للأسماء الستة فى إعرابها بالحروف شروطًا منها : أن تكون مفردة ، مبكرةً ، مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرًا ، فلو اختل شرط من تلك الشروط أعربت بالحركات فمثلا : لو أضيفت إلى الياء أعربت بحركات مقدرة وكلها تضاف إلى الياء [٥] .

---

(١) راجع : الكتاب ١/ ١٥٩ ،١٥٨ ـ ٢/ ٣٣ ، ٤٤ ، ٨٣ ، ١٢٦ ، المخصص ١/ ١٣٤ ـ ١٣٧ ، التذييل ١/ ١٠٦ تحقيق / د . حسن هنداوى ، المسائل البغداديات صـ١٥٠ ،١٤٩ .

(٢) المقتضب ٣/ ١٥٨ ، المسائل البغداديات صـ ١٥٠ ،١٤٩ .

(٣) ابن عقيل على الألفية ١/ ٦٤ ، المسائل العسكرية صـ٨٩ ، المسائل البغداديات صـ١٥٠ .

(٤) المسائل البغداديات صـ١٥٣ ، المسائل العسكرية صـ١٧٣ ،١٧٢ .

(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٥٣ .

وقول النحاة : « لغير ياءِ المتكلم » إيضاح لأن الياء المضاف إليها لا تكون لغيره فيدخل فى هذا ، لا أبا لزيد فإن جائز بدون شذوذ؛ لأنه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه عند سيبويه والخليل ، والجمهور غير معتد بها .

وقال المبرد والكوفيون وابن مالك : يجوز رد ما حذف منها وإدغامه فيقال أبىّ بالتشديد ، قال الشاعر :

فــلا وأبــيَّ لا أنــساك حتــى ينــسىَ الوالــه الــصب الحنينــا

ومما استدل به السخاوى للمبرد قوله :

قَــدَرُ أحلــك ذا المجــار ولا أرى وأبــيَّ مالــك ذو المجــاز بــدار [(١)]

قال السخاوى [(٢)] : « وليس مخلص الحجة ، لأنه يجوز أن يكون أبين ثم حذفت النون للإضافة وأدغم الياء التى هى غلامة الخفض فى ياء الإضافة ، فيكون قسما بالآباء ، وقرأ يحيى بن يعمر : « وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق » [(٣)] . ويعلل السخاوى قراءة يحيى بن يعمر بقولين ، والظاهر أنه أراد الجمع فيكون مغنى

القراءة الجماعة ، ويحتمل الأفراد ويلزم أن تقول فى حال النصب ، رأيت أباى

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للمؤرخ السلمى فى خزانة الأدب ٤/ ٤٦٨ ،٤٦٧ ، معجم ما استعجم صـ٦٣٥ ، بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٢/ ٦٠٢ ، ينظر : إبناه الرواة ٢/ ٢٦٩ ، شرح شواهد المغنى ٢/ ٦٨٢ ، شرح المفصل ٣/ ٣٦ ، مغنى اللبيب ٢/ ٤٦٨ .

(٢) المفضل ٢/ ٩١٨ ،٩١٧ .

(٣) قرأ ابن عباس والحسن وابن يعمر والجحدرى وأبو رجاء ، واله أبيك وقرأ الجمهور وإله آبائك إبراهيم ، والأفراد فيه التنصيص على أن معبودهم فرد ؛ إذ إضافة الشىء إلى كثير توهم تعداد المضاف فنص بهاء على نفى ذلك الإبهام . راجع : المشكل ١/ ١١١ ، المحتسب ١/ ١١٢ ، البحر المحيط ١/ ٦٤٣ .

وأخاى [١] .

ويُزيد أبو حيان هذا وضوحًا فيقول معلقا على الآية الكريمة .

فأما على قراءة الجمهور «وإله أبا ئك» فإبراهيم وما بعده بدلٌ من آبائك أو عطف بيان ، وأما قراءة ابن عباس [٢] ومن معه فالظاهر أن لفظ أبيك أريد به الإفراد ، ويكون إبراهيم بدلا منه أو عطف بيان . وقيل : هو جمع سقطت منه النون للإضافة فقد . جمع أب على أبين نصبًا وجرًا ، وأبون رفعا حكى ذلك سيبويه [٣] وقال الشاعر :

فلما تبين أصواتنا يكين وفد بيننا بالأبينا [٤]

ولا يستعمل (فم) فى حال الإضافة بالميم إلا فى ضرورة كقول الشاعر :

..... يُصبحُ ظمآن وفى البحر فُمهُ [٥]

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٩١٨ .

(٢) هو : ابن عباس عبدالله بن العباس الهاشمى ، ت . ٦٨هـ ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وكان ابن ثلاث عشر ، مات ابن عباس أيام ابن الزبير وكان قد أخرجه من مكة إلى الطائف . الاستيعاب ٢/ ٦٦ ، الإصابة ٤/ ١٤١ ، اسد الغابة ٣/ ٢٩٠ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٠١ ، البحر المحيط ١/ ٦٤٣ ، الدرر المصون ٢/ ١٣١ .

(٤) البيت لزياد بن واصل السلمى . راجع : الكتاب ٢/ ١٠١ ، الخصائص ١/ ٣٤٦ ، المحتسب ١/ ١١٢ ، أمالى الشجرى ٢/ ٣٧ ، ابن يعيش ٣/ ٣٧ ، اللسان (أبى) ، البحر المحيط ٢/ ٦٤٢ .

(٥) من الرجز لرؤبة بن العجاج فيه استعمال (فم) فى حال الإضافة بالميم ، وذلك بالشعر ، ويضرب هذا البيت مثلا لمن عاش بخيلا سريا . انظر : ديوانه رؤبه تحقيق / وليم بن الورد صـ ١٥٩ ط . دار الأفاق ، مجمع الأمثال صـ ٤٢١ ، الخزانة ٢/ ٢٦٦ ، المخصص ١/ ١٣٦ ، المسائل العسكرية صـ ١٧٣ .

المبحث الرابع
المبتدأ والخبر

المسألة الأولى : عامل الرفع فى المبتدأ :

نظرية العامل :

ليس بإمكان باحث فى النحو إلا أن يتلبث طويلاً عند نظرية العامل أو فكرة المؤثر أو المسبب الذى عزا إليه النحويون تلك الحركات أو الحروف التى تكون فى أواخر الكلمات ، وبها تُفْهمُ دلالات التركيب اللغوى .

ومن ثم يكون الاتصال بين أفراد الجماعة اللغوية ، وإذا قيل قديما : « النحو كله قياس » [(١)] فإن بالإمكان القول دون خشية المبالغة : النحو كله عامل . نعم ، فالعلم ، علم النحو كله إنما نشأ لضبط أواخر الكلمات ، لتمييز معانى هذه الكلمات ، وبيان دلالات مواقعها فى تركيب الجملة .

ويرجع القول بالعامل على نحو ما ، إلى بدايات النظر في النحو فقد أشار إليه دون أن يسميه ابن أبى أسحاق الحضرمى [(٢)] .

وعندما جاء إمام النحاة صرح بالمصطلح فى كتابه [(٣)] ثم نمت الفكرة وتشعبت شيئًا فشيئًا حتى أصحت نظرية متكاملة ، ودخلت فى نسخ أبواب النحو جميعًا ، وصارت مثار خلاف وجدل نظرى طويل ومركب بين النحويين بعد بهم ـ أحيانًا ـ عن روح اللغة ووظيفتها ، وقد أدرك ذلك بعضهم واعترف به ، كما أفاض بعضهم فى العناية بدراسة « العوامل » .

---

(١) لمع الأدلة صـ٩٥ ، الكافى فى الإيضاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبى الربيع ٦٨٨هـ ١/ ٢٧٩ .
(٢) الموشح ٦٠/ ٦١ .
(٣) ١/ ٣ .

وصنف وفصل القول فيها وأفرج لها عبدالقاهر الجرجانى ٤٧٤هـ كتابًا أسماه «العوامل المائة» .

وجاء علم الدين السخاوى فورث نظرية العامل هذه ، ولم يضف فى تصورى إلى أسسها النظرية ، لكنه طبقها ، وأفاد منها ،وبنى عليها كثيرًا من مناقشاته ومسائله [(١)] كما فى قضية العامل فى المبتدأ والخبر ، والعامل فى الجر ، والعامل فى الإضافة ، والعامل فى التوابع .

ولعل هذا الإيمان جاءه مما استقر فى العقل النحوى اللغوى من ضرورة الربط بين العلة والمعلول ، والأثر والصانع ، والسبب والمسبب .

ولم يخرج عن هذا الاحتجاج إلا ابن حزم وابن مضاء الذى دعا إلى إلغاء نظرية العامل . وقليل من الباحثين المحدثين .

ويرجع بعض الباحثين نظرية العامل فى النحو إلى علم الكلام والمنطق ، فالعلة فيها تشترك مع العامل فى عدة صفات ، فكل معمول لابد له من عامل كما أن كل معلول لا بد له من علة ، وليس للمعمول الواحد أكثر من عامل ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد [(٢)] .

اتفق النحاة على أن المبتدأ مرفوع واختلفوا فى عامل [(٣)] الرفع فيه ، وقد ذكر السخاوى فى شرحه اختلافهم فى تسمية المبتدأ أو الخبر ، فيسميهما البلاغيون مسندًا ومسندًا إليه ، ويسميهما المناطقة الموضوع والمحمول ، ويسميهما غيرهم صفة

---

(١) ينظر : المفضل ١٠/ ٢ ، ٢١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ .

(٢) إحياء النحو صـ٣١ .

(٣) العامل فى الإصطلاح : ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنا ، نحو : جاءَ زيد ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيد ، أما العامل المقيد : أى : عامل الاسم فهو ما به يتقوم المعنى المتقضى للإعراب . راجع : العوامل المائه صـ٧٣ .

وموصوفا ، ويسميهما آخرون مبنيا ومبنيا عليه والاختلاف فى التسمية لا يعنى اختلافا فى المعنى والحقيقة .

وشرح معنى التجريد : أنه إخلاؤهما من العوامل اللفظية ، ويدخل فيه قولك : «بحسبك درهم» ؛ لأن الباء زائدة وليس عاملة بخلاف إن وإخواتها وكان ، وظن ، ثم شرع فى ذكر الخلاف النحوى فى رافع المبتدأ فذكر اختلافهم فى ذلك اختياره مستدلا لما اختار وذكر رأى المبرد وصحح ما نسبه إليه ابن كيسان والأخفش «على ابن سليمان» كما رد رأى الكوفيين وأجاب عن استدلالهم [1] . حيث يرى الكوفيون أنهما ترافعا ، وأن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى صاحبه .

وأرجع قول ابن كيسان إلى رأى قطرب وثعلب ، وأجاب عن ذلك ، كما ذكر رأيان آخران فى رافع المبتدأ ، ولكنه لم يعقب عليهما :

الأول : رافعه الاعتناء به .

الثانى : رافعه إتيانك به لتسند إليه ما بعده .

وهاك نص علم الدين كما هو فى المفضل ـ قال السخاوى : « قال الزجاج : رفع المبتدأ لأنه فى المعنى يشبه الفاعل لأنه يحدث عنه ، كما يحدث عن الفاعل ، وكذلك روى على بن سليمان عن المبرد ـ أنه قال رفعته لأنه يشبه الفاعل وحكى بن كيسان عن المبرد : أنه قال رفعت المبتدأ لوقوعه موقع الفعل كما ارتفع الفعل بوقوعه موضع الاسم ، وقال قوم : إن المتبدأ أولُ والفاعل إنما ارتفع بشبه المبتدأ واحتجوا بقول سيبويه : إن الاسم أوله الابتداء ، وإنما يدخل الرفع والنصب الجر على المبتدأ ، وليس فى قول سيبويه حجة لهم؛ لأن مراد سيبويه أن المبتدأ يكون مجردًا من العوامل اللفظية أولاً ثم تدخل عليه ، فيين حال المبتدأ قبل دخول العوامل عليه ، والرافع

---

(١) استدل الكوفيون بقوله الله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠] .

للمبتدأ عنده تعريته من العوامل ، قال فى المقتضب : أما رافع المبتدأ فهو الابتداء ، وقد صرح سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ بأن المبتدأ إنما ارتفع بالابتداء وهو تقديمك إياه لتبنى عليه الخبر ، وجاء بنص كلام سيبويه ، ورجحه ، وحكى من قال : إن الرافع عنايتك به . ومن قال : الرافع له إتيانك به لتسند إليه ما بعده ، وحكى قول الكوفيين أنهما ترافعا . وأجاب عن هذا [(١)] ، وذهب الكوفيون إلى الرافع للمبتدأ هو الخبر والرافع للخبر هوالمبتدأ ، وصرح سيبويه بأن المبتدأ ارتفع بالابتداء وهو تقديمك إياه [(٢)] .

وإليك عرض آراء العلماء فى ذلك ، مع تحليل النص وذكر الرأى الراجح .

الرأى الأول :

العامل فى المبتدأ الابتداء . وصرح السخاوى بأن هذا مذهب سيبويه ورجح هذا بقوله : هذا هو أقوى ما قيل فى رافع المبتدأ وأولى بالرجوع إلى كتابه سيبويه وجد أنه أثبت هذا وصرح به . قال ما نصه : « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبْنى عليه كلامُ . والمبتدأ والمبنى عليه رفع . فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده فهو مسند ومسند إليه .

وأعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئًا هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان ، فأما الذى يبنى عليه شىء هو هو فإن المبنىّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدالله منطلق ، ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق ؛ لأن المبنىَّ على المبتدأ بمنزلته » [(٣)] .

---

(١) المفضل شرح المفصل لعلم الدين السخاوى ١/ ٢٩٥ ـ ٣٠١ .

(٢) السابق .

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٢٧، ١٢٦ .

وما رجحه السخاوى هو مذهب جمهور النحويين ومنهم : المبرد [١] ، ابن الأنباري [٢] ، ابن يعيش [٣] ، وابن الحاجب [٤] ، وابن مالك [٥] وغيرهم ، كالسلسيلى [٦] والرضى [٧] يرون أن العامل هو الابتداء ويفسر النحاة الابتداء بالتجريد . وإليه ذهب سيبويه [٨] ، وابن يعيش [٩] ، وابن الحاجب [١٠] ، ورجحه ابن الأنبارى [١١] ، وابن مالك [١٢] ، قال فى الألفية :

ورفعوا مبتدأ بالابتداء ..... [١٣]

وقالا فى قولك : زيد قام ، أنه فاعل بمنزلة قولك قام زيد ، فهو عندهما فاعل فى حال تقدمه ، كما كان فاعلا فى حال تأخره .

فأخذ من هذا القول ما ذهب إليه من رفع المبتدأ بالمعنى لا باللفظ ؛ لأنه فاعل فى المعنى ، وفارقهما فى قولهما : إنه مرفوع باللفظ ، ويلزمهما إذا قلت : زيد قام أبوه ، أن يقولا ما قالاه فى زيد قام ويلزمهما أيضًا ـ أن يقولا : الزيدان قام ، والزيدون قام .

---

(١) المقتضب ٤/ ١٢ ـ ١٢٦ .

(٢) الإنصاف ١/ ٤٤ ـ ٥١ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٨٤ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٨٢ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٦٩ .

(٦) شفاءُ العليل ١/ ٢٧٢ .

(٧) شرح الرضى على الكافية ١/ ٢٢ ، وراجع أيضًا : الإنصاف ١/ ٤٤ ، التصريح للشيخ خالد ١/ ١٥٨ ، الهمع ١/ ٣٣ .

(٨) الكتاب ١/ ٢٣ ـ ١٢٧ ، ١٢٦ .

(٩) شرح المفصل ١/ ٨٤ .

(١٠) الإيضاح ١٠/ ١٨٢ .

(١١) أسرار العربية صـ٦٧ ـ ٦٩ .

(١٢) التسهيل ١/ ٢٧٠ .

(١٣) الخلاصة صـ١٦ .

وأما قول سيبويه فقال : المبتدأ يعلم فيما بعده [١] .

وأخذ أبو العباس من قول سيبويه هذا قوله : رفعت المبتدأ لوقوعه موقع الفعل [٢] .

الرأى الثانى : التعرية :

والتعرية من العوامل الرافعة للمبتدأ . إلى هذا ذهب الجرمى [٣] والسيرافى [٤] وجماعة من البصريين ، ونسبه الفراء إلى الخليل [٥] وأصحاب لا يعرفون هذا وحجتهم أن العامل فى هذه الصناعة غير عامل على الحقيقة ، وإنما هو أمارة ، ودلالة على المعانى المختلفة ، وعدم الأمارة قد يكون أمارة كما يكون وجودها أمارة [٦] .

والجواب عن هذا أنه لا حجة لهم فى ذلك ؛ لأن هذه العوامل عملت فى حال وجودها ولم تعمل فى حال عدمها ؛ لأن الشيءَ إذا عمل فى حال وجوده لم يعمل معدوما [٧] .

وأرى أن أقوى الأقوال فى عامل الرفع فى المبتدأ هو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحويين . حيث يرون أن الرافع هو الابتداء ، وإن الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية . وهو ما عليه الجمهور أيضًا .

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٥٦ .

(٢) هذا رأى نسبه الأخفش وابن كيسان للمبرد وفى كتابه ما يخالف هذا الكلام . وصرح فى موضعين من المقتضب أن العامل فى المبتدأ هو الابتداء والعامل فى الخبر المبتدأ والابتداء . . راجع : المقتضب ٤/ ١٢٦ ـ ١٢٦ ، المفضل ١/ ٢٩٥ .

(٣) رأى الجرمى فى إصلاح الخلل صـ١١٩ ، ١١٨ ، شفاء العليل ١/ ٢٧٢ ، المساعد ١/ ٢٠٦ ، الإرتشاف صـ١٠٨٠ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافى ١/ ٩٤ ، إرتشاف الضرب صـ١٠٨٥ .

(٥) اللباب للعكبرى صـ٧٦ .

(٦) ارتشاف الضرب صـ١٠٨٥ ، الرضى ١/ ٦٣ .

(٧) هذا رد ابن كيسان على مذهب الجرمى والسيرافى . راجع : المفضل للسخاوى ١/ ٢٩٥ .

قال ابن يعيش : وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى . ثم اختلفوا فيه . فذهب بعضم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية . وقال آخرون : التعرى وإسناد الخبر إليه وهو الظاهر من كلام الزمخشرى [١] .

وقال ابن عصفور : « وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه إذن قد ثبت أن التعرى رافع [٢] .

ورجح السخاوى هذا المعنى فقال : « ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية من العوامل ، وإلى هذا ذهب الجرمى والسيرافى وجماعة من النحاة البصريين ونسبه الفراءُ إلى الخليل ، وأنكره أصحاب الخليل » [٣] .

وذكر السخاوى اعتراض ابن كيسان على أن التعرية رافعة . ولم يجب عنه . قال : وقد رد ابن كيسان قولهم : إن التعرية رافعة : بأن هذه العوامل عملت فى حال وجودها ، ولم تعمل فى حال عدمها ؛ لأن الشيءَ إذا عمل فى حال وجوده لم يعمل معدومًا . ولكن ابن عصفور أورده وأجاب عنه قال ابن عصفور بعد أن ذكر اعتراض ابن كيسان قال : « وزعم ابن كيسان أن هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤديا إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه ، إن قدرت أن التعرية عن عامل نصب أو خفض؛ لأن التعرية تعمل رفعا ، ووجود العامل الذى قدرت التعرية عنه يعمل نصبا أو خفضا ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض؛ إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع .

قال ابن عصفور : وهذا باطل ، لأنا لا نعنى بالتعرية أكثر من الاسم المبتدأ لا عامل له ، وإنما يلزم ما ذكر له قدرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف » [٤] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٣٥٦ .

(٣) ينظر : المفضل للسخاوى ١/ ٢٩٥ ، ارتشاف الضرب صـ١٠٨٥ تحقيق / د . رجب عثمان .

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٥٦ ، الارتشاف صـ١٠٥٨ .

وهذا وقد صحح السخاوى ما حكاه ابن كيسان والأخفش عن المبرد فى رافع المبتدأ حيث نقلا عنه أن رافعه وقوعه موقع الفعل ، ورد هذا الرأى إن فرض أَن مذهبه ، وبالرجوع إلى كتابه المقتضب لم أجد فيه ما يدل على ذلك ، بل وجد فيه أن يرى رأى سيبويه فى رافع المبتدأ [١] وأنه الابتداء [٢] ، قال السخاوى : « والرفع للمتبدأ عنده تعريته من العوامل : قال فى المقتضب : أما رافع المبتدأ فهوالابتداء » [٣] .

الرأى الثالث : شبهه الفاعل :

ونسب السخاوى هذا الرأى للزجاج حيث قال : قال الزجاج رفع المبتدأ ؛ لأنه فى المعنى يشبه الفاعل لأنه يحدث عنه ، كما يحدث عن الفاعل ، وروى أيضًا عن المبرد وهو رأى الزمخشرى فى المفصل [٤] .

وأبطل السخاوى هذا الرأى بأمرين :

الأول : نص على رأى المبرد من كتابه المقتضب أن مذهبه فى رافع المبتدأ الابتداء [٥] .

الثانى : ترجيحه مذهب سيبويه يدل على تضعيفه مذهب من سواه . قال : «وقد صرح سيبويه بأن المبتدأ إنما ارتفع بالابتداء ، هذا أقوى ما قيل فى رافع المبتدأ وأولى » [٦] .

أقول : شبهه بالفاعل من قبل أنه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغني عن الخبر ، كما لا يستغنى الفاعل عن فعله ، وهذا باطل لأن الشبه معنى والمعانى لم يثبت لها العمل ، ثم أن المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع ، وذلك إن اللفظ وافق المعنى فى

---

(١) المفضل ١/ ٢٩٥ .

(٢) المفضل ١/ ٢٩٥؛ وينظر : المقتضب ١/ ١٢ ـ ١٢٧ ،١٢٦ ، الكتاب ١/ ٢٣ ـ ٢٥٦ .

(٣) المقتضب ١/ ١٢٦ ، وعلى هذا فلا صحة لما يُقال عن المبرد : إن رافع المبتدأ شبهه بالفاعل . أو وقوعه موقع الفعل ، كما حكاه ابن كيسان والأخفش .

(٤) قال الزمخشرى : « إن المقتضى لرفع المبتدأ والخبر هو شبههما بالفاعل » . راجع : المفصل للزمخشرى .

(٥) المقتضب ٤/ ١٢ ـ ١٢٧ ،١٢٦ ، ورأية أيضًا فى اللمحة البدرية ١/ ٣٦٣ .

(٦) الكتاب ١/ ١٢٧ ، وينظر : المفضل ١/ ١٩٦ وما بعدها .

المبتدأ والخبر؛ لأن المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى فى قولك . عبدالله منطلق ، وزي أخوك . وليس كذلك الفعل والفاعل فاللفظ ليس وفق المعنى ، فلو حملنا المبتدأ على الفاعل لكان فيه حملُ الأصل على الفرع ، وذلك قليل جدًا [١] .

الرأى الرابع :

ذهب الكوفيون إلى أن الرافع للمبتدأ هو الخبر والرافع هو المبتدأ [٢] .

واعتراض السخاوى على هذا الرأى بقوله : « ويلزمهم من وجوب تقدم العامل على المعمول أن يكون كل واحد منهما متقدما متأخرًا .

وإذ أجاز هذا جاز أن تقول : زيد قام ، فترفع زيدًا بأنه فاعل ، كما قال قطرب » [٣] .

وقد قالوا ـ أى الكوفيين : «إن زيدًا قائِمٌ» أن قائما مرفوع بما كان مرتفعا به قبل دخول إن ، والرافع له قبل دخول «إن» هو المبتدأ عندهم ، فالمبتدأ إذن موجود مع وجود «إن» فيجب أن يكون مرفوعًا !!

وهذا ما أجاب به ابن يعيش [٤] وابن الحاجب [٥] فى شرح المفصل وحجة أخرى ذكرها السخاوى لمذهبهم وهو أنك إذا قلت : زيد قائم ففى «قائم» ضمير هو فاعل و«قائم» عندهم قد رفع المبتدأ فقد رفع اثنين ، أحدهما المبتدأ ، والآخر الفاعل .

ما جرى بين الجرمى والفراء يدل على فساد مذهبهم قال الجرمى للفراء : إذا قلت هند التى أكرمتها بم رفعت هندًا ؟ فقال بما عاد عليها من ضميرها . فقال له :

---

(١) راجع : المفضل ١/ ١٩٦ وما بعدها ، هذا الرد فى شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٥ .

(٢) المفضّل للسخاوى ١/ ٣٠١ .

(٣) قوله : زيد قام بمنزلة قام زيد ، فزيد فاعل فى حال تقدمه ، كما كان حالا فى حال تأخره . رفع المبتدأ بالمعنى لا باللفظ . السخاوى ١/ ٣٠٠ .

(٤) شرح المفضل ١/ ٨٤ .

(٥) الإيضاح ١/ ١٨٤ .

فقد عمل ما فى الصلة فيما قبل الموصول فلم يجد جوابا ! [١] .

ومما استدل به الكوفيون قول الله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ .

[الإسراء:١١٠]

فكما افتقر الفعل إلى أداة الشرط وهو عامل فيها فكذلك المبتدأ والخبر كل واحد منهما يفتقر إلى صاحبه فإن «أيًا» قد جزم تدعوا وتدعو نصبت أيا .

وأجاب السخاوى عن هذا بأن «أيًا» لم يجزم بنفسه ، بل بما تضمنه من معنى «إنْ» [٢] .

ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو : كان زيدٌ أخاك ، وإن زيدًا أخوك ، وظننت زيدًا أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملا فى الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل آخر .

ويدل على فساد مذهبهم أيضًا قول السخاوى : « وإذا زيد عندك ، كان يجب أن يرفع فلم انتصب ، ولم يذكر هذا غير السخاوى من شراح المفصل فيما تحت يدى [٣] .

وهذا رأى من الآراء فى عامل الرفع فى المبتدأ عرض له شيخنا وأجاب عنه وبهذا أبطل السخاوى حجتهم .

الرأى الخامس : ما فى النفس من معنى الإخبار :

وذهب ابن كيسان إلى أنه مرفوع بالمعنى . قال ـ أى ابن كيسان : الرفع له عندى أنك إذا قلت : زيد إذا قلت : زيد قام ، ولم يُجُزْ أن توقع زيدًا بقام لموضع الضمير ، وكان قولك : زيد قام بمثابة قولك : قام زيد ، رفعته بالمعنى لما امتنع رفعه باللفظ ،

---

(١) المفضل ١/ ٣٠٣ وما بعدها .

(٢) السخاوى ١/ ٣٠١ وما بعدها .

(٣) راجع : ابن يعيش ١/ ٨٤ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٨٤ ، المفضل ١/ ٣٠١ .

فإذا قلت زيد أخوك رفعته ـ أيضًا ـ بالمعنى إذ كان أخوك يقوم مقام الفعل ، وما قاله ابن كيسان مأخوذ من قول سيبويه وهذا الذى قاله ابن كيسان يقضى بأن الفعل هو الأصل فى خبر المبتدأ ، وهذا مأخوذ من قول قطرب وثعلب ، أما قول قطرب وثعلب : فإنها قالا فى قولك زيد قام : إنه فاعل بمنزلة قولك : قام زيد فهو عندهما فاعل فى تقدمه ، كما كان فاعلا فى حال تأخره ، فأخذ من هذا القول ما ذهب إليه من رفع المبتدأ بالمعنى لا باللفظ؛ لأنه فاعل فى المعنى ، فارقهما فى قولهما : إنه مرفوع باللفظ ، وعلى هذا يلزم أن يقولا ـ قطرب وثعلب ـ الزيدان قام والزيدون قام [(١)] ، وليس فى قول سيبوية حجة لقطرب وثعلب فيما ذهب إليه ، وفى الرد على قطرب وثعلب ردُ على ابن كيسان من باب أولى .

وألزم السخاوى كلا من قطرب وثعلب على مذهبهما أن يقال : الزيدان قام . وهذا لم يقل به أحد من النحاة . وإن قيل فقد رد عليهم .

ونسب هذا الرأى [(٢)] للزجاج كل من أبى البركات بن الأنبارى [(٣)] ، وأبى البقاء العكبرى [(٤)] وابن يعيش [(٥)] وحجته فى ذلك أن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ ، وعقب عليه ابن الأنبارى بقوله : ولا يجوز هذا لعدة أوجه ، أذكر منها وجهين :

الأول : أن تصور معنى الابتداء سابق على تصور معنى الخبر ، والسابق أولى أن يكون عاملا .

---

(١) المفضل للسخاوى ١/ ٣٠٠ .

(٢) ما فى النفس من معنى الإخبار .

(٣) أسرار العربية صـ٦٧ .

(٤) اللباب ١/ ١٢٦ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٥ .

والثانى : لأن رتبة الخبر بعد رتبة المبتدأ العامل قبل رتبة المعمول فيتنافيان [١] .

المسألة الثانية : حذف المبتدأ والخبر :

أولاً : حذف المبتدأ :

يرى الزمخشرى [٢] جواز حذف المبتدأ أو الخبر لقرينة تدل على المحذوف ، وقد يجب الحذف فى مواضع بعينها ، يقول : ويجوز حذف أحدهما ، فمن حذف المبتدأ قول المستهل : «الهلالُ والله» وقولك وقد شممت ريحًا : «المسْكُ والله» أو رأيت شخصًا فقلت : عبدالله وربى ومنه قول المرقش :

لا يبعد الله التليب والـ ... غارات إذ قال الجيش نعم [٣]

ومن حَذف الخبر قولهم : خرجتُ فإذا السبع ، وقول ذى الرّمَّة :

فياظبيةُ الوعساءِ بين جُلاجل ... وبين النَّقا أأنت أَمْ أُمَّ سالم [٤]

ومنه قولة تعالى : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨] ، يحتمل الأمرين أى فأمرى

---

(١) أسرار العربية صـ٦٧ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٤٤ وما بعدها .

(٢) المفصل للزمخشرى صـ٢٦ ، ٢٥ .

(٣) البيت من السريع وهو للمرقش الأكبر ، والتليب : التردى بالسيوف أو التشمر والتخدم أَوْ هو الغارة على أموال الناس ، والخميس : الجيش ، والنعم : الإبل ،والمعنى : إذا قِال الجيش [هذا نعم] فأغيروا عليه . وينظر : المفضليات صـ٢٣٧ ــ ٢٤١ تحقيق / الشيخ أحمد محمد شاكر ط . دار المعارف ط . الثالثة ١٩٦٤م ، شرح المفضليات للتبريزى صـ٨٧٥ ، المغنى لابن هشام ٢/ ٢١٩ ، تحقيق / حنا المفاخورى ، شرح أبيات المغنى للبغدادى ٧/ ١٤٢ ، وابن يعيش ١/ ٩٤ .

(٤) من الطويل لذى الرّمّة فى ديوانه صـ٦٢٢ ، والوعساءُ اللبينة ذات الرمل .وجُلاجل : اسم موضع النقاء : اسم موضع ، والشاعر لحقه دهشة وحيرة فقال ذلك . أو قاله تجاهلا . كقوله : أريقك أم ماء ماءُ الغمامة أَم خمر) ، الشاهد فيه قوله : (أَأَنت أَمْ أُمُّ سالم) فأنت مبتدأ وخبره محذوف تقديره الظبية . ينظر : الكتاب ٣/ ٥٥١ ، والمفصّل صـ٢٥ ، المقتضب ١/ ١٦٣ ، أمالى القالى ٢/ ٥٨ ، المفضل ٢/ ٣٢٧ ، الخصائص ٢/ ٤٥٨ ، أمالى ابن الشجرى ١/ ٣٢٠ ، الإنصاف ٢/ ٤٨٢ ، ابن يعيش ١/ ٩٤ ، شرح شواهد الشافية صـ٣٤٧ .

فصبر جميل [١] .

ويقول السخاوى : « إنما يحذف أحدهما إذا كان معلوما ودل الحال عليه» [٢] .

وهو فى هذه القضية يؤكد أقوال السابقين عليه ويعتز بسيبويه ، يتضح ذلك من نقله أمثلة بعينها من كتاب سيبويه ويتابع الزمخشرى الذى يعتز بمدرسة البصرة ، جاء فى الكتاب : « وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لله على معرفة الشخص فقلت : عبدالله وربى ، كأنك قلت ذلك عبدالله . أو هذا عبدالله أو سمعت صوتا ، فعرفت صاحب الصوت ، فصار آية لك على معرفته ، فقلت : زيد وربى ، أو مسست جسدًا أوشممت ريحا فقلت : زيد ، أو المسك ، أو ذقت طعاما فقلت : العسل ، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت : عبدالله كان رجلا قال : مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه ، فقلت : فلانُ والله » [٣] .

ويجعل السخاوى حذف الخبر أقيس عند استواءِ الأمران ـ يقول : « وأما قوله تعالى : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ فيجوز أن يكون مبتدأ ولا مانع لذلك؛ لأنه موصوف ، ويكون الخبر على هذا محذوف ، أى فصبر جميل أجمل ، أو أمثل ، ونحو ذلك ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفا ويكون ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ خبره ، والتقدير : فأمرى صبرُ جميلُ ، إلا أن حذف الخبر أقيس من حذف المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الأصل الذى بينى عليه الخبر ، ويكون الخبر حديثا عنه ، فالقياس يقتضى إبقاءه ، وأيضا فإن الخبر قد اتسع فيه فأقيم غيره فى الحقيقة مقامه وذلك الإخبار بالجملة ، فإنها واقعة موقع الجملة التى هى الأصل من قبيل أن الخبر ؛ لأنه أن يكون المبتدأ وما اتسع فيه هذا

---

(١) المفضل للزمخشرى صـ٢٦ ، ٢٥ ، المفضل ٢/ ٣٢٩ .

(٢) المفصل للسخاوى ٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٩

(٣) الكتاب ٢/ ١٣٠ .

الاتساع الحذف أولى »[١] .

ويشير ابن يعيش إلى القول فى هذه القضية فى كون المحذوف مبتدأ أو خبرًا ، فيقول : « أعلم أن المبتدأ و الخبر جملة مفيدة ، تحصل الفائدة بمجموعهما ، فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما ، إلا أنه قد توجد قرينه لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما ، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جىء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألَّا تأتى به ، ويكون مرارًا حكما وتقديرًا ، وقد جاء ذلك مجيئًا صالحا فحذفوا المبتدأ مرة وحذفوا الخبر أخرى[٢] .

فالحذف إذن يكون لدلالة شىءٍ على المحذوف . فالقرينة الدالة أساس فى حذفه ، ولو لم تكن موجودة لما صح الحذف ، كأنه توجد واو ومن حذف المبتدأ ما يطلق عليه المرفوع على المدح ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء:١٦٢] أى : هم المؤتون[٣] .

وقوله : ﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ .

[يس:٥٢]

يقول الزمخشرى : (هذا) مبتدأ و(ما وعد) خبره ، و(ما) مصدرية أو موصولة ، ويجوز أن يكون هذا صفة للمرقد ، وما وعد خبر مبتدإ محذوف ، أى : هذا وعد الرحمن ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أى : ما وعد الرحمن وصدق المرسلون حق »[٤] .

---

(١) المفصل للسخاوى ١/ ٣٢٩ .

(٢) ابن يعيش ١/ ٩٤ .

(٣) إعراب القرآن للزجاج صـ٧٤١ ، المفصل للسخاوى صـ٢٦ .

(٤) المفصل صـ٢٦ .

فالمحذوف هنا صح أن يكون مبتدأ ، ويصح أن يكون خبرًا ، ولا إشكال فى المعنى ، فلو كان المحذوف المبتدأ ، وتقديره هذا الأصبح المعنى : هذا وعد الرحمن ببعثنا قد تحقق ، وإذا كان المحذوف هو الخبر أصبح المعنى : وعد الرحمن المرسلين إيانا حق ، ولا مجال لإنكاره .

ثانيا : حذف الخبر :

كما أجاز السخاوى حذف المبتدأ لوجود قريبة تدل عليها ، أجاز حذف الخبر لوجود القرينة ، بل وبين مواضع يجب فيها حذف الخبر نحو : « لولا زيد لجاءَ عمرو » [(١)] .

وجاء الخبر محذوفًا فى مواضع متعددة من القرآن الكريم . وتعرض السخاوى لها ، فى نحو قوله تعالى : ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد:٣٥] .

مثل الجنة أى : صفتها التى هى فى غرابة المثل ، وارتفاعه بالابتداء ، والخبر المحذوف على مذهب سيبويه ، أى : فيما قصصناه عليكم مثل الجنة ، وقال غيره : الخبر تجرى من تجر من تحتها الأنهار ، كما تقول : صفة زيد أسمر ، وقال الزجاج : مثل الجنة جنة ، على حذف الموصوف [(٢)] .

فالخبر محذوف على رأى سيبويه والزجاج ، ولكن الاختلاف فى تقدير المحذوف فقدره سيبويه فيما قصصناه عليكم ، وقدره الزجاج جنة موصوفة بأنها تجرى . واختار الزمخشرى والسخاوى رأى سيبويه وإن كان ـ أى السخاوى ـ لم ينكر رأى الزجاج [(٣)] .

---

(١) المفصّل ٢/ ٣٢٨ .

(٢) المفصل للسخاوى ٢/ ٣٢٨ ، الكشاف ٢/ ٢٦٠ .

(٣) المفصل ١/ ٣٣٠ .

والخبر هنا حذف لوجود قرينة عليه ، وهى ذكر الجنّة وما فيها على سبيل القص والإخبار بما هو غير موجود ولا مشاهد أمامنا ، فقام القصص والذكر مقام إخبارنا .

قال أبو حيان : « مثل الجنة صفتها التى هى فى غرابة المثل ، وارتفع مثلُ بالابتداء فى مذهب سيبويه ، والخبر محذوف أى فيما قصصنا عليكم مثل الجنة ، وتجرى من تحتها الأنهار تفسير لذلك المثل ، تقول : مثلتُ الشىءَ إذا وصفته وقربته للفهم ، وليس هنا ضرب مثل لها فهو كقوله وله المثل الأعلى ، أى : الصفة العليا ، وأنكر أبو على أن يكون مثل بمعنى صفة قال : إنما معناه التنبيه ، وقال الفراء أى : صفتها أنها تجرى من تحتها الأنهار ، ونحو هذا موجود فى كلام العرب» [(١)] . انتهى .

يقول السخاوى : « ويجب حذف الخبر فى نحو قولهم : « لولا زيد لجاء عمرو » زيد رفع بالابتداء . والتزم هنا حذف الخبر ، وقولهم لجاء عمرو جواب لولا وليس بخبر عن المبتدأ ، وإن كان جملة فلابد من عائد فى الجملة إلى المبتدأ يكون رابطا وليس فى قولك : «لجاء عمرو» فى شىءٍ من ذلك ، فالخبر إذًا محذوف والتقدير : لولا زيد موجود وإنما لم يظهر هذا الخبر جواب «لولا» قد سد مسده ، وقد حصل العلم به لذا وقع الاستغناء عنه . وكذلك قولك : أقائم الزيدان فاسم الفاعل بمبتدأ وقد عمل عمل الفعل ، وارتفع الزيدان على أنه فاعل والتقدير : أيقوم الزيدان . وهذا الفاعل قد سد مسد خبر المبتدأ ، ولما كان الفعل لا يخبر عنه ترك الخبر عما قام مقامه ، ولو قال : ومما ترك فيه الخبر لسد غيره مسده كان أولى [(٢)] من قوله ، » ومما حذف منه الخبر ... الخ » [(٣)] .

يجب مع لولا حذف الخبر . ويحذف وجوبا مع فى نحو قولك : كل رجل

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٣٩٦، ٣٩٥ ، النهر الماء بهامش البحر المحيط ٥/ ٣٩٥ .

(٢) المفضل ١/ ٣٣٢ .

(٣) المفصل للزمخشرى صـ٢٦ .

وضيعته ، الخبر هنا محذوف تقديره : «مقرونان» وقولهم وضيغته معطوف على المبتدأ وهو يغنى عن الخبر لأن الواو بمعنى «مع» ، وقالوا أيضا : أنت أَعلم وربك أى : وربك مجازيك . ومجازيك . ويحذف أيضا مع القسم فى نحو قولك : لعمر الله إنه لفاعل كذا . أى قسمى وسد جواب القسم مسده [١] .

وقالوا : لقيتُ زيدًا وحده ، فقالوا فى نصب «وحده» إنه منصوب على الحال . وهو قول أبى العباس [٢] وغيره . وأجاز أبو العباس ـ أيضًا ـ أن يكون منصوبًا على المصدر وهو قول بعض البصريين .

وقال الكوفيون ويونس : « وهو منصوب على الظَّرْف فإذا قيل زيد وحدَه جاز أن يكون مبتدأ وخبرًا على قول من نصب «وحده» على الظرف ،والتقدير : على حدته [٣] .

المسألة الثالثة : الخلاف فى تحمل الخبر ضميرًا :

ذهب الجمهور إلى أن الخبر نوعان : مفرد ، وجملة . والمفرد ينقسم إلى مشتق وغير مشتق والمشتق ما دل على مصوغ من مصدر واسم فاعل واسم مفعول [٤] ، إلا فى أفعل التفضيل فى غير مسألة الكحل [٥] قال السخاوى : وأما ما لا ضمير فيه فخور أخوك . وذهب الجرمى والكوفيون أن فيه ضميرًا كضارب [٦] .

واتفق الجمهور أن المشتق يتحمل ضميرًا ، لا يتحمل غير المشتق ضميرًا ، فإن

---

(١) ينظر : المفضل للسخاوى ١/ ٣٣٤ .

(٢) المقتضب ٣/ ٢٣٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٤٠٥ وما بعدها .

(٤) ينظر : اللباب للعكبرى ١/ ١٣٦ ، شرح جمل الزجاجى لابن خروف ١/ ٣٩٠ ، شفاء العليل ١/ ٢٨٦ ، المقتصد للجرجانى ١/ ٢٦٠ ، شرح اللمع للتبريزى صـ٩٢ . نتائج التحصيل ٣/ ١٠٣٨ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/ ٢٨٩ .

(٦) المفضل للسخاوى ١/ ٣١٠ بتصرف .

كان مؤولا بمشتق فإنه يتحمل ؛ كهذا أسد ، أى : شجاع [١] .

ويرى الكوفيون تحمله إياه مطلقا مؤولا بمشتق أو غير مؤول ونسبه ابن عقيل إلى الكسائى [٢] وذهب الرمانى [٣] والجرمى مذهب الكوفيين [٤] .

وقد أبطل العلماء هذا المذهب منهم العكبرى [٥] وابن يعيش [٦] وابن الأنبارى [٧] وتبعهم السخاوى [٨] وغيره ، كالجرجانى ، يقول فى المقتصد : « قولك : زيد أخوك ، فأخوك هو الشخص الذى يدل عليه زيد ، وليس معناه الدلالة على فعل كما فى ضارب ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يقال : إن فيه ضميرًا لزيد؛ لأنه هو زيد ، والشيءُ لا يضمر فى اللفظ الذى هو دليل عليه » [٩] . وإلى نحو هذا ذهب السخاوى قال فى المفضل : « وذهب الرمانى والكوفيون إلى أن المفرد فيه ضمير فزيد غلامك بمنزلة «خادمُك» وزيد أخوك بمنزلة «مؤاخيك» وهذا فاسد؛ وذلك أن تحمل الضمير إنما يكون ؛ لأنه مشتق والاشتقاق أمر لفظى ، فأما ما تحمل من جهة المعنى فلا [١٠] .

---

(١) نتائج التحصيل ٣/ ١٠٣٨ ، اللباب للعكبرى ١/ ١٣٦ ، شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٩٠ ، البسيط ١/ ٥٥١ ، شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٢٥ ، شفاء العليل ١/ ٢٨٦ ، المقتصد ١/ ٢٦٠ ، التصريح ١/ ١٦ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ٢٢٧ ، نتائج التحصيل ٣/ ١٠٤٣ ، اللباب للعكبرى ١/ ١٣٦ ، ائتلاف النصرة صـ٣١ ، البسيط ١/ ٥٥١ ، شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٥ .

(٣) اللباب ١/ ١٣٦ ، المساعد ١/ ٢٢٧ ، ائتلاف النصرة صـ ٣١ .

(٤) ينظر : المفضل ١/ ٣٠٦ .

(٥) اللباب ١/ ١٣٦ .

(٦) شرح المفصل ١/ ٨٨ .

(٧) أسرار العربية صـ٧٢ .

(٨) المفضل ١/ ٣٠٩ .

(٩) المقتصد ١/ ٢٦١، ٢٦٠ .

(١٠) المفضل ١/ ٣٠٩ .

وإذا تعدد الخبر المشتق أو ما كان فى معنى المشتق ، نحو قولك : هذا الرمان حلو حامض ، فهذا فيه خلاف فى تحمله الضمير .

وقيل : إنه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرًا وهو سر ؛ لأنه لا يجوز خلو الخبرين عن الضمير؛ لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به ، لأنه ليس أولى من الآخر ، وكما أن يكون بينهما ضمير واحد؛ لأن عاملين لا يعملان فى معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حلو وكله حامض؛ وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر فى الأول؛ لأنه الخبر فى الحقيقة والثانى كالصفة ، والتقدير : الرمان حلو فيه حموضة ، وقال الفارسى : واحد مستتر فى الثانى؛ لأن الأول بمنزلة الجزء من الثانى ، والثانى هو تمام الخبر .

وقال أبو حيان : اثنان تحملهما جزآ الخبر ، ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرًا على حدته؛ لأن المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين .

وقال ـ أيضا : وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر ، نحو : هذا البستان حلو حامض رمانه ، فإن قلنا : لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعًا به ، وإن قلنا يتحمل كل منهما كان من باب التنازع ، ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير إذا لم يرفع الظاهر ، وإلا كان فارغًا لأنه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه [(١)] .

ومذهب سيبويه جواز إبراز الضمير . إن أُمن اللبس ، فإن خيف اللبس بموجب إبراز الضمير نحو قولك . زيد عمرو ضار به هو ، ولو استتر الضمير آذن التركيب بعكس المعنى [(٢)] .

ومثال ما أمن اللبس زيد هند ضاربها هو .

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٢٩٠ تحقيق / إبراهيم شمس الدين ـ بيروت ١٩٩٧م ط . أولى .
(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٢٥٠ .

واختلفوا فى إعراب هذا الضمير ففى صورة الخوف يعرب فاعلا عند الكل ، إلا عند الرضى ، فإنه قال : تأكيد للضمير المستتر .

وفى صورة الآمن يعرب فاعلا عند البصريين ، وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدًا [(١)] ، ووافقهم ابن مالك فى غير الألفية .

واستدلوا بقول الشاعر :

قومى ذَوى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان [(٢)]

قال ابن مالك فى الألفية :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

(١) الإنصاف ١/ ٥٧ ، شرح الكافية للرضى ١/ ٨٧ ، المسائل العسكرية لأبى على الفارسى صـ٥٢٧ ، حاشية الصبان ١/ ٢٩١ ، المساعد ١/ ٢٢٨ ، شفاء العليل ١/ ٢٨٨ .

(٢) هذا الشاهد : غير منسوب إلى قائل معين ، والذُرا بضم الذال جمع ذروة وهى أعلا كل شىءٍ ، المجد الكرم (بانوها) جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل جمع «بان» جمعًا سالمًا مثل قاض وقاضون ، وحذفت النون للإضافة ، كما حذفت فى قولك : قاضو المدينة ومفتوها .

والشاهد فيه قول : «قومى ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ولو أبرز الضمير لقال : «قومى ذر المجد بانوهاهم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام وهذا البيت يدل على عدم وجوب إبراز الضمير إذا أُمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس ، وهو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة . والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ويرون البيت شاذًا . يراجع : شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٨ ، أوضح المسالك ١/ ١٩٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٩٢ .

المبحث الخامس

اسم «ما» المشبهة بـ«ليس»

ما تشبه «ليس» فى المعنى من حيث إنها لنفى الحال ، وإنما أُفردت عن باب كان لأنها حروف ، وتلك أفعال ، وقد أعملها الحجازيون ، والمثبت لإعمالها هو الاستقراء ، وهى تعمل عمل «ليس» عند البصريين ، وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ، وأهملها بنو تميم ، وقد علل السخاوى لعدم إعمالها أنها غير مختصة ، فلما لم تختص لم تعمل ، وهذا هو القياس عند سيبويه ، ولما كان شبهها بـ «ليس» أقوى من «لا» وأوغل دخلت على المعرفة والنكرة ، تقول ما زيد منطلقا وما رجل أفضل منك [(١)] .

وقد أشار السخاوى إلى ذلك .

بقوله : « إذا أشبه الشيءُ الشيءَ فى أمرين فما زاد أَعطى حكمه . ما لم يفسد المعنى و«ما» قد أشبهت «ليس» فى النفى مطلقا ، وفى نفى الحال خاصة؛ لأن «ليس» لنفى الحال و« ما» كذلك تنفى الحال فى نحو قولك : ما يكتب ، وتنفى من الماضى ما يقرب من الحال نحو ما كتبت ، ومعنى «ليس» نفى مضمون الجملة فى الحال ، نحو قولك : ليس زيدٌ قائمًا الآن ، ولا يجوز ليس زيدٌ قائما غدًا . وأما «لا» فتنفى الماضى والمستقبل . فما أوغل فى الشبه بـ«ليس» لاختصاصها بنفى الحال دون «لا» ، ولم يعملها بنو تميم أصلا . وهو القياس عند سيبويه؛ لأنها غير لازمة مختصة ، فهى كحرف الاستفهام فلما لم تختص لم تعمل . ولما كان شبه «ما» بـ«ليس» أقوى من شبهة «لا» دخلت على المعرفة والنكرة ، فقيل ما زيد منطلقا ، وما رجل أفضل منك » [(٢)] واليكم البيان فى المسألة .

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٤٧ ، ابن القواس ٢/ ٢٢٤ ، المسائل المنثورة صـ ٥٩٥ ، المقتصد ١/ ٤٢٩ .

(٢) المفضل شرح المفصّل لعلم الدين السخاوى ١/ ٣٧٦ .

ما لها شبه عام وشبهه خاص ، فالشبه العام : شبهها بالحروف التى لا تخص الاسم بالدخول عليه إذ هى خاصة بالاسم ، وشبهها الخاص بـ«ليس» أنها للنفى ، وأنه للنفى ، وأنه إن دخلت على المحتمل خلصته للحال [١] وراعى أهل الحجاز هذا الشبه ومن ثم أعملوها ، وبهذا نزل القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف:٣١] ، وقوله تعالى : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة:٢] ، وقوله تعالى : ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة:٤٧] ، فيرفع ما بعدها على أنه اسم الهاء ، وانتصب الثانى خبرًا لها وهذا مذهب البصريين [٢] .

وراعى بنو تميم الشبه العام وهو شبهها بالحروف التى لا تخص الاسم [٣] .

وهذا ما علل به السخاوى فى عدم عملها كما يراه بنو تميم . وهو أنها غير مختصة وهو القياس عند سيبويه [٤] .

وقال أبو حيان : « وأما بنوتميم فيجرونها مجرى أما وهل ، أى : لا يعملونها فى شيءٍ وهو القياس كذا قال سيبويه » [٥] .

وحكى الكسائى والفراء أن الإهمال لغة نجد ، وحكى أيضًا أن الإعمال لغة أهل تهامة [٦] ، وقد نسب عدم الأعمال لبنى تميم كلهم [٧] ولا يعملها الحجازيون مطلقا

---

(١) المقرب لابن عصفور صـ١٥٧ .

(٢) راجع : الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٤٣٠ ، ابن يعيش ١/ ١٠٨ ، الأشمونى ١/ ٢٤٧ ، التذييل ٢/ ٤٦٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩ ، الهمع ١/ ٣٨٩ .

(٣) المقرب لابن عصفور صـ١٥٧ ، حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٢٤٧ .

(٤) المفضل ١/ ٣٧٦ .

(٥) راجع : الكتاب ١/ ٥٧ ، الكافية الشافية ١/ ٤٣٤ ، شرح التسهيل لابن المالك ١/ ٣٦٩ . المساعد ١/ ٢٧٧ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩ ، التذييل ٢/ ٤٦١ .

(٧) المفضل ١/ ٣٧٦ .

بل لا عملهم إياها أربعة شروط :

أحدها : ألَّا يقترن اسمها بـ«إن» الزائدة فإن اقترن بطل عملها ، نحو قول الشاعر :

بنى غُدانةَ ما إنْ أنتم ذهبُ ولا صريفُ ولكن أنتم الخزف (١)

وأما رواية يعقوب بن السكيت «ذهبا» بالنصب فتخرج على أنّ «إنْ» نافية مؤكدة لـ«ما» لا مؤسسة ؛ لأن نفى النفى إيجاب .

الثانى : ألَّا ينتفى خبرها بـ«إلا» فإن انتفى بطل عملها لبطلان معنى «ليس» فلذلك وجب الرفع فى «واحدةٌ» من قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر:٥٠] .

وأما قول الشاعر :

وما الدهر إلا مجنونًا بأهله ..... معذبًا (٢)

فمن باب المفعول المطلق ، الواقع عامله المحذوف خبرًا عن اسم عين مبتدأ على

---

(١) البيت من البسيط بلا عزو .

الشاهد فيه : (ما إن أنتم ذهب) حيث أهمل (ما) بسبب إن الزائدة .

راجع : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٠ ، ابن الناظم صـ١٤٥ ، التصريح ١/ ٦٤٦ ، تخليص الشواهد صـ٢٧٧ ، المغنى ١/ ٢٥ ، الشذور صـ١٩٤ ، الخزانة ٢/ ١٢٤ . ، الدرر ١/ ٩٥ ، وروى البيت : ذهبا ولا صريفا ، بالنصب . فى تعليق الفرائد لناظر الجيش ٣/ ٢٤٢ ، ابن القواس ٢/ ٨٨٧ ، ملحقات مجالس ثعلب صـ٨٠٩ .

(٢) من الطويل نسب لبنى سعد . والشاهد فيه قوله : إلا مجنونًا ... إلا معذبا حيث وردت ما الحجازية ، ومن شروط عملها : ألا يكون خبرها منتفيا بإلا ، ومع وجودإلا ، قد عملت هنا ، واعتبر ذلك شاذًا إلا يونس فهذا حجة له . راجع : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤ ، ابن الناظم صـ١٤٦ ، المقرب ١/ ١٠٣ ، الرضى ١/ ١٦٧ ، تخليص الشواهد صـ٢٨٢ ، تعليق الفرائد ٣/ ٢٤٩ ، العينى ١/ ٩٢ ، الهمع ١/ ٢٣ ، التصريح ١/ ٦٤٨ ، الأشمونى ١/ ٢٤٨ ، المنصف ١/ ١٤٥ ، المغنى ١/ ٧٣ ، المحتسب ١/ ٣٢٨ برواية : أرى الدهر مجنونا ، الخزانة ٢/ ١٢٩ .

حد ؛ ما زيد إلا سيرًا أى : إلا يسير سيرًا . والتقدير فى البيت : إلا يدور دوران مجنون .

الشرط الثالث : تعمل «ما» عند الحجازيين بشرط تأخير الخبر وبقاء نفيه ، خلافا للفراء ، وإن كان مجرورًا على الأصح . خلافا لابن عصفور [١] ، فإن تقدم بطل عملها ، نحو : ما مسيءٌ من أعتب ، وقول الشاعر :

وما حَسنٌ أن يمدحَ المرء نفسه ولكنّ أخلاقا تُذَمُ وتُحمدُ [٢]

وقول الآخر :

وما خذل قومى فأخضع للعدا ولكن إذن دعوهم فهمُ همُ [٣]

وهذا مذهب عامة النحويين إلا إذا كان الخبر ظرفا أوجارًا ومجرورًا .

وهو اختيار ابن عصفور [٤] نحو ما عندك زيدٌ فـ«عندك» فى موضع نصب فى مذهب البصريين إلا الأخفش فزعم أنه رفع [٥] وحكى الجرمى أن إعمال «ما» متوسطا خبرها لغة ، نحو : ما مسيئًا من أعتب وهو مذهب سيبويه [٦] وأنشد :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذا ما مثلَهم بشر [٧]

---

(١) راجع : التصريح ١/ ٦٥١ تحقيق / د . عبد الفتاح بحيرى ، التذييل ٢/ ٤٥٩ .

(٢) راجع : الدرر ١/ ٩٥ ، المساعد ١/ ٢٧٧ .

(٣) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٧٩ ، شرح الأشمونى ١/ ١٢٢ ، شرح التصريح ١/ ١٩٨ ، المقاصد النحوية ٢/ ٩٤ .

الشاهد فيه : (ما خذل قومى) حيث أبطل الشاعر عمل (ما) لتقديم الخبر على المبتدأ .

(٤) الكافية الشافية ١/ ٤٣٢ .

(٥) التذييل والتكميل ٢/ ٤٩١ .

(٦) المساعد ١/ ٥٨٠ .

(٧) من البسيط للفرزدق . ينظر : ديوانه صـ٢٢٣ ، الكتاب ١/ ٢٩ ، الأشمونى ١/ ٢٣٠ ـ ٢٤٨ ، الخزانة ٤/ ١٣٣ ـ ١٣٨ ، الدرر ١/ ٩٥ ، المساعد ١/ ٢٨١ ، التصريح ١/ ٦٥١ .

واختلف النحاة فى دخول الباء فى خبرها فمنعه الكوفيون مطلقا على اللغتين [١] . وما قالوه لا يصح ؛ لأن الباء قد تدخل بعد هل ، وبعد ما المكفوفة بإن وأن سقطت الباء تعين الرفع بإجماع [٢] .

وزعم أبو على أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز ، وتبعه فى ذلك الزمخشرى [٣] والأمر بخلاف ما زعماه؛ لأن أشعار بنى تميم .

والشاهد فيه : (مثلهم) فمن نصب فعلى الإعمال ، ومن رفع فعلى الإهمال ، وانتصابه عند الكوفيين على الظرف أى : فى مثل حالهم ، وفى مثل مكانهم فى الرفعة .

(١) راجع : معانى الفراء ٢/ ٤٣ .

(٢) المساعد ١/ ٢٨١ .

(٣) راجع : المفصل للزمخشرى ، ابن يعيش فى شرحه للمفصل ٢/ ١١٦ .

المبحث السادس

هل تدخل (لا) العاملة عمل ليس على المعرفة ؟

حكى السخاوى أن «لا» تستعمل عاملة وغير عاملة والعاملة على نوعين :

أحدهما : ما عملت عمل إن .

والثانى : ما عملت عمل ليس .

ولم يتعرض للنوع الأول ومثل لغير العاملة بقولك : لا أذهب ولا أخرج ، وتكلم عن العاملة عمل ليس ، وأنها تشبه «ما» فى مطلق النفى ، وفى الدخول على المبتدأ والخبر ، والمعرفة والنكرة فيها سواء ، وعلل السخاوى دخولها كثيرًا على النكرة فى هذا الباب؛ بأنها فى الأصل تدخل على النكرة التى تبنى معها على الفتح فروعى فيها حين استعملت معنى «ليس» .

قال : « وأما «لا» فتكون عاملة وغير عاملةٍ ، نحو : لا أذهب ولا أخرج ، والعاملة على نوعين : ما عملت تشبيها بـ«إن» وما عملت تشبيهًا بـ«ليس» وهى فى الضربين لا تعمل فى النكرة ، فأما التى تعمل تشبيها بـ«إن» فتذكر فيما بعد . وأما التى تعمل تشبيها بـ«ليس» فهى مقصرة فى الشبه بها عن «ما» ؛ لأن «ما» أشبهتها فى خاصيتها ، وهى نفى الحال و«لا» أشبهها فى مطلق النفى وفى الدخول على المبتدأ والخبر . والمعرفة والنكرة فيها سواء ، قال تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات:٤٧] .

وإنما لم تدخل «لا» فى هذا الباب إلا على النكرة؛ لأنها فى الأصل إنما تدخل على النكرة التى تبنى معها على الفتح ، فروعى فيها «ذلك» حين استعملت معنى «ليس» [(١)] » .

---

(١) المفصل للسخاوى ١/ ٣٧٧ .

اختلف العلماء فى «لا» العاملة عمل ليس ، فذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى أن إعمالها عمل ليس قليل جدًّا . وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه ، وعلى الإعمال يشترط لها ما يشترط «لما» فى إعمالها إلا الشرط الأول ، وهو أن يقترن اسم «لا» بـ«إنْ» الزائدة ويشترط أن يكون المعمولان نكرتين ، نحو : لا أحد أفضل منك ، وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :

فى النكرات أعملت كليس لا ..... [(١)]

فإن جاءَ بعدها معرفة فيعد نادرًا ، لا يقاس عليه ، وذلك كقول المتنبى [(٢)] :

..... **فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا** [(٣)]

وأيضًا المتنبى لا يحتج بشعره ، هذا ما يراه الجمهور أى : إنها لا تدخل إلا النكرة وهذا البيت شاذ عن القياس .

ولكن السخاوى يختار خلاف رأى الجمهور ، فيرى أنها تدخل على المعرفة ، كما

---

(١) ألفية ابن مالك صـ٢٠ .

(٢) هو : شاعر الزمان ، أبو الطيب ، أحمد بن حسين الكوفى الأديب ، ت . ٣٥٤هـ ، كان معجبًا بنفسه ، والتيه ، فَمُقِتَ لذلك ، من آثاره : ديوان شعر . سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٩٩ ، تاريخ بغداد ٤/ ١٠٢ ، وفيات الأعيان ١/ ١٢٠ .

(٣) شطر بيت من الطويل ، وصدره : إذا الجود لم يرزق خالصا من الأذى : وقد ساقه الشيخ خالد الأزهرى للتمثيل لا للاستشهاد؛ لأن المتنبى لا يحتج بشعره ، ولذا قال ابن مالك : « وقد حذا المتنبى حذو النابغة واستدل ببيت المتنبى : قال والقياس على هذا شائع عندى ، فانظر إلى قول ابن مالك : فإن إعمال (لا) فى معرفة غير جائز بإجماع وقوله فى موضع آخر : والقياس على هذا شائع عندى ، وقد اعتبره الدمامينى مشكلا .

راجع : ديوان المتنبى٤/ ٢٠ ، الأمالى الشجرية ١/ ٢٨٢ ، ٢/ ٢٢٤ ، الدرر المصون ٢/ ٣٢٤ ، المغنى ١/ ٢٤٠ ، شذور الذهب صـ١٩٨ ، وتعليق الفوائد ٣/ ٢٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ ، شرح الشيخ خالد على التصريح ١/ ٦٥٨ ، ابن عقيل ١/ ١٨٠ ، والكافية الشافية ١/ ٤٣٩ .

تدخل على النكرة ، وأنها فى ذلك سواء ، وهو اختيار . فقد ذكر ابن الشجرى [١] وابن جنى [٢] أبى حيان أنها عملت فى معرفة [٣] .

واستدل من أجاز ذلك بقول النابغة الجعدى [٤] :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا فى حبها متراخيا [٥]

وحذا المتنبى حذو النابغة فى ذلك فقال :

..... **فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا** [٦]

وخرج الجمهور قول النابغة على أنه من الشاذ الذى لا يقاس عليه .

وأن التقدير : ولا أرى باغيا ، أو أن الضمير المتصل «أنا» نائب فاعل .

وأرى أن ما ذهب إليه السخاوى لا يمنعه القياس ، وقد تبع السخاوى فيه ابن الشجرى وتبعهما وأبو حيان وابن جنى .

وهذه المسألة مما لم يتبع فيها مذهب البصريين ولا الكوفيين ، بل كان رأيه فيها بغداديا .

---

(١) أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٨٢ .

(٢) الهمع ١/ ٣٩٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ ، ابن عقيل ١/ ١٨٠ .

(٣) الهمع ١/ ٣٩٨ ، التصريح ١/ ٦٥٨ .

(٤) هو : عبدالله بن قيس من جودة بن كعب بن ربيعة ، وكان يكنى : أبا ليلى ، وكان شاعرًا محسنًا طويل البقاء فى الجاهلية والإسلام . الاستيعاب ٤/ ٧٧ ، الإصابة ٦/ ٣٩١ .

(٥) من الطويل وهو فى ديوانه صـ١٧١ ، الاشباه والنظائر ٨/ ١١٠ ، تخليص الشواهد صـ٢٩٤ ، الجنى الدانى صـ٢٩٣ ، خزانة الآدب ٣/ ٣٣٧ ، الدرر ٢/ ١١٤ ، شرح الأشمونى ١/ ١٢٥ ، شرح التصريح ١/ ١٩٩ ، شرح شواهد المغنى ٢/ ٦١٣ ، مغنى اللبيب ١/ ٢٤٠ ، المقاصد النحوية ٢/ ١٤١ ، همع الهوامع ١/ ١٢٥ .

(٦) هو : البيت من الطويل وهو للمتنبى فى ديوانه ٤/ ٤١٩ ، تخليص الشواهد صـ٢٩٩ ، الجنى الدانى صـ٢٩٤ ، شرح التصريح ١/ ١٩٩ ، شرح شذور الذهب صـ٢٥٧ ، شرح قطر الندى صـ١٤٥ .

ويرى الزجاج أن (لا) تعمل عمل ليس فى رفع الاسم خاصة ، ولا تعمل فى الخبر شيئًا . واستدل له بقول الشاعر :

مـــن صـــد عـــن نيرانهـــا فأنـــا ابـــن قـــيس لا يـــراحُ [١]

إذا لم يسمع النصب فى خبرها ملفوظا به ، وهذا البيت من شواهد سيبويه على إعمالها علم ليس فى حذف خبرها .

وبعد فإنى أميل لما اختاره السخاوى ، إذ لا يمنعه القياس ، وهو ما يذهب إليه ابن الشجرى وابن جنى ، واختاره أبو حيان .

والله تعالى أعلم .

(١) البيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك يُعَرِّضُ بالحارث بن عباد فارس النعامة حيث اعترل الحرب التى بين بكر وتغلب ، وهى حرب البسوس .

والشاهد : (لا يراح) حيث عملت لا عمل ليس فرفعت الاسم (براح) وحذف خبرها وقد استشهد به سيبويه على إجراء (لا) مجرى (ليس) فى بعض الملفات .

شبهوا إلا بـ (ليس) فأعملوها عملوها فى نحو : رجل أفضلَ منك ، ولا شتراكهما فى النفى وفى الدخول على المبتدأ والخبر ، وهى أضعف من ما لكونها لمطلق النفى ، و(ما) للنفى الخاص بـ (ليس) .

راجع : ديوان الحماسة صـ٥٠٦ ، الكتاب ١/ ٥٨ ، المقتضب ٤/ ٣٦٠ ـ ١/ ٢٣٩ ـ ٢/ ٢٢٤ ، الإنصاف صـ٢٦٧ ، جمل الزجاجى صـ٢٤٢ ، ابن يعيش ١/ ١٠٨ ، التصريح ١/ ٦٥٨ ، ابن القواس ٢/ ٨٩٤ ، المغنى ١/ ٣٩٥ ، الدرر ١/ ٩٧ ، المسائل البصريات ١/ ٦٤٧ ، الخزانة ١/ ٢٢٣ ـ ٢/ ٩٠ ، شرح آبيات المغنى لابن هشام ٤/ ٣٦٧ ، اللسان (براح) ، الدرر المصون ٢/ ٣٢٤ .

المبحث السابع
علة حذف التنوين من المنفى بـ (لا) النافية للجنس

لا النافية للجنس هى (لا) التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى الجنسى كله ، وتعمل عمل إنَّ فتنصب المبتدأ اسما لها . وترفع الخبر خبرًا لها ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة .

واسمها إما أن يكون مفردًا ، أو مضافًا ، أو شبيها بالمضاف ، فإن كان مفردًا فإنه ينبغى على ما كان ينصب به لتركبه مع لا وصيرورته معها كالشىء ، ولكن محل النصب . ومثاله : لا رجل فى الدار ، أما المضاف والشبيه بالمضاف فإنهما ينصبان ، والمراد بالشبيه بالمضاف ، كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل أو بعطف ، مثال الأول : لا غلامَ رجلٍ حاضر ، ومثال الشبيه بالمضاف : لا حافظا للقرآن عندك ولا ثلاثة وثلاثين عندنًا .

ولا خلاف فى أن الحركة فيهما ـ المضاف والشبيه بالمضاف ـ حركة إعراب [1] وإنما الخلاف فى المفرد لم بنى ولم حذف التنوين منه؟ وأشار السخاوى إلى ذلك قائلا : « لا تشك أن الحركة فى قولك لا غلامَ رجل حركة إعراب ، كما لا نشك فى أنها فى قولنا لا خيرًا من زيد حركة إعراب ، أما المفرد فإنه مبنى مع (لا) وإنما بنى معها ؛ لأنه جواب لما هو مع ما بعده كشىءٍ واحد جعل الجواب كذلك (ولا) مع ذلك

---

(١) راجع : الكتاب ٢/ ٢٧٦ ، المقتضب ٤/ ٣٧٣ ، الأصول ١/ ٣٨٩ ، المقتصد ٢/ ٨١٩ ، ابن الشجرى ١/ ٣٦٢ ، الخصائص ١/ ٣٤٦ ، ابن يعيش ٢/ ١٠٤ ، المقرب صـ٢١١ ، شرح التسهيل ٢/ ٦٠ ، شرح الكافية ١/ ٢٦٥ ، الهمع ١/ ١٤٥ ، التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢/ ١٠٣ ـ ١٠٩ .

عن سيبويه عاملة فى الاسم الذى بنيت معه ، وناصبة له كنصب (إنّ) لما دخلت عليه ولم ينون؛ لأنه مبنى معها كخمسة عشر ، وفى قولك : لا رجلَ ، قال المبرد : « الفتحة فتحه بناء» .

وقال أبو سعيد : « الحركة فيه حركة إعراب ، وزعم أن ذلك قول سيبويه» .

وقال الزجاج : « كما قال أبو سعيد واحتج بالعطف فى نحو لا أبّوابنًا »[١] .

وقوله فى تمثيل المفرد : ولا إله غيرك . وقوله :

لا نسب اليوم ، ولا خلةً اتسع الخرق على الراقع[٢]

وليس قوله : «ولا خلةً» بمبنى بل هو معطوف بالواو على المنفى و«لا» زائدة للتوكيد النفى ، وقول صاحب المفصل إنه منصوب بإضمار فعل كأنه قال : ولا أرى خلة ، أخذه من قول الخليل ، ومسألة سيبويه عن قوله ألا رجلا فقال أى الخليل : إنه على قول الرجل فهلا خبرًا من ذلك ، فكأنه قال : ألا تروتنى رجلا . لا أنه متمن »[٣] .

المنصوب بـ (لا) النافية للجنس مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين من جهة ، وبين الكوفيين أنفسهم من جهة أخرى ، وبين البصريين أنفسهم من جهة ثالثة ، فبينما يرى الكوفيون أنه معرب بها يذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح[٤] .

---

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٧٩٨ .

(٢) البيت من السريع لأنس بن العباس السلمى ورد فى الكتاب ٢/ ٢٨٥ ، اللسان ١٠/ ٢٣٨ (عتق) شرح شواهد المغنى ٢/ ٦٠١ ، الدرر ٦/ ١٧٥ ــ ٣١٣ تحقيق / د . عبدالعال سالم مكرم ، شرح التصريح ٢/ ١٠٨ ، المقاصد النحوية ٢/ ٣٥١ ، أو الشقران سلامان بن قضاعة فى شرح أبيات سيبويه١/ ٥٨٣ ـ ٥٨٧ ، أو لأبى عامر جد العباس بن مرداس فى ذيل سمط اللألى صـ٣٧ ، وبلا نسبة فى آمالى ابن الحاجب ١/ ٤١٢ ، أوضح المسالك ٢/ ٢٠ ، الأشمونى ١/ ١٥١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ٧٥ ، ابن عقيل صـ٢٠٢ ، ابن يعيش ٢/ ١٠١ ــ ١٣٥ ، ٩/ ١٣٨ ، اللمع فى العربية صـ١٢٨ ، الهمع ٢/ ١٤٤ ـ ٢١١ .

(٣) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٠٢ .

(٤) الإنصاف ١/ ٣٦٦ ، أمالى ابنِ الشجرى ٢/ ٢٢٢ .

ويذهب الأخفش مذهب البصريين فى هذه المسألة فهو يقول : وكل اسم منكور نفيته بـ (لا) إلى جنب اسم مفتوح بغير تنوين » [١] .

أما الكسائى فظاهر كلامه أن (لا) لم تعمل النصب فى الاسم بعدها ، ولا وظيفة لها إلا النفى ، والاسم بعدها حقه أن يكون مرفوعًا ، ولكنهم غيروه على النصب فرقا بين ما يبتدئ به خبره وهو النكرة وبين ما لا يكون خبره إلا بعده .

ويرى الفراء أنهم نصبوا الاسم بعدها فرقا بين (لا) التى بمعنى(غير) ، وبين (لا) التى بمعنى ليس و (ليس) يكون الاسم بعدها مرفوعا فنصبوا ليقع الفرق بين المعنيين [٢] .

ويذهب من البصريين مذهب الكوفيين الزجاج والسيرافى وقد نقل السخاوى ـ رحمه الله تعالى ـ كلامهما كما سبق ، والحركة فيها حركة إعراب وزعم السيرافى أنه قول سيبويه .

ويرى المبرد أنها لا تعمل النصب فى المفرد والحركة فيها حركة بناء ؛ لأن (لا) خالفت نظائرها من الحروف العاملة فى الأسماء فى اقتصارها على النكرة ، فلما خالفت ولزمت النكرة وكانت تلك تدخل على المعرفة والنكرة ووجب أن تعمل للزومها الأسماء ، وكل شىءٍ لزم شيئًا ولم يفارقه وجب أن يعمل فيه ، والذى أوجب لها النصب دخولها على المبتدأ والخبر ، وكونها تدخل على الأفعال ، وكل ما دخل على المبتدأ مما لا يدخل على الأفعال يعمل النصب نحو : ليت ، ولعل ، ولكن ، وإنّ [٣] .

قال المبرد : « ويرى الرضى أن الاختلاف بين النحاة سببه إهمال قول سيبويه .

---

(١) معانى القرآن صـ١١ ، شرح الرضى ١/ ٢٥٥ .

(٢) السابق .

(٣) المفضل للسخاوى ١١/ ٧٩٨؟

قال سيبويه : « ولا لا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ... » [١] .

هذا ما يراه السخاوى مستدلا بقول سيبويه : « قال : « وقول صاحب المفصل إنه منصوب بإضمار فعل كأنه قال : «ولا أرى خلة» أخذه من قول الخليل .

وسألة سيبويه عن قول الشاعر :

إلا رجـــلا جـــزاه الله خـــيرًا [٢] .....

فقال الخليل : إنه على قول الرجل فهلا خيرًا من ذلك ، فكأنه قال : ألا ترونى رجلا إلا أنه متمن ، وهذا قول واضح » [٣] . ويختلف ابن يعيش مع السخاوى فى ذلك .

قال ابن يعيش : « إن قول الزمخشرى بأن خلة منصوب بإضمار فعل هو قول سيبويه والخليل ، وليس هذا صحيحًا ، إذ إن الخليل وسيبويه ينصبان رجلا فى قوله : « ألا رجلا » ، بإضمار فعل ، والبيت : «لا نسب اليوم ولا خلةً » بابه غير باب «ألا رجلا » وعليه فلا يمكن حمل هذا على هذا » [٤] .

والألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاما ، وجاز أن يكون تمنيا ، فإن كان استفهاما محضا فحالها قبل أن يلقها ألف الاستفهام ، وذلك نحو

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٥ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن فعاس « أوقنعاس» المرادى فى خزانة الأدب ٣/ ٥١ ــ ٥٣ ، الطرائف الأدبية صـ٧٣ ، شرح شواهد المغنى صـ ٢١٥ ، ٢١٤ ، وبلا نسبة فى الأزهرية صـ١٦٤ ، إصلاح المنطق صـ ٤٣١ ، آمالى ابن الحاجب صـ١٦٧ ، تذكرة النحاة صـ٤٣ ، الجنى الدانى صـ ٣٨٢ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٥ ، المفضل للسخاوى ٢/ ٨٠١ .

(٤) ابن يعيش ٢/ ١٠١ .

قولك : إلا رجل فى الدار . ألاغلام أفضلَ منك .

فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمنى فإن النحويين مختلفون فى رفع الخبر .

فأما الخليل وسيبويه والجرمى وأكثر النحويين فيقولون : « ألا رجلَ أفضل منكَ ولا يجيزون رفع أفضل ، وحجتهم فى ذلك أنهم قالوا : كما نقول : لا رجل أفضل منك ، فيرفع لأن (لا) و(رجل) فى موضع ابتداء ، وأفضل خبره ، فهو خبر اسم مبتدأ ، وإذا قلت متمنيا :(ألا رجلَ أفضل منك) فموضعه نصب ، وإنما هو كقولك : اللهم غلاما . أى هب لى غلاما .

وكان المازنى وحده يجيز فيه جميع ما جاز فى النافية بغير الاستفهام فتقول : «إلارجلَ أفضلُ َمنك » [1] .

وذكر السخاوى علة حذف التنوين من المنفى بـ (لا) أن (لا) لا تعمل إلا فى النكرة ، ولا معمولها فى موضع الابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها .

يعنى أن اختصاصها بالتنكير ، وكونه مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه ، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه وهذه الحجة حجة سيبويه [2] : وقد اعترض بعض النحويين على هذه العلة منهم : ابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضى ، والشيخ خالد الأزهرى .

قال ابن يعيش مشيرًا إلى علة بنائه : « لا بنيت مع النكرة ؛ لأنها لما وقعت فى جواب هل من رجل عندك؟ على سبيل الاستغراق ، وجب أن يكون الجواب ـ أيضًا ـ بحرف الاستغراق الذى هو (من) ؛ ليكون مطابقًا للسؤال ، فكان قياسه لا

(١) الأصول لابن السراج ١/ ٣٩٧ ، التصريح ٢/ ١٠٨ ، ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٤

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨٥ ، السخاوى ٢/ ٨٠٢ .

من رجل فى الدار ، ليكون النفى عاما كما كان السؤال عاما ، ثم حذفت (مِنْ) مِنَ اللفظ تخفيفا ، وتضمن الكلام معناها فوجب أن يعنى ، لتضمنة معنى الحرف كما بنى خمسة عشر ، حين تضمن معنى حرف العطف . فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم إسما واحدًا ؟ قيل : هذا موجود فى كلامهم »[١] .

وقال ابن الحاجب : « وإنما لم ينتصب ـ يعنى اسم لا النافية للجنس إلا إذا كان مضافًا لأنه إذا كان مفردًا تضمن معنى الحروف ، فوجب بناؤه . وبيان تضمنه معنى الحرف أن قولهم : «لا رجلَ فى الدار» أبلغ فى النفى من «لا رجلُ فى الدار ، وليس رجلُ فى الدار ، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد والحرف الذى يؤكد به النفى «مِنْ» فوجب تقديرها ، وأما نصبهم بها فلانها محمولة على إنّ من حيث إنها نقيضها ، وهم يحملون الشيءَ على نقيضه ، إما لأنه فى أحد الطرفين كما كان الآخر فى الطرف الآخر ، وأما لتلازمها فى الذهن ، وليس بين النفى والإثبات درجة ، فلما لتلازمهما وأعطى أحدهما حكما أعطى الآخر الملازم مثله . وأما قوله : «لا نسب اليوم ولا خلة» فعلى إضمار فعل هذا الكلام وقع منه وهما ولا ضرورة فى مثل هذا »[٢] .

قال الرضى : « والحق أنه مبنى لتضمنه «من» الاستغراقيه وذلك لأن قولك : لا رجل نص فى نفى الجنس بمعنى : لا من رجل ، بخلاف : لا رجل فى الدار ولا إمرأة ، فإنه وإن كان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما أن ما جاء فى من رجل نص فى الاستغراق بخلاف ما جاءنى رجل ، إذ يجوز أن يقال : «لا رجل فى الدار بل رجلان» وما جاءنى رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل فى الدار ـ بالفتح ـ بل رجلان ، وما جاءنى من رجل بل جلان ؛ لأنه يلزم التناقض ،

---

(١) ابن يعيش ١/ ١٠٦، ١٠٥ .

(٢) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٨٤ .

فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها»[١] .

وإنما بنيت على ما تنصب به ، ليكون البناء على حركة استحقاقها النكرة ـ فى الأصل ـ قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه فى الأصل ، أعنى الإعراب ، ولا يكون مضاف مبنيا إلا نادرًا نحو خمسة عشر ونحوه[٢] .

وذهب السخاوى إلى اختيار مذهب سيبويه فى ذلك وهو بناؤها مع معمولها لتركبها مع ما بعدها تركيب خمسة عشر ، أما النصب فإنها أشبهت (إن) فمن ثم نصبت فى المضاف والشبيه بالمضاف[٣] ؟

قال سيبويه : « ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحدٍ نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ... »[٤] .

وذهب أبو إسحاق الزجاج والسيرافى أن فتحة ـ لا رجلَ ـ وشبهه فتحه إعراب ، وقد علق ابن مالك بعد أن حكى مذهبها قائلا[٥] : « وزعم أبو إسحاق والزجاج والسيرافى أن فتحه «لا رجل» وشبهه فتحه إعراب وأن التنوين حذف منه تخفيفا لشبهه بالمركب ضعيف الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع الصرف أو لإضافة ولد خول الألف واللام ، أو لكونه فى علم موصوف بابن مضاف إلى علم ، أو لملاقاة ساكن أو لوقف أو لبناء الاسم

---

(١) الرضى على الكافية ١/ ٢٥٦ .

(٢) السابق

(٣) السخاوى ٢/ ٨٠٤ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٨ .

المشار إليه ليس ممنوعًا من الصرف ولا مضافًا ، ولا ذا ألف ولام ، ولا علما موصوفًا بابن ولا ذا التقاء ساكنين ولا موقوفًا عليه فتعين كونه مبنيا ، كيف وقد روى عن العرب : جئت بلا شيءَ ـ بالفتح ـ وسقوط التنوين ، كما قالوا : جئت بخسمة عشر ، والجار لا يلقى ولا يعلق فثبت التاء بذلك يقينا .

والعجب من الزجاج والسيرافى فى زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحه لا رجل وشبهه ، فتحه إعراب ، هو مذهب سيبويه ، إستنادًا إلى قوله فى الباب الأول من أبواب لا «ولا تعمل فيما بعدها منتصبة بغير تنوين» [١] وغفلا عن قوله : فى الباب الثانى : « واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل «لك» فإنما يذهب منه التنوين كما أُذهِبَ من خمسة عشر ، لا كما أذهب من المضاف [٢] » قال ابن مالك : « فهذا نص لا احتمال فيه » [٣] .

وقد وقع الخلاف فى ذلك عن سيبويه من حيث عدم فهم عبارته فى الكتاب إذ ليس فى عبارته احتمال أن الحركة إعرابه بل نص أنها بناء .

ثم قال ابن مالك : « ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ثبوتها فى : ولا لذات للشيب [٤] فى الرواية المشهورة ، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون «لذات» منصوبا لكونه مضافا أو شبيها بالمضاف على نحو ما يوجبه : لا أَبا لك » [٥] .

(١) الكتاب ٢/ ٢٤٧

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٨ .

(٤) البيت من بحر .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٩ .

المبحث الثامن
زيادة الباء فى خبر (ما) النافية

اختار السخاوى دخول الباء فى خبر (ما) وليس ، كما هو مذهب الحجازيين ، وهو اختيار شيخه الزمخشرى قال مرجحًا هذا الرأى :

هذا كلام صحيح؛ لأن الباء إنما دخلت لتأكيد النفى فى خبر (ليس) فدخلت فى خبر (ما) حين شبهت بـ (ليس) لتأكيد النفى ـ أيضًا ـ واستدل .

بعضهم على أن الأصل أن تدخل الباءُ فى خبر (ليس) وأن (ما) فى ذلك محمولة عليها بأن الأصل فى حروف الجر أن توصل الأفعال إلى الأسماء ودخول الحرف فى خبر (ليس) يقوى بها .

وأما تميم فليس لـ(ما) خبر ، إنما الخبر خبر المبتدأ و(ما) دخلت على المبتدأ والخبر ولم تعمل شيئًا ، وكان الأصل : زيد قائم .

على هذا فلا يجوز الباء فى الخبر فى لغة بنى تميم فلا يقال . زيد بقائم إلا أن الأخفش أجازه ، قياسًا على زيادة الباء فى المبتدأ . نحو بحسبك درهم . أو بحسبك زيد . والأصل : حسبك زيد [1] .

يقول السخاوى معلقًا على مذهب تميم فى منع دخول الباء فى خبر(ما) : « إلا أن الأخفش أجاز أن يقال : زيد بقائم ... واستدل الأخفش على ما ذهب إليه يقول تعالى : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:٢٧] .

ويقول الشاعر :

بحسبهم أن يقطع الرأْس قاطِع ... تقول اقتلوا قيسا وجزوا لسانه

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٢٧ .

فإذا جاز زيادتها فى المبتدأ نحو : بحسبك زيدُ ، يريدون حسبك زيد جاز زيادتها فى الخبر .

فعلى قول الأخفش يجوز أن يقال : ما زيد بمنطلق على لغة بنى تميم ولا يكون ذلك على الوجه الذى زيدت له فى لغة أَهل الحجاز .

ولم يرتض السخاوى قياس الأخفش .

ويعقب على ما سبق يقول : « فأما قولهم بحسبك زيدُ فهو شاذ من كلامهم والشاذ لا يقاس عليه » [(١)] .

وأجاب عن الآية : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ بأن ﴿جَزَآءُ﴾ ليس بمبتدأ ، وإنما هو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وجزاء الذين كسبوا السيئات جزاءُ بمثلها . أى : جزاؤهم أن تجازى سيئَه بمثلها ، ثم يستدل على اختياره فى أنه إذا رفع الخبر لم يجز دخول الياء عليه . وإن كانت الباء موجودة فى الخبر فى شعر بنى تميم . يقول : إن علىّ فى البغداديات : « من رفع الخبر لم يُجوِّز دخول الباء » [(٢)] .

قال أبو على الفارسى : فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيهًا بـ«ليس» وبنو تميم يرفعون فيتركون الاسم مرتفعا بالابتداء ، كما كان قبل . فمن نصب الخبر تشبيهًا بـ «ليس» أدخل الباء عليه لتحقيق النفى فقال : ما زيد يذهب ، ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه؛ لأنه ارتفع بأنه خبر المبتدأ كما أن منطلق فى : أنّ زيدًا منطلق ، يرتفع بذلك ، فلما لم يطرد دخول الباء فى خبر المبتدأ كذلك لم يطرد دخوله فى خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) فى لغة بنى تميم ، وتقديم الخبر على قولهم جائز من حيث جاز تقديم ما اتصل به على المبتدأ ، وكما جاز تقديم الخبر كذلك يجوز تقديم ما اتصل به

---

(١) المفضل ٢/ ٨٢٧ .

(٢) المفضل ٢/ ٨٢٧ ، وراجع : كلام أبى على الفارسى فى البغداديات صـ٢٨٣ .

على المبتدأ ، فيجوز : ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدًا عمروٌ ضارب؛ لأن ضاربا الذى هو عامل فى زيد يجوز وقوعه موقع زيد وكل موضع جاز وقوع العامل فيه ... » [(١)] .

قال : ولو أدخلت الباء فى هذه المسألة لم يجز؛ لأن الباء مع الخبر فى موضع نصب فكما لا يجوز أن تقدم الخبر منصوبا على المخبر عنه فتقول : ما قائما زيد ، كذلك لا يجوز أن تقدم الخبر إذا دخله الباء إذا كانت الباء ، إنما تدخل الخبر فى لغة من ينصبه دون من يرفعه ، وإذا لم يجر تقديم الخبر وفيه الباء وعلى المخبر عنه كذلك لا يجوز تقديم ما عمل فيه الخبر إذا كان فيه على المخبر عنه ... وحكى أن قومًا يجيزون : ما زيدًا عمرو بضارب ، ويقولون : إن الباء لغوٌ وهذا عندى فاسد .

فأما قول الفرزدق :

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر [(٢)]

فوصفه سيبويه على أنه نصب الخبر مقدما كما ينصبه مؤخرا ، وأنكر ذلك أبو العباس المبرد وذهب إلى أنه منتصب على الحال مثل : فيها قائما رجل . فقدر خبرًا مضمرًا قبل مثلهم . هو فى الدنيا أو فى الوجود . ولكن أبا على لا يوافق المبرد على ذلك ، فيقول : إن انتصاب مثلهم على هذا بعيد؛ لأن العامل فيه معنى . والمعانى لا تعمل مضمره إذ لا تعمل مظهرة . إذا تقدمها ما تعمل فيه ، مثل قائما فيها رجل » [(٣)] .

(١) البغداديات صـ٢٨٣ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١/ ١٨٥ ، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩ ـ ٣/ ١٢٢ ، تخليص الشواهد صـ٢٨١ ، الجنى الدانى صـ ١٨٩ ، ٣٤٢٤ ـ ٤٤٦ ، خزانة الأدب ٤/ ١٣٣ ـ ١٣٨ ، الدرر ٢/ ١٠٣ ـ ٣/ ١٥٠ ، شرح التصريح ١/ ١٩٨ ، شرح شواهد المغنى ١/ ٢٣٧ ـ ٢/ ٧٨٢ ، الكتاب ١/ ٦٠ ، مغنى اللبيب صـ ٣٦٣ ـ ٥١٧ ـ ٦٠٠ ، المقاصد النحوية ٢/ ٩٦ ، المقتضب ٤/ ١٩١ ، الهمع ١/ ١٢٤ .

(٣) المسائل البغداديات صـ٢٨٦ .

المبحث التاسع

الخلاف فى حذف خبر «إنّ»

اختلفت كلمة النحويين فى ذلك ، فذهب البصريون إلى جواز حذف الخبر في الشعر والنثر إذا دل عليه دليل ، وسواءٌ أكان الاسم معرفة أم نكرة ، ويرى الكوفيون أنه لا يجوز إلا إذا كان نكرة [١] .

وذهب الفراء إلى أنه يحذف خبرها إذا كررت «إن» ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه أنه غير مخالف [٢] واختار السخاوى ـ رحمه الله تعالى ـ مذهب المجيزين ، وهو مذهب جمهور البصريين . قال : « وإذا جاز فى النكرة ، فهو فى المعرفة أولى لأَن المجوز للحذف ، إنما هو حصول العلم فهو فى المعرفة أجوز» [٣] .

أدلة المجيزين :

استدل المجيزون بقول الشاعر :

خـــلا أَنَّ حيـــًّا قـــريش تفـــضّلوا على الناس أَو أَن الأكارم نهشلا [٤]

وكقول الفاروق [٥] ﷺ : إن ذلك ، وإنِ لك هذا ، مثال المعرفة ومثال النكرة قول الشاعر :

---

(١) راجع : ابن يعيش ١/ ١٠٤ ، المفضل للسخاوى ١/ ٣٦٢ ، الخصائص ٢/ ٣٧٤ ، الرضى ٢/ ٣٦٢ .

(٢) ابن يعيش ١/ ١٠٤ .

(٣) المفضل للسخاوى ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٨ بتصرف .

(٤) من الطويل للأخطل ، ورد فى الخصائص ٢/ ٣٧٥ ، الخزانة ١٠/ ٤٥٤ ، ٤٥٣ ـ ٤٦٢ .

(٥) هو : ثانى الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ، ت . ٢٣هـ ، وكان عمر من أشراف قريش أسلم بعد رجال سبقوه ، وإليه كانت السفارة فى الجاهلية ، ضرب رسول الله ﷺ صدره ثلاث مرات حين أسلم . الاستيعاب ٣/ ٢٥٣ ، الإصابة ٤/ ٥٨٨ .

إن محـــلا وإن مـــــر تحـــــلاً وإنّ فى الـسَّفْير إذْ مـضو مهـلا [١]

وقـولهم : إن مـالا وإن ولـدًا . أى : إن لنـا وإن لهـم ، قـال الـسخاوى : « وقـصر الكوفيون الحـذف عـلى النكـرة ، وإذا جـاز فى النكـرة فهـو فى المعرفـة أولى . وقـالوا : لبيت شعرى ، فالتزموا حذف الخبر» [٢] .

وأرى : أن حذف خبر إن مع النكرات أحسن مـن إثباتـه فى الأكثـر ، والأغلـب ، وإن كان قد جاء حذفه مع المعارف ، نحو : إن زيدًا وإِن عمـرًا ، وقـد استـشهد عـلى حذف الخبر مع كون الاسم معرفة بقول الشاعر :

ويقلـــــن شـــــيب قـــــد عـــــلا ك وقـــد كـــبرت فقلـــت إنَّـــهْ [٣]

واستشهد بعض النحاة بهذا البيت على أن (إِنـهْ) بمعنـى (نعـم) وبعـضهم عـلى إلحاق هاء بالحرف [٤] .

وما اختاره السخاوى هو مذهب سيبويه ، قال فى الكتاب : « هذا بابُ ما يحـسَنُ السكوت فى هذه الأحرف الخمسة لإِضمار ما يكون مستقرًا لهـا موضـعا لـو أظهرتـه وليس هذا المضمر بنفس المظهر وذلك قوله : إن ما لا وإن ولاً . وإن عددًا وقد ترى

---

(١) المنـسرح ونـسب للأعـشى فى ديوانـه صـ٢٦٩ ، ورد فى الكتـاب ٢/ ١٤١ ، المقتـضب ٤/ ١٣٠ ، الخصائص ٢/ ٣٧٥ ، المفصل صـ٢٨ ، ابن يعيش ١/ ١٠٣ ، الرضى ٢/ ٣٦٢ ، آمالى ابـن الـشجرى ١/ ٣٢٢ ، المغنى ١/ ٣٦ ، التخمير ١/ ٢٨٥ ، المقتصد ١/ ٤٧ ، الإيضاح ١/ ٢١٤ .

(٢) المفضل ١/ ٣٦٣ .

(٣) من مجزؤ الكامل لعبدالله بن قيس الرقيات فى ديوانه صـ٦٦ ، لسان العـرب والتـاج والـصحاح مـادة «إن» والكتاب ٣/ ١٥١ ، ٤/ ١٦٢ ، الجنى صـ٣٩٩ ، المغنى بحاشية الأمـير ١/ ٣٦ ، شرح شـواهد صـ١٢٦ ، آمالى ابن الشجرى ١/ ٣٢٢ ، ابن يعيش ٨/ ١٢٥ ، الأزهيـة صـ ٢٥٨ ، معـانى الحـروف صـ١١١ .

(٤) راجع : الرضى على الكافية ٢/ ٣٨٣ ، المغنى ١/ ٣٦ ، شرح ابن يعيش ٨/ ١٢٥ .

حسن الكلام وصحته مع حِذفِه ونزل النطق به» [١] .

واختاره الخوارزمى فى التخمير ، قال : «وعلة جوازه إن محلا وإن مرتجلا إنما جاز حذف الخبر لدلالة الحال» [٢] .

وكذا ابن الحاجب فى الإيضاح [٣] قال ومن هذا البيت ـ أى أن محلا إن غيرها إبلا وشاءً ، لمن رأى لك أمتعه أو خيلا ، فقال لك أو غيرها؟ فتقول إن غيرها إبلا وشاءً . أى إن لنا غيرها ويحتمل أن يكون إبلا منصوبا على التمييز من غيرها أو بدلا من غيرها أو موضوفا لغيرها ، وقد تقدم عليه فلا بد أيضًا من تقدير تقديم الخبر ، لئلا يؤدى إلى أنْ يلى (أن) ما ليس باسمها ولا خبرها» [٤] .

واختاره عبدالقاهر الجرجانى فى دلائل الإعجاز مستدلا بكلام سيبويه السابق ونقله الخوارزمى عنه [٥] وأجاز السخاوى أيضًا حذف الخبر من البيت . وهو مذهب البصريين . واستدل بقولهم : ليت شعرى . أى : ليت شعرى واقع أو حاصل أو موجود [٦] .

وأجاب ابن الحاجب عن ذلك : بأن هذا الكلام بمجردة لا يستقيم إذ لم يسمع عن العرب ، ولا يستقيم أحد أن يقول : ليت شعرى ، مقتصرًا من غير انضمام شىءٍ آخر إليه ، وإنما المعروف ليت شعرى أزيد عندك أم عمرو؟!

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤١ .

(٢) التخمير ١/ ٢٨٥ بتصرف

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢١٢ بتصرف .

(٤) الإيضاح ١/ ٢١٢ .

(٥) دلائل الإعجاز صـ٣٢١ تحقيق / محمود شاكر .

(٦) المفضل ١/ ٣٦٣ بتصرف .

أما قول الشاعر :

ليت شعرى مسافرَ[١] بن أبى عمر وليتَ يقولُها المحزون[٢]

فمحمول على الحذف للقرينة والمعنى . والتقدير : اجتمع أم لا؟ وأتعود كما كنت ؟ ونحوه[٣] .

ومذهب جمهور البصريين أن خبر ليت أيضًا محذوف . لكن يرى الكوفيون أن ليت فى بيت العجاج[٤] ونحوه :

يا ليت أيام الصبا[٥]

تعمل عمل ظن ، وهى لغة .

قال الخوارزمى فى شرح المفصل : مذهب البصريين أن خبر ليت محذوف ورواجعا حال .

ومذهب الكوفيين إن ليت تعمل عمل ظن وهى لغة بنى تميم فيقولون : ليت زيدًا شاخصًا كما يقولون : ظننت زيدًا شاخصا ، ورجح الخوارزمى مذهبهم محتجا بالمثل :

يا ليت القسى كلَّها أرجلا .....

---

(١) مسافر بن أبى عمرو بن أمية شاعر ذكره محمد بن سلام الجمحى فى طبقات فحول الشعراء صـ٢٣٣ ، ولم يذكر أكثر من اسمه فقط .

(٢) من الخفيف لأبى طالب فى ديوانه صـ٧ ، الكتاب ٣/ ٢٦١ ، الأغانى ٨/ ٨٤ ، الخزانة ١٠/ ٤٦٤ ، ٤٦٣ ، الدرر اللوامع ١/ ١٠٢ ، مسافر اسم صديق لأبى طالب مات فى صباه .

(٣) الإيضاح ١/ ٢١٥ .

(٤) هو : العجاج بن رؤبة ، واسمه عبدالله سمع أبا هريرة ، وكان يكنى : أبا الشعثاء ، والشعثاء ابنته . الشعر والشعراء . ٢/ ٥٧٥ ، التاريخ الكبير للبخارى ٧/ ٩٧ ط . دار الكتب العلمية ـ بيروت .

(٥) والبيت من الرجز وهو فى ملحقات ٢/ ٣٠٦ ، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٤١ ، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٠ ، شرح أبيات المغنى ٥/ ١٦٤ ، ابن يعيش ١/ ١٠٣ .

قال : وعلى ذلك لا حاجة الخبر ما دام ينصب مفعولين كظن » [١] .

ورجح صاحب الإقليد فى شرح المفصل مذهب البصريين كالسخاوى ، فيقول فى بيت العجاج :

يا ليت أيام الصبارو اجعا [٢] .....

خبر ليت محذوف أى : يا ليت لنا . ورواجعا حال . والكوفيون يقولون : البيت لغة تميم فإنهم يعملونها عمل ظن؛ لأن معنى ليت تمنيت . ومذهب البصريين أولى؛ إذ قد ثبت حذف الخبر مع إرادته ، وهو عين مدعاهم ، ولم يثبت أن ليت بالإجماع عاملة » [٣] .

وعلق على بيت أبى طالب :

ليت شعرى مسافر ابن أبى عمـ رو ، وليت يقولها المحزون [٤]

هو محمول على ما ينضم إليه «ليت شعرى» وهو أنجتمع أم لا . أو أتعود إلينا

---

(١) التخمير ١/ ٢٨٧ بتصرف .

(٢) الرجز لرؤبة وليس فى ديوانه ، وللعجاج فى ملحق ديوانه ٢/ ٤٠٦ ، والشاهد فيه نصب (ليت) للمبتدأ والخبر على لغة بعض العرب . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٠٤ ، شرح شواهد المغنى ٢/ ٦٩٠ ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٢ ، الجنى الدانى صـ٤٩٢ ، جواهر الأدب صـ٣٥٨ ، الخزانة ١٠/ ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، والدرر ٢/ ١٧٠ ، رصف المبانى صـ٢٩٨ ، شرح الأشمونى ١/ ١٣٥ ، شرح عمدة الحافظ صـ٤٣٤ ، الكتاب ٢/ ١٤٢ .

(٣) الإقليد لعلم الدين الجنْدِى ١/ ٣٤٧ .

(٤) هذا البيت لأبى طالب فى ديوانه صـ١٦٨ ، واسمه : غاية المطالب شرح ديوان أبى طالب للشيخ محمد خليل الخطيب ط . ١٩٥١وهو ضمن أبيات قالها فى نديمه مسافر بن أبى عمرو بن أميه ، والشاهد فيه : (ليت شعرى) فـ : خبر ليت على حذف مضاف فيهما ، أى خبر مسافر وليت الثانية مقصود بها لفظها فهى مبتدأ خبرها جملة يقولها المحزون ، والمعنى : أن الحزين يتعلل بـ (ليت) ولا تجديه فتيلا لتعلقها بالمستحيل .

ونحوه؛ لأنه يرثيه ، وإنما حذف للقرينة الدالة عليه [١] .

وأرجح جواز حذف فهو أحسن من إثبات الخبر سواءٌ أكان الاسم معرفة أم نكرة وإن كان فى النكرة أكثر وأغلب .

ورجح ابن عقيل وأبو حيان [٢] والسيوطى [٣] مذهب سيبويه ورد مذهب الكوفيين [٤] والفراء [٥] بالسماع .

قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ [فصلت:٤١] ، أى يعذبون وقال الشاعر :

أتونى فقالوا يا جمل تبدلت بثينةُ أبدالا فقلت لعلها [٦]

أى : لعلها تبدلت [٧] .

وقال ابن عقيل : « والتزم الحذف فى : ليت شعرى مردفا استفهام نحو : ليت شعرى أكان كذا أم كذا . ومنه :

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة بواد وحولى إذخرٌ وجليل

فالخبر محذوف وجوبا أى ليت شعرى بكذا ثابت أو موجود ، وذلك لأنه بمعنى

---

(١) الإقليد ١/ ٣٤٨ .

(٢) المساعد ١/ ٣١٢، ٣١١ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٩ .

(٣) الهمع ١/ ١٣٦ ط . دار المعرفة ـ بيروت تحقيق / النعسانى .

(٤) سبق رأيهم فى الصفحات السابقة : وهو فى الخصائص ٢/ ٣٧٥ ، المساعد ١/ ٣١١ وغيرهما .

(٥) رأى الفراء فى الأصول لابن السراج ١/ ٢٥٨ ، الكافية للرضى ٤/ ٣٧٧ إلى ٢٠/ ٣٦٢ ، الهمع ١/ ١٣٦ .

(٦) البيت من الوافر . وهو فى الدرر اللوامع ١/ ١١٤، ١١٣ ، وهو لجميل يعاتب بها بثينة .

(٧) الهمع ١/ ١٣٦ ، المساعد ١/ ٣١١ ، الرضى على الكافية ٢/ ٣٦٢ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٩ ، وآراء ثعلب النحوية والصرفية للباحث عبدالله عبدعليم صـ .

ليتنى أشعر »[١] .

وقال أبو حيان : « والصحيح مذهب سيبويه ، ويجوز إن رجلا وزيدًا خلافًا للكوفيين ، وإن رجلا أخاك على حذف الخبر ، وفاقا لهشام والبصريين ، وخلافًا للفراء ، وتقول : إن غيرها إيلاً وشاءً »[٢] .

(١) المساعد ١/ ٣١٢ .

(٢) الارتشاف ٣/ ١٢٤٩ .

المبحث العاشر
الخلاف فى عمل لات

اختلف النحويون فى عملها ، وحقيقتها ، فقيل : بجواز عملها عمل ليس ، وقيل تعمل عمل إنّ ، وقيل : لا عمل لها أصلا ، كما اختلفوا فى الوقف عليها بالتاء أو بالهاء بناءً على اختلافهم فى أصلها ، ونص السخاوى على هذا الخلاف بين الخليل وسيبويه وبين الأخفش [١] .

مذهب المجيزين ، إعمالها عمل ليس :

ذهب جمهور النحويين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه [٢] إلى أنها تعمل عمل ليس ووافقهما على ذلك كل من أبى جعفر النحاس [٣] ، والزمخشرى [٤] ، والأنبارى [٥] ، وأبى البقاء العكبرى [٦] والسخاوى [٧] وابن يعيش [٨] ، والرضى [٩] ، وأبى حيان [١٠] ، وابن هشام [١١] ، والأشمونى [١٢] وغيرهم [١٣] .

---

(١) المفصل ٢/ ٨٢٩ .
(٢) راجع : الكتاب ١/ ٥٨ ،٥٧ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٨١ ،٧٨٠ .
(٤) الكشاف ٤/ ٧٢ .
(٥) التبيان للعكبرى صـ١٠٩٧ ، الإنصاف ١/ ١٠٩ .
(٦) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢ .
(٧) المفصل للسخاوى ٢/ ٨٢٩ .
(٨) ابن يعيش ٩/ ٣٢ .
(٩) شرح الكافية ٢/ ١٩٦ ـ ١٩٨ .
(١٠) ارتشاف الضرب صـ١٠٥٩ ، البحر المحيط ٩/ ١٣٤ .
(١١) أوضح المسالك ٢/ ١٢٥ .
(١٢) شرح الأشمونى ١/ ٢٥٦ ،٢٥٥ .
(١٣) التصريح على التوضيح ٢/ ١١٢ .

كما ذهبوا إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء ، وأن الوقف عليها بالتاء .

وفى هذا يقول سيبويه : « وأما أهل الحجاز فيشبونها بـ (ليس) إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها (لات) فى بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون (لات) إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعًا ، وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به »[١] ، وقال فى موضع آخر : « وزعموا أن بعضهم قرأ «ولات حينُ مناصب»[٢] بالرفع وهى قليلة » .

وأشار النحاس إلى ذلك قائلا : « وحكى أن من العرب من يرفع بها فيقول : «ولات حينُ مناصب» ، وحُكى أن الرفع قليل ، ويكون الخبر محذوفا كما كان الاسم محذوفا فى النصب ، أى : ولات حين مناص لنا . والوقذف عليها عند سيبويه والفرات ، وهو قول أبى الحسن بن كيسان وأبى إسحاق الزجاج ، ولات بالتاء ثم تبتدئ حين مناص ، قال أبو الحسن ابن كيسان : والقول ما قال سيبويه؛ لأنها مشبه بـ (ليس) فكما تقول ليست تقول (لات) . والوقوف عليها عند الكسائى بالهاء وهو قول المبرد كما حكى عنه على بن سليمان[٣] وحكى عنه أن الحجة فى ذلك أنها (لا) دخلت عليها الهاء لتأنيث الكلمة كما يقال ثمةوربة »[٤] .

وقال أبو البركات الأنبارى فى التبيان : « ولات حرف بمعنى ليس وله اسم وخبر كليس ، وتقديره ولات الحينُ حينَ مناص ، ولا يكون اسمه وخبره إلا الحين ،

---

(١) الكتاب ١/ ٥٨، ٥٧ .

(٢) البحر الميحط ٧/ ٣٨٣ وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧٨٤ ، الكشاف ٣/ ٣٥٩ .

(٣) هو : على بن سليمان بن الفضل النحوى أبو الحسن الأخفش الأصغر ، ت . ٣١٥هـ ، هو أحد الثلاثة المشهورين ، وتاسع الأخافشة المذكورين ، قرأ على ثعلب والمبرد ، من كتبه : شرح سيبويه ، المضرب . بغية الوعاة ٢/ ١٦٧ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٧٦ ، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٠ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٨١، ٧٨٠ بالرفع فى لات قراءة أبو السمال . وبالجر قراءة عيسى بن عمر .

ولا يجوز إظهار اسمه؛ لأنه أوغل فى الفرعية؛ لأنه فرع على(ما) وما فرع على «ليس» ، ولات حينُ مناص ، بالرفع فأضمر الخبر فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه . والتاءُ فيها لتأنيث الكلمة ، وهى عند البصريين بمنزلة التاء فى الفعل ، نحو : ضربتْ ، وذهبت ، والوقف عليها بالتاء . وعليه خط المصحف ، وهى بمنزلة التاء فى الاسم ، نحو ضاربة ، وذاهبة ، والوقف عندهم بالهاء ، وروى ذلك عند الكسائى [١] .

وقال السخاوى : « ذهب الخليل وسيبويه أنها الشبه بـ«ليس» ، ومذهب الأخفش أنها التى لنفى الجنس ، أما التاء فهى تاء التأنيث زيدت هنا كما زيدت فى ربّت وثمت والمراد بالزيادة التأكيد ... ولم تدخل إلا على الأحيان ، ولم يظهر معها إلا الاسم والخبر ، والأكثر إضمار الاسم وإظهار الخبر ، فإذا قلت : لات حين ، رفعت على أنها اسمها ، أى : ولا حين قيام حاصلا ، وهذا هو القليل ، والنصب هو الأكثر على أنه الخبر قال تعالى : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣] ، أى : ولات الحين حين مناص » [٢] .

وقد قرأ الضحاك [٣] والحجدرى [٤] وأبو المتوكل [٥] وابن يعمر [٦] : ولات

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢ .

(٢) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٢٩ .

(٣) هو : الضحاك بن مزاحم أبو القاسم الخراسانى ، ت . ١٠٥هـ ، وردت عنه الرواية فى حروف القرآن ، سمع سعيد بن جبير وأخذ عنه التفسير . طبقات القرآن لابن الجزرى ١/ ٣٣٧ ، مرآة الجنان ١/ ٢١٣

(٤) هو : الجحدرى أبو كامل الفضيل بن الحسين بن طلحة البصرى الحافظ ، ت . ٢٣٧هـ ، سمع حماد بن سلمة وحدث عنه مسلم وأبو داود . شذرات الذهب ٢/ ٨٨ ، سير أعلام النبلاء ١١/ ١١١ .

(٥) هو : أبو المتوكل على بن داود الناجى البصرى ، ت . ١٠٢هـ ، محدث إمام ، حدث عن عائشة ، وأبى هريرة ، وعنه قتادة ، متفق على ثقته . التاريخ الكبير ٦/ ٢٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٥/ ٨ .

(٦) هو : ابن يعمر يحيى بن يعمر البصرى أبو سليمان ، ت . ٨٩هـ ، أخذ القراءة عرضًا عن أبى الأسود=

حينُ بالرفع [١] .

ويفهم من كلامه أن لات تختص بالدخول على لفظ الحين سواءُ وليها منصوب كقواءة الجمهور أو مرفوع أو مجرور كما فى بعض القراءات الأخرى . والتاءُ إنما تلحق (لا) ولا تلحق لفظ الحين خلافا لأبى عبيدة [٢] .

قال سيبويه : « ولا يجاوز بها هذا الحين ، رفعت أو نصبت [٣] ، ويعلل سيبويه ذلك بأنها أشبهت لدن فى اختصاصها النصب مع عدوة قال : « وإنما هى مع الحين كما أن لدن إنما ينصب بها مع غدوة ، وكما أن التاء لا تجر فى القسم ولا فى غيره إلا «الله» ، إذا قلت تالله لأفعلن » [٤] .

وقد وافق السخاوى سيبويه فيما ذهب إليه من اختصاص «لات» بالحين وأن التاء فيها للتأكيد أو للتأنيث اللفظ كما زيدت فى رُبّ وثَمَّ .

ولكن أبا عبيدة يختلف مع النحويين فى ذلك : فينقل عنه النحاس وغيره أن التاء لاحقة لفظ الحين . ورده النحاس والزمخشرى [٥] ، وغيرهم .

قال النحاس : « ويحكى عن أبى عبيدة أنها «حين» بالتاء ، وهو ضعيف؛ لأنها هكذا فى جميع المصاحت . وأن العرب لا تقول : ليس تحين مناص [٦] وكذا رده

= الدوالى ، وسمع ابن عباس ، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء . معرفة القراء الكبار ١/ ٦٧ ، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤١ ، طبقات القراء ٢/ ٣٨١ .

(١) ينظر : المفضل ٢/ ٨٢٩ ، الدرر المصون ٩/ ٣١٥ ، مشكل إعراب القرآن لمكى .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٨٠

(٣) الكتاب١/ ٥٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٥٩، ٥٨ .

(٥) راجع : إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٨١، ٧٨٠ ، التبيان للعكبرى صـ١٠٩٧ ، الكشاف للزمخشرى ٤/ ٧٢ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٨١ .

الزمخشرى قائلا . وأما قول أبى عبيدة : « إن التاء داخلة على حين فلا وجه له واستشهاده بأن التاء ملتزمة بحين فى الإمام لا متشعب به ، فكم وقعت فى المصاحف أشياء خارجة عن قياس الخط » [١] .

وقال ابن الأنبارى : « وذهب أبو عبيدة إلى أن التاء تتعلق بـ«حين» والأكثرون على خلافه » [٢] وقال ابن الحاجب فى الإيضاح : « وأما مذهب أبى عبيدة فى أن الأصل فى لات حين ـ لا تحين ـ فضعيف» [٣] .

مذهب المانعين :

ذهب الأخفش إلى أن (لات) لا تعمل عمل ليس ، بل عمل لا النافية للجنس .

نقل ذلك السخاوى قائلا : « ومذهب الأخفش أنها التى لنفى الجنس ، قال : وأما للأخفش فإنه ينصب بها فيقول : ولات حين قيام لك » [٤] .

ويفهم من ذلك أن الأخفش قولان فى لات :

أحدهما : أنها عاملة عمل لا النافية للجنس . الثانى : أنها عاملة عمل (إن) وقد نقل مذهبه أبو على الفارسى فى المسائل البصريات [٥] .

وقد رمز إليه ابن الحاجب بأنه مذهب الكوفيين . قال فى الإيضاح : « اختلف الناس فى لا التى فى آخرها التاء ، فمنهم من قال : أنها بمعنى ليس ، وهو مذهب البصريين . ومنهم من قال : إنها التى لنفى الجنس وهو مذهب الكوفيين [٦] وكذا

---

(١) الكشاف ٤/ ٧٢ .

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢ ، الإنصاف ١/ ١٠٩ ، المسائل البصريات ١/ ٦٠٣ ، قال أبوعلى الفارسى : نُقِلَ عن أبى عبيدة أن الأصل فى لات حين تحين . المسائل البصريات ١/ ٦٠٣ .

(٣) الإيضاح فى شرح المفضل لابن الحاجب ١/ ٣٩٦ ـ ٤٠٠ .

(٤) المفضل ٢/ ٨٢٩ ، معانى القرآن للأخفش ٢/ ٦٧٠ .

(٥) المسائل البصريات ١/ ٦٠٣ ـ ٦٠٦ .

(٦) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٩٩ .

نقل قول الأخفش ابن عصفور [١] ، وأبو حيان [٢] ، وابن هشام [٣] قال ابن عصفور : « قال الأخفش : تعمل علم إن فتنصب الاسم وترفع الخبر» [٤] .

وقال أبو حيان فى البحر : « ولات . هى لا ألحقت بها التاء كما ألحقت بُربَّ وثَمَّ وهى تعمل عمل ليس فى مذهب سيبويه ، وتعمل عمل إن فى مذهب الأخفش فإن ارتفع ما بعدها فعلى الابتداء » [٥] . ويفهم أنها تكون مهملة .

وهناك مذهب ثالث : وهو مذهب الفراء : يرى أن لات تجر ما بعدها حكاه الفراء فى المعانى [٦] ، وحكاه عنه الأنبارى فى الإنصاف والطبرى فى تفسيره [٧] .

قال الطبرى : « وقال بعض نحوى الكوفة : من العرب من يضيف لات فيخفض بها وأنشدوا : «لات ساعة مندم» [٨] بخفض ساعة » .

وقول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاءُ [٩]

---

(١) شرح المقرب لابن عصفور ٢/ ١٠٩٣ تحقيق / على محمد فاخر .

(٢) البحر المحيط ٩/ ١٣٤ .

(٣) المغنى ١/ ٢٥٤ تحقيق / أ . محى الدين ، وهو بحاشية الأمير ١/ ٢٠٣ .

(٤) شرح المقرب ٢/ ١٠٩٣ .

(٥) البحر المحيط ٩/ ١٣٤ .

(٦) معانى الفراء ٢/ ٣٩٨ .

(٧) تفسير الطبرى ١٢/ ١٢٢ .

(٨) هذه الجملة وردت فى بيتين : أما الأول ـ فهو من الطويل ، وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة صـ٧٣٤ ، رصف المبانى صـ٢٦٣ ، خزانة الأدب ٤/ ١٦٨ .

أما الثانى : فهو من الكامل ، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة أو للمهلهل بن مالك الكنانى فى المقاصد النحوية ٢/ ١٤٦ ، خزانة الأدب ٤/ ١٧٥ .

(٩) البيت من الخفيف ، وهو لعدى بن الرعلاء فى الأزهية صـ٨٢ ــ ٩٤ ، الاشتقاق صـ٤٨٦ ،=

ولكن هذه الآراء لم تلق قبولا لدى النحاة .

قال أبو حيان معلقا على مذهب من يرى أنها تجر : « والذى يظهر لى أن الجر بعد لات على إضمار من كأنه قال : ولات من أو أن صلح » [١] .

وقال السمين الحلبى : « وكلاهما ضعيف ـ أى : كونها عاملة عمل إن وكون الفعل بعدها مقدر- لأنه ليس إضمار الفعل هنا نظير إضماره فى قوله : ألا رجلا جزاه الله خيرًا . لضرورة أن اسمها المفرد النكرة مبنى على الفتح ، فلما رأينا هذا معربا قدرنا له فعلا خلافا للزجاج . فإن يجوز تنوينه فى الضرورة » [٢] .

تعقيب : لات لم تزد فى القرآن الكريم إلا مرة واحدة وقراءة [٣] الجمهور «ولات حينَ مناص» ينصب لات وحين ، وفصل التاء من حين والوقف عليها بالتاء ونقل الفراء عن الكسائى الوقف عليها بالهاء » [٤] . وقد ضعف هذا الرأى كما سبق .

وقرأ أبو السمال [٥] برفع لات وحين ، وقرأ بالجر فيهما عيسى بن عمر هكذا «ولات حين مناص» [٦] وذهب بعضهم إلى أنها ليس قلبت السين تاء وهو ضعيف [١]

= الأصمعيات صـ١٥٢ ، الحماسة الشجرية ١/ ١٩٤ ، خزانة الأدب ٩/ ٥٨٢ ــ ٥٨٥ ، الدرر ٤/ ٢٠٥ ، شرح التصريح ٢/ ٢١ ، شرح الشواهد المغنى صـ٧٢٥ ، المقاصد النحوية ٣/ ٣٤٢ .

(١) راجع : البحر المحيط ٩/ ١٣٤ ، شرح الرضى على الكافية ١/ ٢٧١ .

(٢) الدرر المصون ٩/ ٣٥١ .

(٣) الإتحاف صـ٣٧٠ ، غيث النقع صـ٣٣٦ ، الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٣٠ .

(٤) معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨ .

(٥) هو : أبو السمال قعنب بن أبى قعنب بفتح السين وتشديد الميم ، العدوى البصرى ، له اختيار فى القراءة شاذ عن العامة . طبقات القراء ٢/ ٢٧ .

(٦) البحر المحيط ٩/ ١٣٤ ، شواذ القراءات لابن خلون صـ٢٩ ، الكشاف ٤/ ٧٢ ، الدر المصون ٩/ ٣٥٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥١ ، أبو البقاء العكبرى فى التبيان ٢/ ١٠٩٢ .

وقد ذهب أبو الحسين الأخفش أن لات تعمل عمل إنَّ ، ونقل عنه أنها تعمل عمل لا النافية للجنس كما نقل عنه أنها لا تعمل شيئًا . فإن وليها مرفوع مبتدأ حذف خبره ، وإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف والتقدير عنده فى الآية الكريمة : لا أرى حين مناص ، والراجح مذهب الجمهور ، وهو ما أميل إليه وأختاره ، من أنها عاملة عمل ليس فيكون الخبر محذوفًا والتقدير : ولا حين مناص حينا لهم ولات الحينُ حين مناص [٢] وهذا ما اختاره السخاوى .

(١) المسائل البصريات لأبى على الفارسى ١/ ١٠٣ ـ ١٠٦ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٠٠ ، شرح المقرب لابن عصفور ٢/ ١٠٩٣ .

المبحث الحادى عشر

الممنوع من الصرف

المسألة الأولى : تعريف واشتقاقه :

أولا : الخلاف فى اشتقاق المنصرف : وفيه مسألتين :

الأولى : اشتقاقه .

الثانية : معناه فى الاصطلاح .

يرى السخاوى [١] أن المنصرف [٢] سمى بذلك ؛ لأنه مأخوذة من صرفت وجهى ، وقيل : مأخوذ من الصريف وهو الصوت؛ لأن التنوين صوت ، ... منصرف يدخله صوت التنوين ، وقيل : مأخوذ من الصرف الذى معناه الزيادة ، كما قال النبى ﷺ : « **لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا** » [٣] .

وفيما قدمته دليل على أن المقصود هو التنوين . وإنما تبع الجرُّ التنوينَ؛ لأنه لو بقى بعد حذفه لا لتبس الذى ينصرف بالمضاف إذا قلت : مررت بأحمرَ ، وأنت تريد أحمرى» [٤] .

---

(١) المفضل ١/ ١٢٩ ، وينظر : المفصل للزمخشرى صـ١٦ .

(٢) راجع : مادة صرف فى الصحاح ٤/ ١٣٥ تحقيق/ أحمد عبد الغفور ط . دار العلم للملايين ١٣٧٦هـ ، اللسان ٩/ ١٨٩ ـ ١٩١ ط . دار صادر ٢٠٠٠هـ .

(٣) جزء من حديث عن عقبة بن عامر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « **من غير تخوم الأرض فعليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا** » ، أخرجه الطبراني فى الكبير ١٧/ ٢٣ ط . العراق بدون تاريخ .

(٤) المفضل ١/ ١٣٠، ١٢٩ .

ذهب أبو البركات ابن الأنبارى [١] ، وابن هشام [٢] ، والسيوطى [٣] [٤] وغيرهم إلى أن الممنوع من الصرف هو المسلوب منه التنوين بناءً على أن الصرف ما فى الاسم من الصوت أخذًا من الصرف وهو الصوت الضعيف .

وقد ذكر السخاوى لمعنى الانصراف فى اللغة أربعة معانٍ :

أحدها : مأخوذ من قولهم صرفت وجهى ، أى حولته .

الثانى : المجرى لأنه أجرى إلى تلك الوجوه .

الثالث : مأخوذ من الصريف وهو الصوت ، فالتنوين صوت كصريف الفحول من الهجاج والنشاط ، أو كصريف الإناث من الكلال والأعباء .

قال النابغة :

مقذوفة بد خيس النحض بازلُها ... له صريفُ صريفَ القعو بالمسد

فمعنى منصرف يدخله صوت التنوين .

الرابع : أنه مأْخوذٌ من الصرف الذى معناه الزيادة والمقصود به قول النبى ﷺ : « **لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا** » [٥] .

فمعنى الصرف فى الحديث الزيادة على الفرض . والعدل أى الفرض وجمهور النحاة على أن معنى الصرف التنوين وهو صوت يخرج من الخيشوم . وعلى هذا

---

(١) أسرار العربية صـ٤١ .

(٢) أوضح المسالك ٤/ ١١٥ط . دار الفكر تحقيق/ محمد محمد الدين عبدالحميد بدون تاريخ .

(٣) الهمع ١/ ٨٥ .

(٤) هو : السيوطى عبدالرحمن بن أبى بكر بن محمد الشافعى جلال الدين ، ت . ٩١١هـ ، عالم مشارك فى أنواع من العلوم نشأ بالقاهرة يتيمًا ، وقرأ على جماعة من العلماء ، من كتبه حسن المحاضرة ، همع الهوامع . البدرالطالع ١/ ٣٢٨ ، الضوء اللامع ٤/ ٦٥ .

(٥) المفضل ١/ ١٢٩ .

سار ابن مالك فى الألفية حيث قال :

الصرف تنوين أتى مبينًا معنى به يكون الامس أمكنا

ويرى الزجاجى أن الصرف يطلق على تنوين التمكين مع الجر [١] .

كما يرى السخاوى علة المنع من الصرف فيما لا ينصرف إنما أزالت التنوين خاصة وإنما تبع الجر التنوين؛ لأنه لو بقى بعد حذفه لا لتبس بالمضاف [٢] .

وما ذهب إليه السخاوى هو مذهب الجمهور وهو أن الصرف هو التنوين وحده دون الجر وهو ما أميل إليه لأسباب عدة .

أحدها : أنه شتق من الصريف ، وهو اللبن الخالص ، وقالوا : لأن المنصرف خال من شبه الفعل والحرف ، وهذا القول له وجاهته إلا أنه معترض عليه بأنه يلزم عليه الاشتقاق من غير المصدر ، وهذا قليل .

الثانى : أنه من الانصراف وهو الرجوع . فكأن الاسم ضربان : ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع ما يمنع منه الفعل ، وضرب انصرف عنه وهو المنصرف .

الثالث : أنه من لا يصرف إلى الجهات من قولهم : صرفته إذا رددته وقليته فى الجهات .

الرابع : أنه من الصرف وهو الفضل ؛ لأن المنصرف له فضل غير المنصرف وهو التنوين الذى فى آخره [٣] .

وهذا هو الذى عناه السخاوى [٤] حين تكلم بعن المنصرف فقد استدل بقول

---

(١) الجمل للزجاجى صـ٢١٨ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام صـ٢٩٩ .

(٢) المفضل ١/ ١٢٩ .

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٤٣٧ تحقيق / د . على موسى ط . مكتبة الخريجى ـ الرياض ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٥ .

(٤) المفضل ١/ ١٢٩ .

النابغة على أنه من الصريف وهو الصوت فالتنوين صوت يخرج من الخيشوم . وغير المنصرف لا صوت فيه . وهو أى التنوين زائد على أصول حروف الاسم لذا استدل يقول النبى ﷺ : « **لا يقبل منه صرف ولا عدلا** » .

وأما تسميته ما يُجرى ـ فلأن الصرف قريب من الإجراء وهذا اصطلاح درج عليه الكوفيون وسار عليه البغداديون .

قال ابن يعيش : « والبغداديون يسمون مالا ينصرف مالا يجرى والصرف قريب من الإجراء »[(١)] .

وكان السخاوى حريصا على إدراج مثل هذا المصطلح عند الخلاف فى أى قضية قال : « انصراف مأخوذ من قولهم صرفت وجهى ، وقيل له : المجُرى لأنه أجرِىَ إلى تلك الوجوه ... »[(٢)] وهذا يدل على أنه لم يكن متعصبًا لمذهب معين بل يتبع الديل ويسير وراء الحجة القوية؟

وإذا استوى الأمران فى المسألة اكتفى بعرض الآراء وترجيح وكأنه أراد أن يجعل لمن يأتى بعد فضلاً .

هذا وقد ذهب النحويون أن المنصرف فى الاصطلاح له ثلاث مدلولات :

الأول : يطلق على جميع أنواع التنوين الخاصة بالاسم وهى تنوين التمكن ، وتنوين المقابلة ، وتنوين التنكير ، وتنوين العوض ، وعلى هذا الإطلاق سار ابن مالك فى الكافية الشافعية[(٣)] .

---

(١) ابن يعيش ١/ ٥٧ .

(٢) المفضل ١/ ١٢٩ .

(٣) ينظر : الكافية الشافية فى الممنوع من الصرف صـ ، شرح بن عقيل ١/ ١٧ ، الهع ١/ ٢٥ ، أوضح المسالك ١/ ١٤ ، التصريح ١/ ٣١ ـ ٣٣ تحقيق / د . عبدالفتاح بحيرى ط . المدينة المنورة ١٤٢٥هـ .

الثانى : يطلق على تنوين التمكين وحده [١] لا مطلق تنوين وهذا مذهب جمهور النحاة وعلى هذا سار ابن مالك فى الألفية حيث قال :

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا [٢]

الثالث : إنه يطلق على تنوين التمكين مع الجر وهذا مذهب الزجاجى وأبى حبان [٣] .

وقد تبع السخاوى المذهب القائل بأنه التنوين وحده . قال : « وفيما قدمته دليل على أن المقصود هو التنوين ، وإنما تبع الجر التنوين؛ لأنه لو بقى بعد حذفه لالتبس بالمضاف » [٤] .

وقد ذكر العكبرى ثلاثة أوجه على ترجيح قول الجمهور أن المنصرف هو التنوين وحده .

أحدها : أن ذلك معنى ينبئ عنه الاشتقاق ، فلم يدخل فيه إلا ما يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله ، وبيانه أن الصرف فى اللغة هو الصوت الضعيف ، كقوله : « صرف ناب البعير » وصرفت البكرة منه «صريف القلم» والنون الساكنه فى آخر الكلمة . صوت ضعيف فيه غنه ، وأما الجر فليس صوته مشبها بما ذكرنا؛ لأنه حركة فلم يكن صرفا كسائر الحركات ، ألا ترى أن الضمة فى آخر الكلمة حركة ولا تسمى صرفا؟

الثانى : أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف مالا ينصرف جره فى موضع ، ولو كان الجر من الصرف لما يأتى من غير ضرورة إليه ، وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن ، والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أو فتحه ، فلما كسر حين نون

---

(١) ينظر : المفضل ١/ ١٣٠ .

(٢) ألفية ابن مالك صـ٥٥ ط . مكتبة القاهرة .

(٣) الجمل للزجاجى صـ٢١٨ تحقيق/ على توفيق ط . بيروت؛ الارتشاف ٢/ ٨٥٢؛ البسيط ١/ ٢١٤ .

(٤) المفضل ١/ ١٢٩ وما بعدها .

علم أنه ليس من الصرف ؛ لأن المانع من الصرف قائم .

الثالث : أن مالا ينصرف إذا كانت فهي الألف واللام أو أضيف يكسر فى موضع الجر مع وجود المانع من الصرف ، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعًا لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم للفعل ، والتنوين سقط هنا لعلة أخرى فينبغى أن يظهر الكسر الذى هو تبع لزوال ما كان سقط منه تابعًا له [(١)] .

المسألة الثانية : الممنوع من الصرف لشبه صيغة منتهى الجموع :

صرف سراويل :

كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة مما هو على زنه مفاعل أو مفاعيل منع من الصرف لأنه على هذا الوزن ، ولصيغة منتهى الجموع كمساجد ومصابيح ، وقد اختلفت كلمة العلماء حول كلمة سراويل بين المنع من الصرف بأنها على صورة جمع وهى أعجمية معربة ، وبين منعها على رأى من يجعلها جمعا واحدها سراولةٌ واختلفوا ـ أيضًا ـ من حيث تذكيرها وتأنيثها . واختلفوا كذلك فى صرفها فى المعرفة دون النكر .

يقول السخاوى : « ومنهم من ذهب إلى صرفها فى المعرفة دون النكرة ، وممن قال بأنه لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة المبرد وأبو سعيد وأبو على والشيخ أبو القاسم صاحب المفصل وجماعة غير هؤلاء ... » [(٢)] .

فى المسألة مذهبان :

المذهب الأول :

مذهب المانعين لصرفها . وهو مذهب سيبويه [(٣)] : حيث يرى أن كلمة سراويل

---

(١) ينظر : التبيين للعكبرى صـ١٦٥ ، ١٦٤ تحقيق/ د . عبدالرحمن العثيمين ط . ـ بيروت ؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٥؛ شرح الألفية لابن القواس ١/ ٤٣٧ .

(٢) المفضل للسخاوى ١/ ١٨٩ ، وينظر : المفصل للزمخشرى صـ١٧ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٢٠/ ٣٠٤؛ ٣/ ٢٢٩ .

مفرد أعجمى لا يصرف فى معرفةولا نكرة لشبهة الجمع الذى على وزن مفاعيل ، وتبعه فى ذلك السيرافى [١] ، والأزهرى [٢] ، وابن سيده [٣] ، والجوهرى [٤] ، والفارسى [٥] ، والزمخشرى [٦] ، والجواليقى [٧] ، وابن الأنبارى [٨] ، وبه قال

(١) المفضل للسخاوى ٣/ ١٨٩ ، وهامش الكتاب ٣/ ٢٢٩ .

هو : السيرافى الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضى أبو سعيد ، ت . ٣٦٨هـ ، قال أبو حيان : « أبو سعيد السيرافى شيخ الشيوخ وإمام الأئمة ، معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر ، من كتبه : شرح كتاب سيبويه . بغية الوعاة ١/ ٥٠٧ ، معجم الأدباء ٢/ ٥٠٥ .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة للأزهرى ١٢/ ٣٩٠مادة (س .ر .ل) .

هو : الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى ،ت . ٣٧٠هـ ، أديب ، ولغوى ، عنى بالفقه أولاً ، ثم غلب عليه علم العربية ، من كتبه : تهذيب اللغة ، علل القراءات . سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣١٥ ، الوافى بالوفيات٢/ ٤٥ .

(٣) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيدة ٢/ ٨٧٢ مادة(س .ر .ل) .

هو : ابن سيدة على بن أحمد بن سيده اللغوى النحوى الأندلسى ، ت . ٤٥٨هـ ، كان حافظًا لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار ، من كتبه المحكم والمخصص . بغية الوعاة ٢/ ١٤٣ ، ابناه الرواة ٢/ ٢٢٥ .

(٤) ينظر : الصحاح » تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى ٥/ ١٧٢٩ مادة (س .ر .ل) .

هو : الجوهرى إسماعيل بن حماد الفارابى أبو نصر ، ت . ٣٩٣هـ ، لغوى وأديب ، ذو خط جيد أصله من بلاد الترك من فاراب ، قرأ العربية على أبو على الفارسى وأبى سعيد السيرافى ، من كتبه : تاج اللغة وصحاح العربية ، كتاب المقدمة فى النحو . سير أعلام النبلاء ١٧/ ٨٠ ، مرآة الجنان ٢/ ٤٤٦ ، مفتاح السعادة ١/ ١٠٠ .

(٥) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ٣/ ٥٥ .

(٦) ينظر : المفصل للزمخشرى صـ١٧ .

(٧) ينظر : المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم للحو اليقى موهوب بن أحمد بن محمد بن الحضرت ،ت . ٥٤٠هـ ، صـ١٩٦ ، تحقيق / الشيخ أحمد محمد شاكر ط . دار الكتب المصرية ط . سنة ١٣٠٩هـ .

(٨) المذكر والمؤنث للأنبارى صـ٣٨٣ .

السخاوى وابن يعيش [١] ، والرضى [٢] .

قال سيبويه : « وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمى أُعرب كما أُعرب الآجر ، إلا أن سراويل أشجه فى كلا مهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة... » [٣] .

فلا يتصرف فى النكرة كما يتصرف آجر إذا سميت به إلا أن سراويل أشبه مالا ينصرف فى معرفة ولا نكرة فلم ينصرف فى المعرفة [٤] .

بخلاف مساجد إذا نكر بعد التسمية به فإن الجمعية منتفية منه فى الحال لا فى الأصل ، فهو أثقل من سراويل وأحق بمنع الصرف [٥] .

وقال الأزهرى : « ... والسراويل أعجمية عربت ، وجاء السروايل على لفظ الجماعة وهى واحدة . وقد سمعت غير واحد من الأعراب يقول : سروال ، وإذا قالوا : سراويل أنثوا ... قال الليث [٦] السراويل أعجمية أعربت وأنثت والجمع سراويلات ...» هذا ما ذكره الأزهرى [٧] .

---

(١) ابن يعيش ١/ ٦٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ١/ ١٥١ .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٢٩ .

(٤) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ٣/ ٥٥ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافعية لابن مالك ٢/ ٩٨ .

(٦) هو : الليث بن نصر بن يسار الخراسانى . قال الأزهرى : كان رجلاً صالحًا انتحل كتاب العين للخليل لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه ، قال ابن المعتز : كان من أكتب الناس فى زمانة بارعًا فى الأدب بصيرًا بالشعر والغريب والنحو ، وكان كاتبًا للبرامكة .بغية الوعاة ٢/ ٢٧٠ ، معجم الأدباء ٥/ ٣٠ .

(٧) تهذيب اللغة للأزهرى ١٢/ ٣٩٠ مادة(س .ر .ل) بتصرف .

وقال ابن سيدة : « السراويل فارسى معرب ينكر ويؤنث » [١] .

ويقول الجوهرى فيها : « سراويل معروف يذكر ويؤنث والجمع السراويل ، قال سيبويه واحد وهى أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم مالا يتصرف فى معرفة ولا نكرة فهى معروفة فى النكرة ، ومن النحويين من لا يصرفه فى النكرة ويزعم أنه جمع سروال وسرواله ، والعمل على القول الأول ... » [٢] .

ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يكن إلا منعه من الصرف

وجها واحدًا ، خلافا لمن زعم أن فيه وجهين ، الصرف ومنعه [٣] . ولم يمنع آجر ـ مخفف ؛ لأن جمع ما وزانه ليس ممنوعًا من الصرف ألا ترى إلى أكلب وأبحر [٤] .

قال الرضى : « ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضًا إلى قوله « فعرب كما عرب الآجر » وهو غلط ؛ لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجل التعريف فقط لا لكونه منصرفًا مثله ألا ترى إلى قوله بعد . « إلا أنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف ، والأكثرون على أنه غير منصرف » [٥] وقال :

أتى دونها ذُبُّ الرّياء كأنّهُ فتىً فارسىّ فى سراويلَ رامحُ [٦]

---

(١) المحكم لابن سيدة ٢/ ٨٧٢ مادة (س . ر . ل) .

(٢) الصحاح للجوهرى ٥/ ١٧٢٩ مادة (س . ر . ل) بتصرف .

(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ٣/ ٢٦٣، ٢٦٣ تحقيق / د . عبدالحميد السيد ط . المكتبة الأزهرية للتراث بدون تاريخ .

(٤) شرح الرضى ١/ ١٥٠ .

(٥) السابق ١/ ١٥٠ ـ ١٥٢ .

(٦) من الطويل لابن مقيل فى معجم مختار الصحاح للرازى . وعجزه فى الصحاح للجوهرى ٥/ ١٧٢٩ ، وورد البيت فى الرضى على الكافية صـ١٥٠ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ٢/ ١٠٠٥ برقم ٢٥١ .

وإلى مذهب سيبويه أشار الناظم بقوله :

ولـــــسراويل بهـــــذا الجمـــــع شـــبهُ اقتـــضى عمـــومَ المنـــع [١]

يعنى أن سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذى على وزن مفاعيل ، وفهم من قوله : «شبه» أن سراويل ليس بجمع وهوالصحيح [٢] وقال سيبويه : «وما لا يبلغون به بناءَ هم وذلك نحو آجر ، وإبريسم وإسماعيل وسراويل وفيرز والقهرمان» [٣] .

وقال ابن مالك مؤكد هذا :

... ... المنـــــعُ اعتـــــضدْ يكـون منـع فى سراويـل لطـرد [٤]

المذهب الثانى :

مذهب المبرد ونسبه إليه كُلاً من السيرافى [٥] والسخاوى [٦] وابن يعيش [٧] والرضى [٨] ، والشيخ خالد [٩] والذى فى المقتضب للمبرد كلا الرأيين ، فوافق فى الأول قول سيبويه ، ثم نقل الثانى عن العرب ، وقد وقفت على كلام المبرد فوجدته

---

(١) ألفية ابن مالك بشرح الأشمونى ٣/ ٣٦٢ .

(٢) شرح المكودى على الألفية من علمى الصرف والنحو صـ٢٤٢ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٠٤ .

(٤) الكافية الشافية ٢/ ٩٧ .

(٥) التعليقه للفارسى ٣/ ٥٥ .

(٦) المفصل للسخاوى ١/ ١٨٩ .

(٧) ابن يعيش ١/ ٦٤ .

(٨) شرح الكافية للرضى ١/ ١٥١ .

(٩) التصريح ٢/ ٢١٢ والشيخ خالد بن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الأزهرى المصرى الشافعى ، ت .٩٠٥هـ ، نحوى ولغوى ويعرف بالوقاد ، ولد بجرجة من الصعيد ، وتوفى بالقاهرة ، من كتبه : تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب . الضوء اللامع ٣/ ١٧١ ، شذرات الذهب ٨/ ٢٦ .

ينقل الرأى الثانى عن الأخفش فيقول : فى سراويل » فإما العجمة فقد زالت عنها بأنها قد أعربت ، إلا أبا الحسن الأخفش ، فإنه كان إذا سمى بشيءٍ من هذا رجلا أوامرأة صرفهُ فى النكرة ، فهذا عندى هو القياس .

ويقول عن الرأى الثانى : « فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدًا ، فهى عنده معروفة فى النكرة على هذا المذهب ، ومن العرب من يراها جمعًا واحده سرواله [١] » وينشدون :

..... عليه من اللؤم سرواله [٢] [٣]

وعلق السخاوى على البيت بقوله : ومن العرب من يجعله واحدًا ، ومنهم من يجعله جمعًا كدخاميص فهولاء يصرفونه ، والذين يجعلونه جمعًا لا يصرفونه [٤] .

وقد علق الشيخ محمد عبدالخالق عظيمة على نسبة هذا الرأى للمبرد فقال للمبرد : « ولم يصرح باختيار هذا الرأى أو بترجيحه » [٥] .

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٤٥ .

(٢) المفضَّل للسخاوى ١/ ١٩٠ .

(٣) صدر بيت من المتقارب وعجزه (فليس برق لمستعطف) والبيت دون نسبه فى المقتضب ٣/ ٣٤٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٤ ، المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ٢/ ١٠٠٥ برقم ٢٥٣ ، والصحاح ٥/ ١٧٢٩ ، همع الهوامع ١/ ٨٩ رقم (٢٣) ، الدرر ١/ ٨٨ ، الخزانة ١/ ٢٣٣ ، شرح شواهد الشافية للبغدادى ٤/ ١٠٠ ، شرح الأشمونى ٣/ ٦٣٦ رقم (١٠٢٨) شرح الرضى ١/ ١٥١ ، وتقويم اللسان ، وتعليم البيان لابن هشام اللخمى صـ١٩٠ ، حاشية الصبان ٣/ ٣٦٣ برقم(١٠٢٨) .

والشاهد فيه : (سرواله) حيث استدل بها على أنها مفرد وجمعه سراويل .

(٤) المفضل للسخاوى ١/ ١٩٠ .

(٥) هامش المقتضب ٣/ ٣٤٥ .

ويقول الفيومى [١] : « وهى على هذا الرأى عربية والجمع سراويلات» [٢] .

وهذا وقد اعترض ابن الحاجب على رأى سيبويه ، قال : « وإن استعمل للمفرد كان تقدير الجمع فيه ضعيفًا من حيث كان النقل فى أسماء الأجناس بعيدًا ، إلا أنه يفتقر ههنا من حيث إنه لابد من ارتكاب محذورين :

أحدهما : يلزم منه مخالفة أمر معلوم . **والأخر** : يلزم منه ارتكاب أمر مستبعد وذلك إذا ثبت كونه غير منصرف وثبت أنه لا يمنع الصرف إلا لأحد العلل المذكورة فكل هذه معلومة . ولا مانع للصرف يحسن تقديره إلا ما ذكر ، وإن كان بعيدًا فيجب ارتكاب ذلك المستبعد لئلا يلزم منه مخالفة أمر معلوم ، فإن قدر قدر أنه أعجميٌّ ، فجوابه أنه حمل على موازنهُ فى العربية عند النقل فوجب ألا يصرف فى الآحاد؛ لأنه إذا لم يكن أعجميًا ومنصرفا وجب أن يكون مفردًا وهو على وزن ما قالوا : أنه لا زنة له فى الأحاد فلا يرد عليه ذلك نقضا ، وإنما يذكر ليبين الوجه لامتناع صرفه إذا لم يصرف ، ووجه ما ذكروا وإذا صرف تعين أنه أعجمى ، ولا يكون فيه إشكال؛ لأن المانع كونه جمعًا علة صيغة منتهى الجموع ، وإذا لم يكن جمعًا فلم يوجد المشروط فلذلك قال : وإذا صرف فلا إشكال [٣] .

واعترض الرضى أيضا على مذهب سيبويه قال : « فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شىء؛ لأن العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوى ، وشرطه أيضًا

---

(١) هو : الفيومى أحمد بن محمد بن على أبو العباس الحموى ، ت . ٧٧٠هـ ، لغوى وفقيه ، نشأ بالفيوم ، مهر فى العربية والفقه ، من كتبه : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير . الدرر الكامنة ١/ ٣٤٤ ، بغية الوعاة ١/ ٣٨٩ .

(٢) المصباح المنير للفيومى ١/ ٢٧٥ ط . المطبعة الأميرية ١٣٣٠هـ ـ ١٩١٢م .

(٣) أمالى ابن الحاجب ٢/ ٥٩٧، ٥٩٦ .

العلمية ، وأما الصيغة فليست سببًا بل هى شرط لسبب الجمعية إلا عند الجزولى» [١] .

وقال الجزولى : « فيه عدم النظير والجمعية الجنسية ، ويجوز له أن يعتبرها فى هذا الوزن خاصة لا فى غيره لا طراد منع الصرف فى جميع ما على الوزن» [٢] .

وكما كان على المذهب الأول اعتراضات وجهت إليه فكذلك وجهت للمذهب الثانى اعتراضات أيضًا .

نقل السخاوى اعتراض السيرافى على المذهب الثانى ، يقول السخاوى :

وقال السيرافى : والذى عندى أن سرواله لغة فى سراويل ، ولم يرد من قال : « عليه من اللؤم سروالة . أن عليه قطعة من خرق السراويل » [٣] .

وذكر السخاوى : إن سروالة لغة فى سراويل ، وليست مفرد سروالة ، ونسبه إلى ابن السراج [٤] .

ويذكر الشيخ خالد أنه لا حجة فى البيت الذى استدلوا به قال : « والبيت مصنوع فلا حجة فيه» [٥] . وقال الأشمونى [٦] : « ورد بأن سروالة لم يسمع وأما

---

(١) هو : عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت بن عيسى أبو موسى ، ت . ٦٠٧هـ ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة ، وهى حواشى على الجمل للزجاجى ، وكان إمامًا لا يُشق غُباره . بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨ ، شذرات الذهب ٥/ ٢٦ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ١/ ١٥١ ، ١٥٠ .

(٣) المفضل للسخاوى ١/ ١٨٩ ، ابن يعيش ١/ ٦٤ .

(٤) المفضل للسخاوى ١/ ١٩٠ .

(٥) التصريح ٢/ ٢١٢ .

(٦) هو : الأشمونى نور الدين أبو الحسن بن محمد بن عيسى ،ت . ٩٢٩هـ ، إمام عالم ، كان همه الأول فى حياته طاعة الله وتوظيف قدراته فى تحصيل العلم ، أخذ عن الجلال المحلى ، من كتبه : شرحه لألفية ابن مالك . شذرات الذهب ٨/ ١٦٥ ، الكواكب السائرة للغزى ١/ ٢٨٤ تحقيق/ جبرائيل سليمان ط . محمد أمين دمج ـ بيروت بدون .

قوله : « عليه من اللؤم سروالة » فمصنوع لا حجة فيه »[١] .

وأرى أن الراجح من أقوال العلماء هو : رأى سيبويه ويعجنبى قول ابن السراج أنه لغة . قال السخاوى : « وقال ابن السراج : ليس سروالة واحد سراويل ولكنه لغة . . وتبعه السيرافى »[٢] لكن الجمهور رجحوا مذهب سيبويه ، قال الجوهرى : « والعمل على القول الأول »[٣] .

وهو الصحيح خلافا لمن قال : « أنه جمع سروال[٤] أو سروالة ولا حظت أن شيخنا لم يرجح رأيا على آخر وإنما اكتفى بعرض رأى سيبويه ومن وافقه ولا حظت ـ أيضا ـ أن للمبرد رأيان فى المسألة ، رأى يخالف فيه سيبويه ورأى يوافقه فيه .

ذكر السخاوى أحدهما وهو موافقته لسيبويه وبعد : **فإننى أميل** إلى أن هذا الكلمة أعجمية مفردة فى صورة الجمع ، ولذلك منعت من الصرف للعلمية وشبه صيغة منتهى الجموع ، وليست ممن قال إنها عربية ؛ لأنه لا يجد مثل هذا البناء فى مفردات اللغة العربية ، ويذهب السخاوى إلى أن كلمة شراحيل مذهب سيبويه . حيث يرى أنها عربية ، ولا يكون إلا جمعًا ، ويرى الزجاج أن مفردها شرحال . وهو غير مصروف . وإذا صغر انصرف لذهاب لفظ الجمع . وكذلك إذا سميت بمساجد ودنانير أو بشيءٍ من هذا الجمع إنسان لم تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، أجمع على ذلك النحاة إلا الأخفش سعيدًا ، يجعلون حاله وهو اسم كحاله إذا كان جمعًا

---

(١) شرح الأشمونى ٣/ ٣٦٣ .

(٢) المفضل للسخاوى ١/ ١٨٩ .

(٣) الصحاح ٥/ ١٧٢٩ ، مختار الصحاح للرازى صـ٢٩٦ .

(٤) شرح المكودى على الألفية فى علمى النحو والصرف صـ٢٤٢ .

لأنه مثاله فى الحالين واحد فإن صغرته صرفته [١] .

المسألة الثالثة : سراويل بين التذكير والتأنيث :

لقد كان للعلماء رأيان فى ذلك فمنهم من قال : بأنه يجوز التذكير والتأنيث ، ومنهم من قال : بأنه مؤنث فقط ، وقد أجاز السخاوى الوجهين فيه [٢] ، وهو مذهب الجمهور ومنهم الأخفش والمبرد والأزهرى وابن سيدة وابن مالك [٣] وغيرهم .

قال المبرد : « فأما العجمة فقد زالت عنها بأنها قد أُعربت ، إلا أبا الحسن فإنه كان إذا سمى بشىءٍ من هذا رجلاً أو إمرأة صرفه فى النكرة . فهذا عندى هو القياس » [٤] .

قال الجوهرى : « السراويل معروف يذكر ويؤنث والجمع السرويلات » [٥] . وذكر الحريرى [٦] فى درة الغواص : « أنها تؤنث فى بعض اللغات» [٧] .

---

(١) شرح المفضل للسخاوى ١/ ١٩٠ ،١٨٩ وينظر : الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٠٤ .

(٢) ينظر : المفضل للسخاوى ١/ ١٩١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣/ ٣٤٥ ، تهذيب اللغة ١٢/ ٣٩٠ ، المحكم ٢/ ٨٧٢ . والتعليقه للفارسى ٣/ ٥٥ ، الشافعية الكافية ٢/ ٩٨ .

(٤) المقتضب ٣/ ٣٤٥ ، وينظر : ابن يعيش ١/ ٦٤ ، شرح الرضى على الكافية ١/ ١٥١ .

(٥) الصحاح للجوهرى ٥/ ١٧٢٩ ، وينظر : مختار الصحاح صـ٦٩٦ ، المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام للخمى صـ١٩٠

(٦) هو : القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرى ، ت . ٥١٦ هـ ، بصرى أبو محمد ، أديب لغوى ، ولد بقرية المشان ، من عمل البصرة ، مسكن محلة بنى حرام بالبصرة ، من كتبه : درة الغواص فى أوهام الخواص . سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٦٠ ، مرآة الجنان ٣/ ٢١٣ .

(٧) درة الغواص للحريرى صـ٦٧١ رقم (١٩٩) تحقيق / محمد أبو الفضل ط . دار نهضة مصر .

ويقول ابن الأنبارى فى المذكر والمؤنث :« يقال: هو السراويل وهى السراويل »[١] .

إلا أن أبا حاتم السحيستانى لم يجز فيه التذكير قال : « السراويل مؤنثة لا نعلم أحدًا ذكرها »[٢] . ولو سميت يد أحدًا صرفته عند الأخفش هكذا حكى السخاوى أما عند أبى على الفارسى لو سميت به لم تصرفه كما سبق توضيحه .

المسألة الرابعة : علة منع وزن مفاعل ومفاعيل :

صيغه مفاعل ومفاعيل هو يسمى عند النحاة صيغة الجموع ، والجمع الذى ليس على زنته واحد لا يتصرف معرفة ولا نكرة ، هو الجمع المفتوح الأول وثالث حروفه ألف بعدها حرفان ، أو ثلاثة أو حرف مشدد ليس فيه هاءُ تأنيث ولا ياء نسب[٣] .

وذهب سيبويه والزجاج والمبرد وابن السراج إلى أن علة منع نحوهذا من الصرف ؛ لأنه جمع على مثالٍ ليس يكون فى الواحد له نظير .

قال سيبويه : « وإنما لم ينصرف لأنه ليس شيءٌ يكون واحدًا يكون على هذا البناء والواحد أشد تمكنا وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذى هو أشد تمكنا تركوا صرفه إذا أخرج مما هو أشدُّ تمكنا»[٤] .

وقد علق السخاوى على صرف نحو «مقاتِلا» و«عذا فِرًا» لأن هذا بناءٌ يكون للواحد .

وقال الزجاج : « إنما منعهم من صرف هذا أنه جمع وأنه على مثالٍ ليس يكون فى

---

(١) المذكر والمؤنث صـ٣٨٣ تحقيق / د . طارق عبد عون ط . العراق ١٩٧٨م .

(٢) السابق صـ٣٨٣ ، المفضل ١/ ١٩١ والتعليقه ٢/ ٥٥ .

(٣) المفضل ١/ ١٨٣ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٦، ١٥ .

الواحد ليس فى أسماء التى هى لواحدٍ من أمةٍ كل واحدٍ منها له مثل اسمه شىءٌ مما ذكرنا ، فإن كل جمع له فى الواحد نظير »[١] .

وقال المبرد : « إنما امتنع من الصرف لأنه على مثالٍ لا يكون للواحد ، والواحد هو الأصل ، فلما باينه هذه المباينة وتباعد منه هذا التباعد فى النكرة امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف فى المعرفة[٢] .

وقال ابن السراج : « إنما منع من الصرف ؛ لأَنه جمع تنتهى إليه الجموع ، ولا يجوز أن يُجمع ، فإنما مُنعَ الصرف؛ لأنه جَمْعُ جَمْعٍ لا جَمْع بعده»[٣] .

وذكر السخاوى علةً أخرى فى منعه من الصرف : « أنه لما كان نهاية للجمع لا يصح أن يجمع مرة أخرى أشبه الفعل فى أنه لا يجمع ، وأنه لا يكفى هذا أن يقال : لا نظير له فى الآحاد بل يقال : العلة كونه جمعا ، وكونه على مثال ما تكرر فيه الجمع ، فـ«مساجد» على مثال ما نكر فيه الجمع ، نحو أراطب ، ودنانير وأقاويل فلابد من هذا وإلا فأفعال . وأفعُل . وأفعله ، لا نظير لها فى الأحاد وهى مع ذلك منصرفة . وأجاب النحاة عن هذا .إن أفعال له نظير فى الأحاد وهو أنعام[٤] قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ﴾ [النحل:٦٦] » .

وذكر سيبويه أن من العرب من يقول : هو الأنعام ، وحكى أو الخطاب ثوبٌ أكياش[٥] .

---

(١) ما ينصرف صـ٤٦ تحقيق / د . حمدى محمود ط . مكتبة الخانجى ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

(٢) المقتضب ٣/ ٣٢٧ .

(٣) الأصول ٢/ ٩٢ .

(٤) المفضل ١/ ١٨٦ .

(٥) الكتاب ٢/ ١٧ .

وصرف (أفعال) لأنه جرى عليه حكم الواحد لأنه قد جُمعَ ، كما أن الواحد يجمع فقيل : أصحاب ، وأصاحيب ، وصُغِر فَقيل : أصيحاب ؛ ولأن لفظه يقرب من لفظه الواحد فإن أصحابًا قريب ، أما (أفعل) فمذهب سيبويه ومتقدمى البصريين أنه لا يكون فى الواحد ، وقد جاء فى الواحد قالوا : أصبُعُ ، وأثمد وأنمله مثل (أفعل) والهاء لا حكم لها .

قال إمرؤ القيس :

تطـــاول ليـــلك بالأثمـــد ونـــام الحلـــى ولم ترقُـــدِ (١)

«متقارب» .

المسألة الخامسة : العدد المعدول (فعال ــ مفْعل) :

أجمع النحاة على أن المعدول فى العدد له صيغتان :

الأولى : «فُعَال» .

الثانية : «مفعل» وأجمعوا كذلك أنه لا ينصرف بحال وهذا أكثر السخاوى له الشواهد ، لاسيما أُحاد ومثنى وعشار .

واتفقوا على أنه من أُحاد إلى رباع . واختلفوا فى القياس بعد رباع ، فأجازه قوم ومنعه آخرون ، ويروى السخاوى أنه لا يجوز إلا ما سمع عن العرب . حيث إن كلامهم هو الحكم فى القضية .

ويرد على الزجاج فى تجويزه العدد المعدول على وزن فعال إلى عشار ، أما مفعل فلا يجوز فيه متسع ومعشر . رد عليه أن هذا قياس متناقض . وكلام شيخنا ــ السخاوى ــ يدل على تقديمه السماع علىِ القياس ويرجحه . وإليك نص كلامه : « ومن المعدول ما عدل فى العدد فى ثلاث ورباع وليس هذا كالأول ــ أى كعُمر ؛ لأن المعدول إلى (فُعَل) إذا نكرته صرفته ، أَما المعدول فلا ينصرف بحال . وله لفظان :

---

(١) من المتقارب ورد فى المزهر٢/ ٥٤ ، معاهد التنصيص ١/ ٦١ .

فُعَال ، ومفعل نحو أُحاد وثناء ورباع . وموحد ومثنى ومثلث ومربع .قد ابن مُقبل :

تـرى النعـرات الخـضر تحـت لبانـه أَحـاد مثنـى أضـفتها صـواهله [١]

وذهب قوم من النحاة أنّ ذلك يقال إلى عشرة ، وقال الزجاج : لو عدلت أَسماء العدد إلى عشرة على مثال فُعال لكان قياسًا ، وأما «مَفْعل» فلم يجئْ فيه متسع ولا معشر ، إنما يستعمل من هذا ما استعملته العرب ، وهذا كلام متناقض كما ترى ، لأنه أجاز القياس فى بعض ومنعه فى بعض» [٢] .

وقال : « والمانع له من الصفة والعدل ، وقال أبو بكر ابن السراج : المانع له من الصرف العدلان العدل فى اللفظ والعدل فى المعنى .

وفيه قول ثالث : إنه إنما منع من الصرف للعدل ولو قوع المعدول من غير جهة العدل؛ لأن جهة العدل ، فى المعارف وهذا فى النكرات ، وأنكره أبو على؛ لأن العدل إنما شيءٌ فى اللفظ لا فى المعنى .

وقول رابع : وهو المانع له من الصرف أنه معدول وأنه جمع» [٣] .

المسألة السادسة : اختلاف القياس بعد رباع إلى خماس :

يرى المبرد والكوفيون والزجاج وابن جنى وابن مالك والرضى والسيوطى [٤] جواز القياس من رباع إلى عشار خلافا للبصريين ، فإنهم لا يقيسون على المسموع منها [٥] .

---

(١) هو : تميم بن أبى بن أبى بن مقبل من بنى العجلان وكان جاهليًّا إسلاميًّا ورثى عثمان بن عفان وبلغ مائه وعشرين سنة وله خبر مع عمر بن الخطاب حين استعداه على النجاشي . الشعر والشعراء ١/ ٤٤٦ ، معجم الشعراء للمرزبانى صـ٣٧ .

(٢) ولكنهم اختلفوا فى سبب عدم الصرف ، أهو الوصفية والعدل أم العدل فى اللفظ أم فى المعنى وسوف نبين ذلك فيما يأتي إن إشاء الله تعالى .

(٣) المفضل لعلم الدين السخاوى ١٦٧ ـ ١٧٠ بتصرف يسير .

(٤) المقتضب ٣/ ٣٨٠ ، الخصائص ٣/ ١٨١ ، الإيضاح ٢/ ٨٠ ، التسهيل صـ٢٢٢ ، شرح الرضى ١/ ٤١ ، الهمع ١/ ٩٣ ، الأشمونى ٣/ ٢٤٠ ، الفوائد الضيائية ١/ ٢١٦ .

(٥) الفوائد الضيائية ١/ ٢١٦ ، الهمع ١/ ٩٣ ، الارتشاف صـ٨٥٥ ، حاشية الجمل ١/ ٣٥٤ .

فالمبرد والزجاج والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة ، نحو : خماس ومخمس وسداس ومسدس ، والسماع مفقود ... بلى . يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع يائى النسب نحو : الخماسى والسداسى [١] .

وجاء فعال من العشرة فى قول الكميت :

ولم يستر بسوك حتى رميـ ت فوقَ الرجال خصالا عشارًا [٢]

والمراد خصالاً عشرة .

ويرى الزجاج : إن ما كان على مثال فُعال فهو قياس إلى عشرة . وإما مفعل فلم يجئ فيه متسع ولا معشر [٣] .

وقد تبعه ابن جنى فى ذلك قال فى الخصائص : « ألا ترى أن فُعَالا أيضا على مثال قد يؤلف العدل ، نحو أحاد وثناء ، وثلاث ، ورباع ، كذلك إلى عشار» [٤] .

وحكى البغدادى فى الخزانة [٥] : « عن الحريرى فى درة الغواص برواية خلف الأحمر [٦] أنهم صاغوا هذا البناء من أحاد إلى عشار على الترتيب وعلق عليه بأنه

---

(١) الرضى على الكافية ١/ ٣٦ ، المخصص ١٧/ ١٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٨ ، هامش المقتضب ٣/ ٨٠ ، الإرتشاف ٢/ ٨٧٤ .

(٢) راجع : المقتضب ٣/ ٣٨٠ ، هامش المقتضب ٣/ ٣٨٠ ، الخصائص لابن جنى ٣/ ١٨١ ، المذكر والمؤنث للأنبارى صـ ٣٢٦ ـ ٣٦٠ ، ابن يعيش ١/ ٦٢ ، الخزانة ١/ ١٧٠ ، وراجع ـ أيضًا : الاقتضاب صـ٤٦٧ ، شرح أدب الكاتب للجواليقى صـ٣٩٣ تحقيق / السيد مصطفى ط . مكتبة القدس .

(٣) المفضل للسخاوى ١/ ١٦٦ ، وراجع : هامش ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٤ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٨ .

(٤) الخصائص ١/ ١٨١ ، ارتشاف الضرب٢/ ٨٧٤ .

(٥) هو : البغدادى عبدالقادر بن عمر ، ت . ١٠٩٣هـ ، لغوى ، عارف بالآداب التركية والفارسية ، ولد ببغداد ، ودخل دمشق ، من كتبه : خزانة الأدب ، شرح شواهد مغنى اللبيب . خلاصة الأثر للمحبى ٢/ ٤٥١ ط . دار صادر ـ بيروت بدون تاريخ ، هدية العارفين . الخزانة ١/ ١٧١ ، ١٧٠ تحقيق / عبدالسلام هارون ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

(٦) هو : خلف الأحمر البصرى أبو محرز بن حيان ، ت . ١٨٠هـ ، كان راوية ثقة ، علامة ، يسلك=

مصنوع . وأرى أنه لا مانع من القياس إلى عشرة وأنه يمنع من الصرف إلا إذا نكّر فإنه يصرف [١] .

المسألة السابعة : الخلاف فى الأوجه التى بها أشبه الاسم الفعل :

الأصل فى الاسم أن يكون معربًا منصرفًا ، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو الحرف . فإن شابه الحرف بلا معاند بنى ، وإن أشبه الفعل يكون فرعًا [٢] وشبهه بالفعل يمنعه من الجر والتنوين؛ لأن الفعل فرع عن الاسم من جهتين :

الأولى : أنه مشتق من الاسم «على رأى البصريين» .

الثانية : أنه مفتقر إلى الاسم فاعلا له فيمنع الاسم من الصرف كما منع الفعل منه .

واختلفوا فى الأوجه بها أشبه الاسم الفعل ، فمذهب جمهور النحاة أنه تسعة ، وهى التى اشتهرت فى كتب النحاة [٣] لأنهم سيرو الأمور التى يصير بها فرعًا فلم تزد عليها ، وذهب السيرافى إلى أنها عشرة شبه ألف الالحاق بألف التأنيث [٤] وإليه ذهب ابن أبى الربيع [٥] وزاد بعضهم ألف التطويل [٦] وذهب عبدالقاهر الجرجانى [٧]

= مسلك الأصمعى ، وطريقه حتى قيل : هو معلم الأصمعى ، من كتبه : جبال العرب وما قيل فيها من الشعر . بغية والوعاة ١/ ٥٥٤ ، إنباه الرواة ١/ ٣٤٨ ، الفهرست للنديم ١/ ٥٠ ط . طهران ـ إيران ١٩٧١م .

(١) راجع : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٥ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ٤/ ١١٩ ، الأشمونى ٣/ ٤٢٤ ، التوطئة لأبى على الشلوبي صـ٢٠٧ تحقيق/ د . يونس أحمد ، ط . دار التراث العربى ١٩٧٣م .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٢١ ، المقرب لابن عصفور صـ٣٥٧ ، الهمع ١/ ٨٧ .

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٤١ .

(٥) هو : ابن أبى الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله أبو الحسين ، ت . ٦٨٨هـ ، إمام أهل النحو فى زمانه ، أخذ عنه محمد بن عبيدة الأشبيلى ، وروى عنه جماعة ، من كتبه : شرح الإيضاح ، الملخص فى النحو ، شرح الجمل . بغية الوعاة ٢/ ١٢٥ .
البسيط شرح الجمل ١/ ٢١٢ .

(٦) البسيط ١/ ٢١٢ تحقيق / د . عياد بن عيد ط . دار الغرب ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

(٧) المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ٩٦٥ تحقيق/ د . كاظم بحر ط . العراق ١٩٨٢م .

إلى أنها ثمانية فحذف منها الألف والنون الزائدتين ، وزاد ابن بابشاذ [١] الشبه بالاسم الأعجمى ، وزاد أبو على الفارسى الحمل على موازنه كما فى سراويل [٢] وعدها ابن جماعة [٣] والسكاكى [٤] عشرة إذ زاد ألف الالحاق إذا اقترنت بالعلمية [٥] .

والعلل المانعة من الصرف يجمعها قول ابن مالك :

وعدل ، ووصف وتأنيث ، ومعرفة وعجمة ثم جمعٌ ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل ، وهذا القول تقريب [٦]

وجمعها النحاس فى قوله :

هو : عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجانى ، ت . ٤٧١هـ ، الأشعرى الشافعى ، نحوى ، توفى بجرجان ، من كتبه : شرح الإيضاح لأبى على الفارسى ، إعجاز القرآن ، المقتصد . سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٣٢ ، إنباء الرواة ٢/ ١٨٨ ، مرآة الجنان ٣/ ١٠١ .

(١) هو : ابن بابشاذ طاهر بن أحمد ، ت . ٤٥٤هـ ، أحد الأئمة فى هذا الشأن ، والأعلام فى فنون العربية وفصاحة اللسان ، من كتبه : شرح جمل الزجاجى ، المحتسب فى النحو . بغية الوعاة ٢/ ١٧ ، وفيات الأعيان ٢/ ٥١٥ ، الوافى بالوفيات ١٦/ ٣٩٠ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٤٤١ .

(٣) هو : ابن جماعة محمد بن أبى بكر بن عبدالعزيز ،ت . ٨١٩هـ ، النحوى اللغوى البيانى الخلافى ، أستاذ الزمان ، وفخر الأوان ، الجامع لأشتات جمع العلوم ، حفظ القرآن فى شهر ، من كتبه حاشية على المغنى . بغية الوعاة ١/ ٦٣ ، الضوء اللامع ٧/ ١٧١ ، البدر الطالع ٢/ ١٤٧ .

(٤) هو : السكاكى يوسف بن أبى بكر بن محمد بن محمد بن على الخوارزمى سراج الدين أبو يعقوب ، ت . ٦٢٦هـ ، عالم فى النحو ، والتصريف والمعانى والبيان و العروض والشعر ، من آثاره مفتاح العلوم . تاج التراجم صـ٣١٧ رقم (٣١٤) ، الجواهر المضية ٣/ ٦٢٢ ، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٧٣ .

(٥) شرح الكافية لابن جماعة صـ٣٨ ، مفتاح العلوم للسكاكى صـ ٤٠ ط . مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، أسرار العربية صـ٢٧٣ .

(٦) التصريح ٢/ ٢١٠ .

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا [1]

المسألة الثامنة : المعدول على فعال بالفتح :

ما كان على وزن فَعَال يشمل أربعة أضرب :

١ـ فعال إسما لفعل الأمر نحو نزال ونزاك بمعنى أنزل وأترك .

٢ـ فَعال وصفًا للمؤنث فى النداء وغيره كخباث وفساق .

٣ـ فَعَال مصدر مسمى به كبداد ومَسَاس .

٤ـ فَعَال علماء للأنثى . كحذام .

ذكر السخاوى فى هذه القضية عدة مسائل : « فذكر عن أى شىء عدل(فَعَال) ، ولماذا بُنى على الكسر ، وهل هو مقيس مطرد فى كل ثلاثى أم فى الثلاثى والرباعى أم هو خاص فى المسموع عن العرب سواءَ كان ثلاثيًا أو رباعيًا دون غيره وإليك ما أشار إليه السخاوى فى شرحه للمفصل : « ومنه المعدول (فَعَال) ومنه اسم الأمر نحو نزال وحذار فهذا معدول . فإن قيل : عن أى شىءٍ هو معدول؟ قيل لك : هو معدول عن مصدر انزل واحذر . وذلك أنهم يأمرون بالمصدر ويوقعونه موقع فعل الأمر ، فيقولون : نزولا يا زِيد قال تعالى : ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤] ، وبنيت؛ لأن الفعل الذى عدلت عن مصدره مبنى ، وقال الزجاج : إنما بنى هذا؛ لأنه بمنزله الأصوات ... وإنما بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقال ـ أى الزجاج : إنما بنى على الكسر ؛ لأنه مؤنث والكسر من علم التأنيث كقولك : أنت فعلت وقيل : هذا مذهب سيبويه .

وأكثر النحاة مقيس مطرد فى جميع الأفعال الثلاثية ... وجاء بجملةأبيات . ثم

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة صـ٣٨٠ ، التصرح ٢/ ٢١٠ .

قال : وقال قوم منهم : إنه غير مطرد فى جميع الأفعال الثلاثية كلها كما لا يطرد فى جميع الأفعال الرباعية . إنما يقتصر فى ذلك على ما قالته العرب لا غير ، فلا يقال : قوام ولا يقال : قصار ... وإنما هذا للعرب لا يغيرها ، وإلى هذا ذهب الزجاج وهو القياس »[١] .

الضرب الأول : فعال بالفتح اسماء لفعل الأمر :

اختلف النحويون عن أى شيءٍ عُدِلَ ما كان على وزن (فَعَال) اسما لفعل الأمر مثل ترك ونزال وحذار .

وكلام الشارح ـ السخاوى[٢] ـ صريح فى أنه معدول عن مصدر انزل واحذر وانزل ، وفاقا للمبرد[٣] ، والزمخشرى[٤] ، وخلافا لسيبويه ، فقد خالف الشارح سيبويه فى الحد الذى عدلت عنه تراك ونزال وحذار وأمثاله ، وسيبويه يذهب إلى أنها معدولة عن فعل الأمر ، وتبعه جمهور النحويين كابن السراج[٥] ، والزجاج[٦] ، وابن الشجرى[٧] ، وابن الخشاب[٨] وغيرهم .

قال سيبويه : « وأما ما جاءَ اسما للفعل وصار بمنزلته فقول الشاعر :

مناعها من إبل مناعها ألا ترى الموت لدى أرباعها[٩]

---

(١) المفضل ١/ ١٧٥، ١٧٤ .

(٢) المفضل ١/ ١٧٥، ١٧٤ .

(٣) المقتضب ٣/ ٣٦٨ ، الكامل ٤/ ٢٠٦ .

(٤) المفصل صـ١٧ .

(٥) أصول النحو صـ ٨٩، ٨٨ .

(٦) ما يتصرف ومالا يتصرف صـ٩٨ .

(٧) الأمالى الشجرية ٢/ ١١١ تحقيق / محمد محمد الطناحى ط . مكتبة الخانجى .

(٨) المرتجل صـ ٩٨ تحقيق / على حيدر ط . دمشق ١٩٧٢م .

(٩) الرجز لطفيل بن يزيد الطائى أو الحارثى والأرباع جمع الربيع وهو ولد الناقة التى تلده فى الربيع ، والمعنى أغيرُ على إبل قوم من العرب فلحق أصحاب الإبل فجعلوا لا يدنوا منها أَحدُ إلا قتلوه فقال الذين أغاروا على الإبل بذلك .

وقول الآخر :

تراكهـــا مـــن إبـــل تراكهـــا ..... [١]

وذكر عدة أبيات أُخر ثم قال : « فالحد فى جميع هذا أفعل ، ولكنه معدول عن حده » [٢] .

وباختيار الشارح مذهب المبرد والزمخشرى ومخالفته لسيبويه يدل على تحرره من مذهب معين وهذا لا يمنعه أن يدافع عن اختيارات سيبويه فى موضع آخر .

قال السخاوى : « ومن العدول وحذر ، فهذا معدل . فإن قيل عن أى شىءٍ عدل ، قيل : هو معدول عن مصدر انزل واحذر . وذلك أنهم يأمروه بالصدر ويوقعونه موقع الأمر فيقولون : نزولا يا زيد . قال تعالى : ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ » [٣] .

قال ابن الخشاب [٤] : « كل هذا الضرب مبنى لوقوعه موقع المبنى وهو الفعل الأمر وعدل عنه » [٥] وهذا ما أميل إليه .

والشاهد فيه : مناعها ـ اسم فعل أمر بمعنى يمنع . راجع : الكتاب ١/ ٢٤٢ ،٣/ ٢٧٠ ، المخصص لابن سيدة ١٧/ ٦٣ ، ابن الشجرى ٢/ ١١١ ، وابن يعيش ٤/ ٥١ ، الإنصاف صـ٥٣٧ ، الخزانة ٥/ ١٦٠ ، شذور الذهب صـ٦٠ .

(١) قاله الشاعر السابق ، والشاهد فيه : تركها وهو السابق . راجع : الكتاب ٣/ ٢٧١ وهامش الكتاب ، المقتضب ٣/ ٢٥٤ ، ٣٦٩ ، الكامل ٤/ ٢٦٩ تحقيق / محمد أبو الفضل ط . دار نهضة مصر ، الإنصاف صـ٥٣٨ ،٥٣٧ ، اللسان مادة : نزل .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢ .

(٣) المفضل ١/ ١٧٤ .

(٤) هو : ابن الخشاب عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله ، ت . ٥٦٧هـ ، نحوى ، مشارك فى المنطق والفلسفة وعلوم شتى ، من كتبه : اللمع لابن جنى فى النحو ، المرتجل فى شرح الجمل للجرجانى . سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٢٣ ، إنباء الرواة ٢/ ٩٩ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٩ .

(٥) المرتجل صـ٩٨

ويرى الرضى : أن هذا النوع غير معدول أصلاً لأنه لا دليل عليه . قال : «والذى أرى أن أسماءَ الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيءٌ لا دليل عليه؛ لأن العدل لا يخرج الشيءَ عن أصله »[١] .

ويرى الزجاج أن العلة فى بنائه أنه بمنزله الأَصوات نحو غاق .

وهذ الفعل يبنى على الكسر ويرى السخاوى أن العلة فى بنائه على الكسر التقاء الساكنين[٢] . ويرى الزجاج أن العلة فى بنائه على الكسر أنه مؤنث ، والكسر من علم التأنيث كقولك : أنتِ فعلتِ ، فبنى على أليق الحركات ، وما يراه الزجاج هو مذهب جمهور النحويين[٣] ومع هذا لم يأخذ به الشارح مما يدل على أنه ليس بصريًّا خالصا . ولا كوفيا خالصًا . بل له شخصية مستقلة .

وأرى جمعا بين تعليل السخاوى وتعليل الجمهور أنه لا مانع من أن يكون علة بنائه على الكسر أنهم حركوها بالكسرة لأمرين : **أحدهما** : أن الكسرة أصل فى حركة التقاء الساكنين ، والثانى : أنها أَسماء مؤنثة والكسرة من علامات التأنيث نحو : أنت . فعلت ــ قال تعالى : ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾ [مريم:٢١][٤] وهذا ما اختاره ابن الشجرى[٥] .

الضرب الثانى : المعدول على فعال علما لمؤنث :

---

(١) الرضى على الكافية ٢/ ٧٢، ٧١ .

(٢) اختار السخاوى فى ذلك رأى المبرد ٣/ ٣٦٩ وخالف سيبويه .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٢٧٠ ، المقتضب ٣/ ٣٧٤ ، الكامل ٤/ ٢٠٦ ، ابن السراج ٢/ ٩٠ ، الارتشاف ٢/ ٨٧٢ ، أوضح المسالك ٤/ ١٣٠ ، الهمع ١/ ١٠٠ .

(٤) وانظر قول الله : ﴿كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٧] .

(٥) هو : هبه بن على بن محمد بن حمزة ، ت . ٥٤٢هـ ، أبو السعادات ، أديب ، ولغوى ، ونحوى ، وعالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، من كتبه : الآمالى ، مختارات أشعار العرب . معجم الأدباء ٥/ ٥٩٢ ، مرآة الجنان ٣/ ٢٧٥ ـ الأمالى ٢/ ١١١ .

اختلفت كلمة النحاة فى المعدول على وزن فَعَال .

فذهب فريق منهم إلى أنه مبنى على الكسر مطلقًا ، وذهب فريق إلى أنه مبنى على الضم ، وَفَرّق آخرون بين ما آخره راء كحضار وسفار ، وبين ما ليس آخره راء كحذام علما لمؤنث .

فأما أهل الحجاز وبنو تميم فيتفقون على كسر ما كان على وزن فعال مما آخره راءٌ نحو خضار وسفارِ ، ويبنونه على الكسر دائمًا [١] وحضار اسم كوكب وسفار اسم ماء .

وأما بنو تميم فيفرقون بين ما آخره راءٌ وبين ما ليس آخره راء . فَبنوْ ما آخره راء ، ومنعوا من الصرف ما ليس آخره راء [٢] .

وبعضهم أعرب النوعين إعراب مالا ينصرف [٣] .

وقد جمع الأعشى [٤] بين اللغتين فى قوله :

ومَـــرَّ دَهـــرٌ عـــلى وبـــارِ فهَلكَـــتْ جَهْـــرةً وبـــارُ [٥]

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٧٩ ،٢٧٨ ، التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ٥٦٧ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٤٤ ، التصريح ٤/ ١٦٤ ، المقتضب ٣/ ٣٧٥ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤/ ١٥٩ ، التصريح ٤/ ١٦٤ ، المقتضب ٣/ ٣٧٥ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤/ ١٥٩ .

(٤) هو : الأعشى ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف ، ت . ٧هـ ، ولد الأعشى بقرية اليمامة ، يقال لها : منفوحة وفيها داره وبها قبره ، وقد على كثير من الملوك ولاسيما ملوك فارس ، من آثاره : ديوان شعر . معجم الشعراء للمرزبانى صـ٣٢٥ تحقيق / عبدالستار أحمد . طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة ـ القاهرة .

(٥) البيت للأعشى فى ديوانه صـ١٩٤ ، الكتاب ٣/ ٢٧٩ ، المقتضب ٣/ ٥٠ ، ٣٧٦ ، ابن الشجرى ٢/ ١١٥ ، ابن يعيش ٤/ ٦٤ ، شذور الذهب صـ٩٧ ، التصريح ٤/ ١٦٤ ، الهمع ١/ ١٠٠ ، الأشمونى ٣/ ٢٦٩ .

ومما يشهد للحجازيين ببناء نحو حذام على الكسر قول سحيم بن مصعب :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام [١]

وفى سبب بنائه أقوال [٢] :

أحدهما : أنه شبيه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنيثا .

الثانى : تضمنه معنى هاء التأنيث وإليه ذهب الربعى .

الثالث : توالى العلل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، ذهب إلى ذلك المبرد . والأول هو المشهور .

واختلفوا فى علة منعه من الصرف .

فذهب سيبويه إلى أن المانع له من الصرف العدل عن فاعله وللعلمية [٣] .

وذهب المبرد أن المانع له «التأنيث والعلمية» [٤] وليس بمعدول . ووافق على أنها معدولة إذا ينبت .

المسألة التاسعة : القياس على فعال من بنات الأربعة :

---

(١) من الوافر ، وهو للجيم بن مصعب ورد فى لسان العرب مادة رقش والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٠ ،=

= العقد الفريد ٣/ ٣٦٣ ، شرح التصريح ٣/ ٢٢٥ ، شرح شواهد المغنى ٢/ ٥٩٦ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/ ١٣١ ، الخصائص ٢/ ١٧٨ ، شرح الأشمونى ٢/ ٥٣٧ ، شرح شواهد شذور الذهب صـ١٢٣ ، شرح ابن عقيل صـ٥٨ ، شرح قطر الندى صـ١٤ ، شرح المفصل ٤/ ٦٤ ، وما ينصرف صـ٧٥ .

والشاهد فيه : حذام حيث جاء علما للمؤنث بمعنى جاز عنه وهو مبنى على الكسر دائمًا .

واختبر له الكسر لأنه كان معدولا عما فيه علامة التأنيث ، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة لن الكسر من علامات التأنيث . راجع : المقتضب ٣/ ٣٧٣ ، ابن يعيش ٤/ ٦٤ .

(٢) ينظر : المفضل للسخاوى ١/ ١٧٥ ، وأيضًا توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٩٥ .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٧٧ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٤٤ .

(٤) المقتضب ٣/ ٣٧٥ ، ٣/ ٣٦٨ ، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٥ ، التصريح ٤/ ١٦٤

يجوز صوغ فَعَال قياسًا مطردًا سواء كان علما للأنثى أو دالا على الفعل الأمر فيما اجتمع فيه ثلاثة شروط : وهى أن يكون فعلا ، ثلاثيا ، تاما فيبنى عن نزال ، ومن ذهب ، ذَهَاب ، ومن كتبَ ، كتاب بمعنى انزل ، واذهب واكتب . وكذا يقال فى فسق ، وفجر وسرق وزنا ، ولا يجوز بناء شيءٍ منها نحو اللصوصية؛ لأنها لا فعل لها ولا من نحو دحرج ، واستخرج ، ولا من فعل ناقص نحو كان وظل وبات وصار [١] ، ولم يقع فى التنزيل أمرًا إلا فى قراءة الحسن : ﴿لَامِسَاسَ﴾ [طه:٩٧] [٢] بالفتح .

وصريح كلام الشارح [٣] جواز القياس فى الثلاثى نحو قصاد وكتاب بمعنى أقصد وأكتب ، ولا يجوز فى الرباعى إلا ما سمع عن العرب وهما حرفان عرعار وقرقار . بمعنى عرعر وقرقر . وبهذا قال الزجاج ، وابن السراج [٤] ، وهو مذهب سيبويه [٥] ، واختاره السخاوى [٦] .

وأَرى أَن سيبويه لم يغلط فى هذا ، والقول ما قال من جواز العدل من بنات الأربعة؛ لأن حكاية الصوت لا يخالف فيها أول ثانيًا ، نحو غاق غاق [٧] .

وأنكر ابن ولاد [٨] وأبو حيان على المبرد تغليطه سيبويه [١] قال أبو حيان : « ومما

---

(١) شذور الذهب صـ٩٤ .

(٢) من الآية(٩٧) سورة طه ، وهى قراءة شاذة ، راجع : المتحسب لابن جنى ٢/ ٥٦ .

(٣) المفضل للسخاوى ١/ ١٧٥ .

(٤) أصول النحو لابن السراج ٢/ ٩٠ ، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج صـ٩٨ ، المفضل ١/ ١٧٥ .

(٥) الكتاب ٣/ ٢٧٦ .

(٦) المفضل شرح المفصل للسخاوى ١/ ١٧٥ .

(٧) الخزانة ٣/ ٣٠٨ .

(٨) هو : أحمد بن محمد بن الوليد ، والوليد يعرف بولاد وهو أبوه وجده مشهورن بالعربية ـ بصرى الأصل ، سمع من الزجاج وطبقته بالعراق ثم عاد إلى مصر ، له كتاب الأنتصار لسيبويه على المبرد : ترجمته فى البلغة صـ٦١ ، طبقات الزبيدى صـ٢٣٨ .

يقوى ما ذهب إليه سيبويه وجود مثل قرقار وعرعار [٢] اسم فعل فى غير الأمر .

وحكى أيضًا عن العرب : دعداع [٣] ، ودرّار [٤] ، ومشياع [٥] ، وحمحامَ ، وهجهاج ، وهمهام [٦] ومنه قوله :

ما كان إلا كا صطفاف الأقدامْ حتى أتيناهم فقالوا همهامْ [٧]

والذى أميل إليه هو جواز القياس على فعال فيما ورد عن العرب وهو رأى سيبويه كما سبق بيانه .

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد صـ٢٠١ تحقيق / د . زهير عبد المحسن ط . مؤسسة الرسالة ، الخزانة ٦/ ٣٠٨ .

(٢) راجع : الانتصار صـ٢٠١ ، الصحاح ٢/ ٧٩٠ ، وقرقار : سبق فى بيت أبى النجم ، وأما عرعار=

= فجاء فى بيت النابغة :

متكنفى جنبتى عكاظ كليه ما يدعُو وليدُهم بها عرعار

ديوانه صـ١٠٢ ، الانتصار صـ٢٠١ ، الخزانة ٦/ ٣١٢ .

(٣) الدعدعة : قصر الخطو فى المشى مع سرعة . تاج العروس ٥/ ٣٢٨ .

(٤) الدرّار الناقة كثيرة اللبن .

(٥) من يشيع الأسرار .

(٦) قال الجوهرى : « همهام وحمحام ومحماح وهجهاج اسم الفتى مثل سرعان ووشان» . الصحاح ٥/ ٢٠٦٢ ، تاج العروس للزبيدى ٣/ ٤٩٠ .

(٧) الرجز بلا نسبة . راجع : الصحاح ٥/ ٢٠٦٢ ، أنشده الزبيدى عن الكسائى فى التاج ٩/ ١١٠ ، وأنشده البغدادى عن ابن كيسان كلاهما بلا نسبة . راجع : الخزانة ٦/ ٣٠٨ ، الانتصار لسيبوية صـ٢٠١ .

المبحث الثاني عشر
حكم تقديم الفاعل على عامله

الفاعل [١] هو اسم صريح أو مؤول بالصريح أسند إليه فعل مبنى للمعلوم أو شبهه .

وله أحكام كثيرة منها : الرفع ، وتأنيث عامله أن كان مؤنثًا ، ووقوعه بعد العامل أى : تأخير العامل عن عامله كقوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ﴾ [القصص:٩] ونحو محمد جميل وجهه .

وقد اختلف النحويون فى حكم تقديم الفاعل على عامله على مذهبين :

الأول : مذهب المانعين ، وهم سيبويه والبصريون يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على عامله ، نحو : زيدٌ قام ، وبهذا قال السخاوى : « واستدل على ذلك بأدلة منها : اتصال الفاعل بالفعل فى نحو «حبذا» ولا يجوز «ذا حب» فكذلك لا يجوز زيد قام فلو تقدم الفاعل على عامله فلا يعرب فاعلا وإنما يعرب مبتدأ ، والجملة بعده فى محل خبر ، وفاعل قام ضمير مستتر : إن ورد ما ظاهره تقديم الفاعل على عامله فضرورة » [٢] .

قال سيبويه : « هذا مذهب ما يحتمل الشعر ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قوله :

صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [٣]

(١) يراجع : ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠ ، التصريح ١/ ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، الشذور صـ١٦٦ ، الهمع ٢/ ٥١٠ ، تحقيق/ أحمد شمس الدين .

(٢) المفضل ١/ ٢٤٥ .

(٣) البيت من الطويل لعمرو بن أبى ربيعه فى ديوانه صـ٢٠٧ ، ابن يعيش ٧/ ١١٦ ، ٨/ ١٣٢ ، =

وإنما الكلام : وقل ما يدون وصال » [١] .

وقال أبو حيان : « ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل » [٢] .

وهكذا يختار السخاوى مذهب المانعين تقديم الفاعل على عامله؛ لأن رتبته التأخير وأن ما ورد ما ظاهره هكذا أولوه وعدوه ضرورة .

مذهب المجيزين :

وهم الكوفيون ، يرون جواز تقديم الفاعل ويعرب حينئذ فاعلا . واستدلوا بقول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف:٣٥] [٣] فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه [٤] .

ويقول الشاعر :

مـــــاللجمال مـــــشيها وئيـــــدا أجنـــدلا يحملـــن أم حديـــدا [٥]

= الخزانة ٤/ ٢٨٩ ، شرح المقرب ١/ ١٣١ ، أو للمرار الفقعسى فى ديوانه صـ٤٨٠ ، الأزهية صـ٩١ ، الخزانة ١٠/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، الدرر ٥/ ١٩٠ ، شرح أبيات سيبوية ١/ ١٠٥ ، شرح شواهد المغنى ، مغنى اللبيب ١/ ٣٠٧ ، الكتاب ١/ ٣١ ، ٣/ ١١٥ ، المقتضب ١/ ٨٤ ، المتع ٢/ ٤٨٢ ، الهمع ٢/ ٨٣ ، شرح المفصل ٧/ ١١٦ ، ٨/ ١٣٢ ، ١٠/ ٧٦ ، لسان العرب طول ـ قلك ، وبلا نسبة فى الإنصاف والخزانة ١/ ١٤٥ ،الخصائص ١/ ١٤٣ .

الشاهد : تقديم (وصال) على (يدوم) وتقديم الفاعل هنا ضرورة شعرية .

(١) الكتاب ١/ ٣١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠ ، الهمع ١/ ١٥٩ .

(٣) المغنى لابن هشام ٢/ ٣٢٤ ، حاشية الجمل ٢/ ٤٥١ .

(٤) المغنى لابن هشم ٢/ ٣٤٢ تحقيق / د . أميل بديع ، حاشية الجمل ٢/ ٤٥١ .

(٥) من بحر الرجز للزباء بنت عمر بن الظرب ، ملكة فى الجاهلين ، ت . ٢٨٥هـ ، والشاهد فيه (مشيها وئيدًا حيث تقدم الفاعل مشيها على العامل وئيدًا الواقع حالا) .

ينظر : الكتاب ١/ ٣١ ، المساعد ١/ ٣٨٧ ، أوضح المسالك٢/ ٨٦ ، الهمع ١/ ١٥٩ ، ٥١١ ، شرح التصريح مع حاشية ياسين ١/ ٢٧١ ، شرح عمدة الحافظ صـ١٧٩ ، شرح شواهد البغدادى ٧/ ٢١٦ ، القاموس ٣/ ٣٥٢ ط . دار الجبل ـ بيروت .

وزعموا أن الكلام : ما للجمال وئيدًا مشيها .

ويقول الآخر :

..... فقُـل فى مقَيـل نحـسُهُ مُتغَيـبِ [١]

والأصل فقل فى مقيل متغيب نحسه .

ولكن البصريون خرجوا هذه الأدلة على النحو التالى :

قولهم فى الآية : إن قوله تعالى : ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ فاعل لبدا ، وقد تأخر الفاعل عن الفعل . فهذا لا يتم لهم؛ لأن فى الآية محذوفا والتقدير : ثم بدا لهم البداء ، فالفاعل محذوف تقديره البداء . اللام فى لَيَسْجُنُنَّهُ للقسم [٢] .

وأما البيت الأول فتأوله البصريون على الابتداء ، وإضمار الخبر الناصب وئيدًا ، أى : ظهر وثبت .

وأما البيت الثانى فمخرج على أن نحسه فاعل لمقبل ، ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل . فكأنه قال : قائل نحسه ويكون معناه ومعنى متغيب واحد .

أو يعرب «نحسه» مبتدأ ، و«متغيب» : خبره وأصله متغيب بياء المبالغة [٣] .

وثمرة الخلاف تظهر بينهما فى المثنى والجمع [٤] . فالبصريون يوجبون إلحاق الفعل علامة تثنيه أو جمع؛ لأن الضمير المتصل هو الفاعل . فيقولون : الزيدون قاما .

---

(١) الطويل لأمرئ القيس وصدره : وظل لنا يوم لذيذ بنعمه .

والشاهد فيه قوله : نحسه متغيب ، حيث تقدم الفاعل على عامله وهذا جائز عند الكوفيين ، والبيت فى شرح المقرب ١/ ١٣٠ .

(٢) المغنى صـ٥٨٢ ، حاشية الجمل ٢/ ٤٥٢ ، ٤٥١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٩ ، ١٠٨ ، المغنى صـ٥٨٢ ، المساعد ، الهمع ١/ ١٥٩ ، الأشمونى ٢/ ٤٦ ، شرح المقرب ١/ ١٣١ .

(٤) راجع : الهوامع ١/ ١٥٩ .

والزيدون قاموا . والنساء قمن . والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ . والكوفيون لا يلحقون الفعل علامة تثنية ، أو جمع ، ويقولون : الزيدان قام . والزيدون قام وهكذا ؛ لأن الاسم الظاهر المتقدم هو فاعل الفعل المتأخر ، وما يراه الكوفيون لا يرضى السخاوى ويمنع مطلقًا أن يتقدم فاعل على عامله ؛ لأنه بمنزلة الدال من زيد . فكما لا يجوز أن تقدم الدال فكذلك لا يجوز تقديم الفاعل على عامله ؛ لأنه كلام العرب الفصيح [١] وهو مثل «ذا» من حبذا بعدهُ يرجح جانب القياس .

(١) راجع : المفضل ١/ ٢٤٧، ٢٤٦ .

المبحث الثالث عشر
إلحاق الفعل المسند إلى الظاهر إلى علامتى التثنية والجمع

تحدث السخاوى [١] عن هذه القضية ويرى ألّا يلزم تجرد الفعل من علامة تثنية أو جمع ، فيجيز قاما الزيدان ، وقمن الهندات؛ لأنها لغة حكيت عن العرب يجوز الأخذ بها وهذا ما يؤكد أنه غير متعصب لمذهب معين ، واستدل على ذلك وجواز هذه اللغة بثلاثة أبيات من الشعر تأتى أثناء المناقشة للآراء ، وأيضا وبقول الله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [الأنبياء:٣] ، ويذكر عن سيبويه فى هذه الحروف اللاحقة للفعل أنه يجوز أن تكون علامة ، ويجوز أن تكون ضميرا .

قال : « وينقل عن سيبويه أنه يرى الألف فى قولك : قاما الزايدان ، قد تكون علامة تارة ، وقد تكون ضميرًا أخرى [٢] . ويرى السخاوى أنه لا يمتنع على قول سيبويه ، أن تكون أراد اجتماع ذلك لها فى نحو : الزيدان قاما [٣] .

وللعرب فى ذلك ـ أى فى إسناد الفعل إلى الظاهر إذا كان مثنى ، أو مجموعًا من حيث لزومه حالة الإفراد ، ومطابقة لفاعله مذهبان [٤] :

أحدها : مذهب المانعين : وهو منع إلحاق الفعل المسند إلى الظاهر علامة وأنه

---

(١) المفضل شرح المفصل ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧ بتصرف .

(٢) المفضل ١/ ٢٥٥ .

(٣) المفضل ١/ ٢٥٥ بتصرف .

(٤) راجع فى هذه القضية : الكتاب ٢/ ٤٠ ، المقتصد ١/ ١٧٥ ، المفصل ، شرح التسهيل ٢/ ١١٦ ، ابن عقيل ١/ ٢٤٧ ، البسيط ١/ ٢٦٨ ، الهمع ١/ ٥١٣ ، المغنى ٢/ ٣٦٧ ، ابن يعيش ٣/ ٨٩ ، البحر المحيط ٦/ ٢٩٧ تحقيق / زهير جعيد ط . دار الفكر ١٩٩٢م ، الخزانة ٥/ ٢٣٤ .

يلزم تجريد المسند إلى مثنى أو مجموع من علامة تثنية أو جمع . فيقال : قام الرجلان ، وقام الرجال . قامت هند وقامت الهندات . وهذه لغة جمهور العرب ، وهو ما عليه جمهور النحويين ومنهم سيبويه والأخفش وابن مالك وابن يعيش ، وأبوحيان ، وابن أبى الربيع ، وابن هشام ، والسيوطى وغيرهم .

قال سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومك ، وضربانى أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهى قليلة ، قال الشاعر :

ولكن ديافيٌّ أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه (١)

وأما قوله جل ثناؤه : ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ فإنما يجئ على البدل » (٢) .

وواضح من النص السابق أنه يجعل تجرد الفعل مع المثنى والجمع هو الأصل ، وهى اللغة المشهورة ، وإلحاق العلامة بالفعل لغة قليلة ، واستدل بالبيت وأعرب الذين ظلموا بدلا من الضمير فى أسروا فيكون على هذا الوجه الفعل مسند إلى الضمير .

قال السخاوى بعد أن ذكر البيت السابق وقد حمل قول تعالى : ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ على هذه اللغة : وقيل : الذين ظلموا بدل من الضمير ويجوز فى :

---

(١) البيت من الطويل للفرذوق فى ديوانه ١/ ٤٦ ، الاشتقاق صـ٢٤٢ ، تخليص الشواهد صـ٤٧٤ ، لسان العرب ٧/ ٣٢١ «سلط» ، و ٩/ ١٠٨ (دوف) ، الكتاب ٢/ ٤٠ ، شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩١ ، شرح شواهد الإيضاح صـ٣٣٦ ، ٦٢٦ ، ابن يعيش٣/ ٨٩ ، ٧/ ٧ ، والدرر ٢/ ٢٨٥ ، الخزانة ٥/ ١٦٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٧٣٧ ، ٢٣٩ ، ٧/ ٣٤٦ ، وبلا نسبة فى الجنى الدانى صـ١٥٠ ، سر صناعة صـ ٤٤٦ .

الشاهد فيه : يعصرن أقاربه . حيث ألحق النون بالفعل .

(٢) الكتاب ٢/ ٤١ ، ٤ ، وينظر التوجيه فى الآية ، الدر المصون / ، حاشية الجمل .

أكلونى البراغيث أن يكون الفعل مسندًا إلى الضمير على التقدير والتأخير ، ويكون التقدير : البراغيث أكلونى ، فيكون كقولك : الزيدون ضربوا ، وإنما قدمت الخبر كقولك : قائم عمرو »[١] .

ويرى أبو عبيد[٢] والأخفش أن اسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فى الآية فاعل الواو فى ﴿وَأَسَرُّوا۟﴾ علامة للجمع على لغة أكلونى البراغيث وذكر البيت السابق[٣] .

ويشير ابن مالك أن مذهب الجمهور هى تجرد الفعل مع المثنى والجمع قائلا : « إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة إلا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يكون لفظه قبل الواحد والواحدة كلفظه قبلهما»[٤] . والعلة فى ذلك أن التثنية والجمع عارض ، والأصل فيه العطف بخلاف التاء فى المؤنث كقامت .

ويشير ابن أبى الربيع إلى ذلك أيضًا يقول فى البسيط : « فإذا أسند إلى مثنى فالأكثر ألا يلحق الفعل علامة التثنية للدلالة على تثنية الفاعل؛ لأن التأنيث لازم للمؤنث لا يفارقه والتثنية عارضة ، والأصل فيها العطف ، فإذا قلت قام الذيدان فكأنك تقول : قام زيد وزيد ، وإذا قلت قام الزيدون كأنك تقول : قام زيد وزيد وزيد . وعدل عنها إيجازًا واقتصارًا» . ثم نص على اللغة القليلة بقوله : « ومن العرب من يقول قليلا : قاموا الزيدون ، وعليه أخذ بعض الناس قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ وحكى : أكلونى البراغيث ، فهذا على هذه اللغة القليلة

---

(١) راجع : المفضل ١/ ٢٥٦ .

(٢) هو : أبو عبيد معمر بن المثنى اللغوى البصرى ، ت . ٢١١هـ ، كان أعلم من الأصمعى ، أخذ عنه أبو عبيد بن سلام وأخذ عن يونس وابن عمرو ، من كتبه : المجاز فى غريب القرآن ، معانى القرآن . بغية الوعاة ٢/ ٢٩٤ ، إنباه الرواة ٣/ ٢٧٦ ، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٥ .

(٣) معانى القرآن للأخفش ١/ ٢٨٦ ، ٢/ ٤٤٧ ، المغنى ٢/ ٣٦٧ محى الدين ، البحر المحيط ١/ ٢١٦ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١١٦ .

وفيه شذوذ »[١] .

ويُعْلَم من هذا أن اللغة الفصحى هى لغة الجمهور التى جاء بها التنزيل ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ [المائدة:٢٣] ، وقوله : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [يوسف:٣٠] ، وقوله : ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الفرقان:٨] .

المذهب الثانى : مذهب المجيزين :

حيث يرون إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع فيقال : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات . وقد نص جمع من النحويين أن هذه اللغة قليلة ، وعلى رأسهم سيبويه حيث ذكر البيت والآية الكريمة وقال : وهى لغة قليلة[٢] . ثم قال : « وقال الخليل ~ : من قال أكلونى البراغيث أجرى هذا على أوله»[٣] .

ونسب هذه اللغة القليلة لبنى الحارث ، ومنهم من يسميها لغة يتعاقبون فيكم[٤] .

وقال ابن عقيل[٥] : « ومذهب طائفة من العرب ، وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفار فى شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى ، أو مجموع أتى

---

(١) شرح جمع البسيط شرح الجمل لابن أبى الربيع ١/ ٦٨٩، ٦٨٨ .

(٢) راجع : الكتاب ٢/ ٤٠ .

(٣) الكتاب ٢/ ٤١ .

(٤) الحديث أخرجه البخارى ، كتاب مواقيت الصلاة ـ باب فضل صلاة العصر ، ١/ ٢٠٣ ح (٥٠٣) تحقيق / د . مصطفى البنا ط . دار ابن كثير ـ دار اليمامة ١٤٠٧هـ ، مسلم ، كتاب المساجد ـ باب فضل صلاتى الصبح والعصر ، ١/ ٤٣٩ ، ح (٦٣٢) تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقى ط . دار إحياء الكتب العربية .

(٥) هو : ابن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد الهاشمى ، ت . ٧٦٩هـ ، قاضى القضاة ، بهاء الدين بن عقيل الشافعى ، نحوى الديار المصرية ، يتيه على أرباب الدولة وهم يخضعون له ، ويعظمونه ، من كتبه : التفسير ، المساعد فى شرح التسهيل . طبقات القراء ١/ ٤٢٨ ، شذرات الذهب ٦/ ٢١٥ ، الدرر الكامنة ٢/ ٢٦٦ .

فيه بعلامةٍ تدل على التثنية أو الجمع فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيديون ، وقمن الهندان » [١] .

ومنهم من نسبها إلى طيئ وأزد شنوءَة .

قال ابن هشام : « وحكى البصريون عن طيئ وبعضهم عن أزد شنوءَة نحو : ضربونى قومك وضربنى نسوتك وضربانى أخوك » [٢] . ونسبها السخاوى إلى أكلونى البراغيث ، فقال : « والفعل فى لغة أكلونى البراغيث مسند إلى الظاهر لا إلى المضمر وكذلك إذا قلت على هذه اللغة : « قاما أخواك وضربا أخواك على ما لم يسم فاعله ... » [٣] .

هذا ولم يعلق السخاوى على كونها مشهورة أو قليلة وإن كان غيره صرح بأنها لغة شاذة كابن أبى الربيع ، وقد سبق كلامه فى المذهب الأول مذهب المانعين الحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع .

ومما استدل به المجيزون قول الشاعر :

يلومـــوننى فى اشـــتراء النخيـــ ـــل أهـــلى فكلهـــم يعـــذل [٤]

ويحكى عن الأخفش أنه أجاز هذه اللغة ، واستدل بالبيت السابق عند إعرابه قول الله تعالى : ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٧ .

(٢) المفصل ١/ ٢٥٥ .

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٩٨ .

(٤) من المتقارب وهو منسوب لأُمية بن أبى الصلت فى التصريح ١/ ٢٧٦ بالحاشية ، والدرر ١/ ١٤٢ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢/ ٤٧ ، إصلاح الخلل صـ٣٧ ، وابن يعيش ٣/ ٨٧ ، الأمالى لابن الشجرى ١/ ١٣٠ ، شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٠ ، أوضح المسالك ٢/ ١٠٠ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ١٦٧ ، شرح سقط الزند ٢/ ٥٥١ ، إعراب الحديث النبوى للعكبرى صـ١٠٢ ، البحر المحيط ٣/ ٣٤ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢ .

﴿ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣] ، وحكاه النحاس [١] وغيرهُ عنه أيضًا .

قال الأخفش : « قال : ثم عمو وصمو كثير منهم . ولم يقل : ثم عمى وهم وهو فعل مقدم ، كما تقول : « رأيتُ تومَك ثلثَيْهم ، ومثل ذلك : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وإن شئت جعلت الفعل للآخر ، فجعلته على لغة الذين يقولون : «أكلونى البراغيث» ، كما قال الفرزدق [٢] وأنشد بيته السابق » .

فهو يرى أن عدم إلحاق الفعل علامة أولى . فكثير بدل من الواو فى أسروا كقولك : رأيت قومك ثلثيهم . فثلثيهم بدل من قومك .

ولا يمنع أن يكون كثير فاعلًا من الواو فى أسروا أيضًا على هذه اللغة وينقل النحاس قول الأخفش وفيقول : « وإن شئت كانت على إضمار متبدإٍ ، العُمْىُ والصُمُّ منهم كثير ، ويجوز أن يكون على لغة من قال : أكلونى البراغيث قال الأخفش : يجوز أن يكون هذا منها وأنشد بيت الفرزدق » [٣] .

وأرجح كونها بدلا من الضمير فى عموا وصموا . قال صاحب حاشية الجمل : وهذا الإبدال فى غاية البلاغة فإنه لما قال ثم عموا وصموا أوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك فلما قال كثير منهم على أن هذا الحكم حاصل للكثير منهم لا للكل [٤] .

وقد جعلها الزمخشرى بدلا أيضًا وأجاز أن يكون كثير فاعلا من الواو فى أسمو [٥] .

---

(١) معانى النحاس ٢/ ٣٣ .

(٢) هو : الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية ، كان جده صعصعة بن ناجية عظيم القدر فى الجاهلية ، واشترى ثلاثين موؤودة إلى أن جاء الله ـ عز وجل ـ بالإسلام ، ثم أتى النبى ﷺ . الشعر والشعراء ١/ ٤٦٢ ، معجم الشعراء للمرزبانى صـ٤٦٥ ، معانى الأخفش ١/ ٢٨٦ .

(٣) معانى النحاس ٢/ ٣٣ ، وراجع : معانى الفراء ـ أيضًا ١/ ٣١٦ .

(٤) حاشية الجمل على الجلالين ١/ ٥١٣ .

(٥) الكشاف ١/ ٦٦٣ .

هذا وقد جعل الزمخشرى هذه اللغة جائزة أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم:٨٧] ، فجعل الواو فى تملكون علامة للجمع كالتى فى «أكلونى البراغيث» والفاعل فى الآية «من» لأنه فى معنى الجمع [١] .

أبوحيان لا يرى ما يراه الزمخشرى ، ويتعقبه؛ حيث منع أن تكون الواو فى ﴿يَمْلِكُونَ﴾ علامة للجمع ، والفاعل « من » . لا يقال على هذه اللغة ، جاؤونى من جاءك؛ لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع صريح ، إما أنها تأتى بلفظ مفرد يطلق على جمع فيحتاج فى إثباته إلى نقل [٢] .

وابن هشام يرد على أبى حيان ويوافق الزمخشرى يقول : « ونحو : جاءنى من جاءَك فإذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتى جمع كأن لحاقها هنا أَولى؛ لأن الجمعية خفية » [٣] .

وبعد فإنى أرى أن هذه اللغة حسنه وهى تحكى ولا تحاكى ويوقف بها عندما ورد ولا يتجاوز؛ لأن ما ورد فى القرآن الكريم من نحو هذه اللغة القليلة لا يمنع كونها فصيحة أيضًا ، وقد جاء فى القرآن على غير القياس نحو : ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة:١٩] ، والقياس استحاذ [٤] وقال أبو حيان : والصحيح أنها لغة حسنة ، وهى من لغة أزد شنؤه ، وخرج عليها قول تعالى : ﴿عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ ، وقول تعالى : ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ .

---

(١) الكشاف ٣/ ٤٣ .

(٢) البحر المحيط ٦/ ٢١٧ ، المغنى ٢/ ٣٦٧ محى الدين .

(٣) المغنى ٢/ ٣٦٧ .

(٤) الخصائص لابن جنى ١/ ٩٩ .

وهذا ما ذهب إليه السخاوى ، وقال : « والفعل فى لغة «أكلونى البراغيث» مسند إلى الظاهر لا إلى الضمير وكذلك إذا قلت على هذه اللغة قاما أخواك وضُربا أخواك على ما لم يسم فاعله . وتقول : فمن النساء .

وأنشد بيت الفرزدق ـ وقال أُحيحة بن الجلاح [١] :

يلومنى فى اشتراء النحب سل أهلى فكلهم يعذل

وقد حمل قوله : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ على هذه اللغة [٢] وجعلها ابن يعيش ـ أيضًا ـ لغة فاشية بدليل ورودها فى كثير من أشعار العرب [٣] .

واختلف النحاة فى اللواحق لهذه الأفعال . من الآلف ، والواو ، والنون ، هل هى ضمائر أم علامات ، إلى الأول ذهب المازنى حكاه ابن يعيش عنه ، وضعفه ، وإلى الثانى السخاوى وهو ما عليه المحققون من النحاة كابن مالك [٤] وابن عصفور [٥] .

قال السخاوى : وهذه الألف «فى قاما أخواك علامة» وسيبويه يرى أن الألف قد يكون علامة تارة وضميرًا تارة أخرى ، وأرى أن يكون سيبويه رأى اجتماع ذلك لها فى نحو : «الزيدان قاما» [٦] ، [٧] .

---

(١) هو : أُحيحة بن الجلاح بن الحريشى بن حججبى بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك ابن الأوس ، ويكنى : أحيحة أبا عمرو . خزانة الآدب ٣/ ٢٥٧ .

(٢) المفضل للسخاوى ١/ ٢٥٧ .

(٣) المفصل لابن يعيش ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١١٧ .

(٥) شرح الجمل ١/ ١٦٨ .

(٦) المفضل ١/ ٢٥٥ .

(٧) المفضل ١/ ٢٥٥ .

يورد ابن مالك ذلك قائلا : « وهذا غير ممتنع إن كان من سُمع ذلك منه من أَهل غير اللغة المذكورة ، وأما من يحمل جمع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين » [(١)] .

ويرى ابن عصفور كون هذه اللواحق أحرفا لا ضمائر قال : « والصحيح أن اللواحق علامة ، إذ لو كان ضميرًا لم يكن لثباته وجه ، ولتكلم بد جميع العرب فإن قيل : فلم قل المجيء بعلامة التثنية وهلا كان ذلك بمنزلة علامة التأنيث فالجواب : إن التأنيث لما كان لا زما الفاعل لزمت علامته ، والتثنية والجمع لما كان غير لازمين للفاعل؛ إذ قد يفرد لم تلزم علامتهما [(٢)] .

وعلل ابن يعيش لعدم جواز أن تكون هذه اللواحق ضمائر فى نحو : «قاما أخواك» فقال : « لئلا يتوهم أنه خبر مقدم فليلتبس الفاعل بالمتبدأ » [(٣)] .

(١) شرح التسهيل ٢/ ١١٧ .

(٢) شرح الجمل ١/ ١٦٨ .

(٣) ابن يعيش ٣/ ٨٩ .

المبحث الرابع عشر
اللازم والمتعدى

قد يكون الفعل لازما يكتفى بفاعله دون الحاجة إلى مفعول به ، مثل : قعد محمد ، وقد يكون لازما يتعدى إلى مفعول أو أكثر من مفعول ، مثل : أكل الصبى التفاحة ، أعطى الرجل ابنه طعامًا . يقول علم الدين السخاوى : « الأفعال إلى لازم لا يتجاوز الفاعل إلى المفعول به ، وإلى متعد إلى المفعول به ، فالمفعول به هو الذى فرق بين المتعدى واللازم؛ لأن الفعل يتعدى إلى المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه ، ولا يسمى متعديا حتى يتعدى إلى المفعول به ، وذلك لأن الذى يتعدى إلى المفعول به يتعدى إلى جميع ذلك [(١)] .

وإذا أردنا تعدية اللازم ، أو زيادة المفعولات التى يعمل فيها الفعل ، فللغة العربية عدة طرق ، من أشهرها :

أن يُعدى الفعل بالهمز ، مثل : خفى القمر ، تصبح : أخفى السحابُ القمرَ . وذهبتُ بالعصفور ، يُعدى بالهمز فيقال : أذهبتُ العصفورَ .

تضعيف عين الفعل ، بشرط ألا تكون همزة ، مثل : نام الطفلُ ، يقال فى التعدية : نومت الأمُ الطفلَ .

تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة (فاعل) ، الدالة على المشاركة ، نقول فى جلس الكاتبُ : جالستُ الكاتبَ .

تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة (استفعل) ، مثل : حضر الغائب : استحصرت الغائب واستكتبت الأديب رسالة ، وفى المثال الثانى عُدى الفعل المتعدى لواحد ،

---

(١) انظر : المفصل ١/ ٤٢٤ .

إلى مفعولين .

تحويل الفعل الثلاثى إلى (فَعَل) الذى مضارعه (يفعل) ، نحو : شرف النبيل : شرفتُ النبيل؛ أى غلبته فى الشرف .

التضمين ، وهو أن يؤدى فعل ـ أو ما فى معناه- مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه فيُعطى حكمه فى التعدية واللزوم ، مثل : لا تعزموا السفر ، فالفعل (تعزموا) لا يتعدى إلا بحرف الجر ، مثل : أنت على السفر ، ولكن جاز تعديته بدون حرف الجر ، لأنه ضمن معنى الفعل (تنوى) المتعدى .

إسقاط حرف الجر توسعا ، بأن يكون الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر ، ونحذف الحرف توسعا فى الكلام ، وهذا اللون مقصور على المسموع دون القياس ، مثل قوله تعالى : ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:١٥٠] ، أى : عن أمره؛ لأن الفعل «عجل» لا يتعدى بنفسه فى الأصل .

هذه هى أشهر طرق تعدية الفعل ، وكل وسيلة منها لها معنى خاصا لا تؤديه أختها فى الغالب ، ويتوقف استخدامها على المعنى المراد [1] .

وقد أشار السخاوى فى إلى تعدية الفعل أو لزومه ، وذكر فى بعض الأحيان طريقة التعدية ، فمن الأفعال المتعدية وضعًا ، لفظ «رأى» الذى يتعدى لمفعول واحد إذا كان بمعنى الإبصار ، ويتعدى لمفعولين إذا كان بمعنى العلم ، يقول

---

(١) انظر : تفصيل الحديث حول هذه الطرق ، الغرة المخفية شرح ألفية ابن معط لابن الخباز١/ ٢٢٨ تحقيق/ حامد العبدلى ، ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٨ ـ ٢٠٩٥ ، شرح ابن عقيل ١/ ٥٣٠ ـ ٥٣٧ ، شرح شذور الذهب صـ ٤٥٥ ـ ٤٦٩ ، نتائج الأفكار صـ ١٧٦ ـ ١٨٣ ، الصفوة الصفية شرح ألفية بن معط ١/ ٣٨٨ ، ، النحو الوافى ٢/ ١٥٨ ـ ١٧٢ الأمثلة المذكورة مقتبسة منه وقد زاد هناك : إدخال حرف جر مناسب ، مثل صاح الجندى بالبوق ، ولم أذكرها لأنها مضمنة فى المذكور .

السخاوى [١] : « قوله : ﴿ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ﴾ [العلق:٦، ٧] ، أى لأن نفسه ، وأفعال الشك ، وأفعال اليقين يتحد فاعلها ومفعولها ، تقول لو رأيتنى وعلمتنى ولا يجوز ذلك فى غيرها . ومعنى الرؤية العلم ولو كانت بمعنى الإبصار لاقتصرت على مفعول واحد .

ومن أمثلة التعدية بحذف حرف الجر ، قوله : ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن:١٧] ، قوله : نسلكه ندخله عذابا ، والأصل نسلكه فى عذاب ويعدى إلى مفعولين إما بحذف حرف الجر ، كما يعدى بالهمزة .

فالفعل «سلك» يأتى لازما ومتعديا إلى مفعول واحد ، بنفسه أو بحرف جر . نحو : سَلك الطريق ، وسلك فى طريق ، يقول ابن منظور : « سلك المكان يسلكه سلكا وسلوكا وسلكه غيره وفيه وأسلكه إياه وفيه وعليه [٢] .

وإذا زاد همزة فى أوله ، فإنه يعدى إلى مفعول واحد وجود حرف الجر ، ويعدى إلى مفعولين فى غير وجود حرف الجر ، مثل الآية الكريمة : ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ ، فالفعل «سلك» هنا عُدى إلى مفعولين : الهاء وعذابا ، ولو جئنا بحرف جر فى نفس التركيب لقلنا : يسلكه فى عذاب . وهذا من المسموع لا القياسى ، وهكذا فى كل ما يحذف فيه الحرف عند التعدية .

وجاءت التعدية بحذف حرف الجر أيضًا فى قول السخاوى : « والضمير فى : ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين:٣] ، منصوب راجع إلى الناس ، وفيه وجهان : أن يراد كالوا لهم أو وزنوا لهم فحذف الجار وأوصل الفعل كما قال :

---

(١) المفضل ١/ ٤٢، ٤١

(٢) اللسان ١٠/ ٤٤٢ «سلك» .

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر [(١)]

بمعنى جنيت لك . أو يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة ، والمضاف هو المكيل والموزون .

ومن أمثلة السخاوى أيضًا : ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف:١٦] ، نصب بحذف حرف الجر ؛ أى : على صراطك [(٢)] كقوله : الكامل .

..... **كما عسل الطريق الثعلب** [(٣)]

أى عسل فى الطريق ، والعسلان : ضرب من السعى » [(٤)] .

وليس من قليل الأمثلة السابقة تعليق السخاوى على بيت الفرزدق :

كمدحة جرول لبنى قريع إذا من فيه أخرجها اللسانا

الهاء فى أخرجها للمدحه ، والتقدير : إذا أخرجها باللسان من فيه ، فحذف الجار فتعدى الفعل فنصب [(٥)] .

فالفعل «أخرج» يتعدى لمفعول واحد ، مثل : أخرج الكفارُ المسلمين من مكة ، فإذا قلنا بصواب ما قاله السخاوى فى تبرير بيت الفرزدق ، لصحَّ قولنا : أخرج

---

(١) البيت من الكامل ، غير منسوب فى الخصائص ٣/ ٤٧٠ ، شرح التصريح ١/ ١٥١ .
الأكمؤ جمع كمأ ، وهو واحد الكمأة وهو نوع كبير من النبات . العساقل جمع عسقول وهو نوع صغير أبيض من الكمأة . وبنات أوبر : نوع رديء أسود يشبه القلقاس أو اللفت . والبيت لحال تمثيل من أُغرى على الطيب فعدل إلى الخبيث ثم رجع يتندم .

(٢) الكشاف ٢/ ٥٦ أنه انتصب على الظرف ، والرأيان فى التبيان ١/ ٥٥٩ .

(٣) تمام البيت لذ بهر الكف يعسل متته / فيه ... ... » ويروى فى العديد من المصادر «لدن» مكان «لذ» وهو لساعدة بن جؤية فى ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ .

(٤) انظر : اللسان ١١/ ٤٤٦ (عسل) .

(٥) سفر السعادة ٢/ ٧٠٦ والمفضل ١/ ٤٢٤ .

الكفارُ المسلمين مكةَ ، وهو لا يصح ، ولا يُفهم معناه ، كما لا يُفهم معنى بيت الفرزدق إلا تلميحا . الأمر لا يعدو عندى أن تكون ضرورة الشعر والقافية ألجأت الفرزدق إلى نصب «اللسان» وحذف حرف الجر . فهو منصوب على نزع الخافض أو لعله لحن منه ، ظن أن [أخرج] يتعدى لمفعولين ، واللحن وارد حتى فى عصور الاحتجاج [١] ، ويقول ابن مالك فى تعدية الفعل اللازم بحرف الجر : ويصح نصب الاسم المجرور بشرط حذف حرف الجر ، وهذا مقصور على النقل ، أى : على السماع .

وما فعله الفرزدق يصح على قول الأخفش الأصغر ، الذى يجيز قياسه حذف حرف الجر إذا علم الحرف المحذوف ومكانه .

قال ابن عقيل : « ومذهب الجمهور أنه ينقاس حذف حرف الجر مع غير(أنَّ) و(أنْ) يقتصر فيه على السماع ، ذهب أبو الحسن على بن سليمان البغدادى ، وهو الأخفش الصغير ، إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا ، بشرط تعين الحرف ، ومكان الحذف ، نحو : بريت القلم بالسكين ، فيجوز عنده حذف الباء فتقول : بريت القلم ، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف ، نحو : رغبت فى زيد ، فلا يجوز حذف (فى) ؛ لأنه لا يُدرى حينئذ هل التقدير : رغبت عن زيد أو : فى زيد . كذلك إذا لم يتعين مكان الحذف لم يجز ، نحو : اخترت القوم من بنى تميم ، فلا يجوز الحذف ، فلا تقول : اخترت القوم بنى تميم ، إذ لا يُدرى هل الأصل : اخترت القوم من بنى تميم ، أو : اخترت من القوم بنى تميم » [٢] . الأصوب هو رأى الجمهور ، وأن يقتصر فى ذلك على السماع فحسب [٣] . وهو ما أميل إليه .

---

(١) انظر : حول ورود أمثلة للحن فى ذلك العصر : فصول فى فقه العربية صـ٩١ وما بعدها وأزاهير الفصحى صـ د . مسعود ط . دار المعارف .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٥٣٩

(٣) بالتفصيل فى : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٨ ـ ٢٠٩٥ ، شرح الشذور صـ٤٥٥ وما بعدها ، النحو الوافى ٢/ ١٦١، ١٦٠ .

وحول مجيء التعدى فى صيغة الثلاثى «فَعَل يفعل» نجد للسخاوى تفصيلا حيث يقول : « الأفعال الثلاثية المضعفة على ضربين ، أحدهما يتعدى ، والآخر لا يتعدى . فأما مالا يتعدى فيجيء على مثالين : (فَعَل و(فَعَل) وليس فيه (فَعُلَ) . وسبيل مستقبل ، (فَعَل) أن يجيء على (يفعل) نحو فرَّ يفرُّ يقرُّ وحن يحنُّ وعلى (يفعُل) ، نحو : شكَّ يشُكُّ . . وسبيل مستقبل (فَعلَ) أن يجيء على (يفعَل) مثل لجَّ يَلَجُّ وضنَّ يضَنُّ . . وأما ما كان متعديا فإنه إذا كان على (فَعَل) بفتح العين يجيء المستقبل على (يَفعُل) بقياس ، نحو : شدَّه يشدُّه وعقه يعقه وما أشبهه ، وليس فى كلام العرب فعل ثلاثى مضاعف متعد على (يفعل) بالكسر إلا قولهم يَحبُّه ، وهو قليل لا تستعمله العرب وإنما الأكثر فيه الأفصح : أحبَّه يُحبُّه . وما كان على(فَعل) فهو كغيره أيضًا ، نحو : عضَّه يَعضُّه وبرَّه يبرَّه »[1] .

فما كان من الثلاثى على (فعل يفعُل) يأتى متعد عند العرب ، وإذا أردنا أن نعدى فعلا ثلاثيًا لازما ، أمكننا ذلك بتحويله إلى تلك الصيغة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ومن وسائل التعدية التى ذكرها السخاوى ، التعدية بالتضمين ، أى : تضمين فعل معنى فعل آخر ، فيعدى بتعديته ، وذلك مثل : « ضمن سأل معنى دعا فعدى تعديته ، كأنه قال دعا داع فعدى تعديته ، كأنه قال دعا داع » ، من قوله تعالى : ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج:١] .

فالفعل (سأل) يتعدى بنفسه أصلا ، نحو : سأل العبد ربه ، والفعل (دعا) يتعدى أحيانا بنفسه ، وأحيانا باستخدام حرف الباء فهاهنا عُدّى (سأل) بالباء ، لتضمنه معنى (دعا) .

---

(١) ينظر : المفضل ١/ ٤٢٤ وما بعدها ، سفر السعادة ٢/ ٥٩٦ ،٥٩٥ .

مثل ذلك قوله : ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢] ، فقوله : ﴿مَيْتًا﴾ إمَّا حال من لحم أخيه أو من الأخ ، وعدى كره بإلى فى قوله : «وكره» وبنفسه هاهنا ؛ لأنَّ القياس تعديته بنفسه قبل التنقيل؛ تقول : كرهت الشيء وكرهته غيرى ، وأمَا تعديته بإلى فإجراء لكره مجرى بغض .

فتعديه «كره» بحرف الجر «إلى» بسبب تضمينه معنى الفعل «بغض» الذى يتعدى بذلك الحرف .

ومن أمثلة التعدية بالتضمين أيضا : ضمن تظاهر معنى تباعد فعدى بتعديته» .

لفظ الآية الكريمة : ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ .

[الأحزاب:٤]

والفعل «ظاهر» جاء فى القرآن الكريم متعديا بالحرف «من» ، لأنه مضمن معنى الفعل (باعَد) الذى يتعدى بذلك الحرف .يقول ابن منظور : « فكان قوله ظاهر من امرأته أى : بعد واحترز منها ، كما قيل : آلى من امرأته ، لما ضمن معنى التباعد عدى بمن .

ونحو : قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة:٢٦] ، وضرب المثل اعتماده وتصييره كقولك : ضربت الطين لبنا والفضة خاتما ، فهو يتعدى إلى مفعولين [(١)] .

فالفعل «ضرب» فى الأصل يتعدى إلى مفعول واحد ، كما هو معلوم ، ولكن لما ضمن معنى التصيير ، أصبح يتعدى إلى مفعولين ، مثل الآية الكريمة . ومثله قوله : ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾ [الكهف:٣٢] ، ورجلين مفعولان لا ضرب ، وجعلنا معناها صبر ، كقولك ضربت الطين لبنا .

---

(١) المفصل ١/ ٤٢٦ وينظر : تفسير السخاوى صـ ١٢٧ تحقيق / د . أحمد طه وهبه ـ دار العلوم الفيوم .

وكذلك : جاء وأتى يستعملان بمعنى فعل فيعديان تعديته .

لفظ الآية الكريمة : ﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان:٤] ، يعنى أتوا بظلم وزور ، فالفعل «جاء» اللازم ، عندما ضُمن معنى «فعل» أصبح متعديا مثله .

ولكننا لا نسلم للسخاوى فى مثل قول : « وعدى تفعلوا بإلى لأنه فى معنى تسدوا » .

لأن لفظ الآية الكريمة : ﴿إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب:٦] فالفعل «تفعلوا» متعد بنفسه إلى «معروفا» ، وليست تعديته بحرف الجر ، وإنما الجملة على التقديم والتأخير : إلا أن تفعلوا معروفا إلى أوليائكم .

وقريب من ذلك قوله : « وعدى يستحبون بعلى ضمنها معنى يؤثرون ، كقوله : ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى:١٦] ، ومتى كان موضع الضلال بعيدا كان الظفر بها أبعد » .

لفظ الآية الكريمة : ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم:٣] ، فلفظ : ﴿يَسْتَحِبُّونَ ﴾ متعد بنفسه للفظ ﴿ٱلْحَيَوٰةَ ﴾ ، ولم يتعد بحرف الجر ﴿عَلَى ﴾ .

ومن الأمثلة المختلف فيها بين النحاة ، وما ذكره السخاوى فى قوله : ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ﴾ [التوبة:١٠١] ، أى : بأعيانهم نحن نعلمهم قال بعض النحويين : علم هاهنا بمعنى عرف ؛ لأنها تعدت إلى مفعول واحد ، وعليه إشكال وهو أن الله تعالى لا يقال فى علمه معرفة ؛ لأن التعرف يستدعى تقدم جهل ويستدعى بحثا حتى يحصل به المطلوب [(١)] . وقد أخذ على القاضى أبى بكر بن الباقلانى فى قوله فى حدالعلم : إنه معرفة المعلوم على ما هو به ، فقيل له : العلم أعم من المعرفة وعلم الله ليس بمعرفة

(١) الفروق اللغوية صـ٨٢، ٨١ .

فلا يدخل فى حدك . ومثل فى حدك . ومثل هذه الآية قوله فى الأنفال : ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال:٦٠] .

وهاهنا عدة أمور- **أولها** : قولهم بأن «علم» ما دام قد تعدى إلى فعل واحد فهو بمعنى «عرف» ، هذا مع أن «علم» يتعدى أحيانا إلى مفعول ، نحو : علمت الشىء أعلمه علما [(١)] . وأحيانا يأتى متعديا إلى مفعولين ، نحو : علمت الرجل أمينا . ولكن أكثر النحاة يرى أن إن العلم يتعدى إلى مفعولين ، ليس لك إلا الاقتصار على أحدهما ، إلا أن يكون بمعنى المعرفة ، كقوله تعالى : ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ أى : لا تعرفونهم الله يعرفهم ، وإنما كان ذلك كذلك لأن لفظ العلم مبهم ، فإذا قلت : علمت زيدا ، فذكرته باسمه الذى يعرفه به المخاطب لم يفد ، فإذا قلت : قائما ، أفدت ؛ لأنك دللت بذلك على أنك علمت زيدا على صفة جاز ألَّا تعلمه عليها مع علمك به فى الجملة ، وإذا قلت : عرفت زيدا ، أفدت لأنه لمنزلة قولك : علمته متميزا من غيره ، فاستغنى عن قولك متميزا من غيره لما فى لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين فى الموضع الذى يكون فيه جملة غير مبهمة ، ألا ترى أن قولك : علمت أن لزيد ولدا ، وقولك : عرفت أن لزيد ولدا؛ يجريان مجرى واحد» [(٢)] .

والدليل على أنهما يجريان مجرى واحد فى أكثر السياقات ، دون النظر إلى تعديته إلى مفعول أو مفعولين قوله تعالى : ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا ﴾ [الجاثية:٩] ، وقوله تعالى : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة:١٠] ، وقوله : ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن

---

(١) اللسان صـ٤١٧ (علم) .

(٢) الفروق اللغوية صـ٨٢ ، ٨١ ، نقل هناك قول الزهرى الذى يقول فيه : إن المعرفة أخص من العلم فكل معرفة علم ، وليس كل علم معرفة .

تَعْلَمُهُمْ ﴾ [النساء:١١٣] ، وكذلك : ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ﴾ [هود:٤٩] وغير ذلك كثير .

فليس هناك حاجة لتأويل العلم بمعنى المعرفة لمجرد أنه تعدى لمفعول واحد ، ولكن المعنى اللفظ متوقف على السياق الذى ورد فيه ، والمعنى المراد منه ، فأحيانا يكون العلم أشمل من المعرفة ، وفى سياقات أخرى يتساوى مدلول اللفظين . وإن كان لفظ المعرفة لا يأتى أشمل من العلم ، فكما يقول ابن القيم ~ بعد أن تحدث عن الفارق بين اللفظين : « واختار سبحانه لنفسه اسم «العلم» وما تصرف منه ، فوصف نفسه بأنه عالم وعليم وعلام وعلم ويعلم ، وأخبر أن له علما ، دون لفظ «المعرفة» فى القرآن ومعلوم أن الاسم الذى اختاره الله لنفسه أكمل نوعه المشارك له فى معناه ، ومن هاهنا تدرك أن هؤلاء القوم قد أخطؤوا حين رجحوا اصطلاح المعرفة وأكثروا الدندنة حوله ، وإنما جاريناهم فى ذلك خروجا من الخلاف ، وحرصا على المعانى المباركة الصائبة الكثيرة التى وصفوا بها العارفين [(١)] .

وقد يكون الفعل واحدا ، ولكن يختلف معناه تبعا للحرف الذى يأتى معه للتعدية ، وهذا مشهور معروف فى العربية ، يقول السخاوى : « نصره بمعنى منعه ، وأكثر ما يأتى معدى بمن ونصره بمعنى قواه وأكثر ما يعدى بعلى [(٢)] .

ونحوه : « يقال : سلم أمره إلى الله وأسلمه ، وقد عداه هاهنا بإلى ، وعداه بالام فى قوله : ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران:٢٠] ؛ لأن المراد عندما يعدى باللام أنه جعل وجهه أى : ذاته خالصة لله ، وأما تعديته بإلى فكقولك : سلمت المال إلى زيد [(٣)] .

---

(١) تهذيب مدارك السالكين لابن قيم الجوزية صـ٨٥ ، ويقصد بقوله « هؤلاء القوم » أهل السلوك والتصوف .

(٢) تفسير سورة هود ١١/ ٣٠ ، وانظر : اللسان ٥/ ٢١١ ، ٢١٠ (نصر) .

(٣) لقمان صـ٢٢ ، المفضل ٢/ ٩٩٣ .

ويقول السخاوى : « ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦] ، فحذف الباء ووصل الفعل فصار ما يؤمرونه ، ثم حذف الضمير المنصوب ، وحذفه مطردُ ، كقوله : ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان:٤١] ، وقيل : إن «أمر» يتعدى إلى مفعولين والمفعول الثانى هو المضمر ولا يحتاج إلى تقدير الباء ، ومثل هذا فى قوله :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب [(١)]

وبمناسبة الحديث عن التعدية ، فإن السخاوى يرى أن تعديه الفعل بنفسه أقوى من تعديته بالحرف ؛ وذلك فى قوله : ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف:١٢] ، وقوله : تركبون ، يقال : ركبت الدابة وركبت عليها ، وغلب هاهنا المتعدى بنفسه لأنه أقوى» .

وقوله : « دخلت اللام فى لربهم لضعف عمل الفعل لتقدم معموله ، ومثله : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٢] ؛ كما تدخل فى معمول اسم الفاعل والمصدر لضعف عملهما » .

وليس هذا إلا ترديد لقول النحاة بأن الفعل المتعدى أقوى من اللازم ، وأن اللازم يحتاج إلى الحرف ؛ لأنه لا يقوى على التعدية بنفسه . وفى نفسى شىء من هذا ، فمرد التعدية واللزوم أصلا إلى ما تكلمت به العرب ، أما القوة والضعف فمردهما إلى المعنى المراد ، وربما كانت تعدية بحرف الجر أقوى فى المعنى من تعديته بنفسه ، وذلك مثل قول السخاوى فى موضع آخر : « وإنما عدى أتوا بعلى لأن إتيانهم الوادى كان من فوق ، أو لأنه يراد قطع الوادى وبلوغ آخر؛ يقال : أتى على الشىء

---

(١) البيت من البسيط ينسب للعباس بن مرداس السلمى ، وهو فى ديوانه ق ٥ صـ٤٦ ، وينسب لخفاف ابن ندبة السلمى وهو كذلك فى شعر خفاف بن ندبة ص ٣٤ صـ ١٢٦ ، وينسب لعمرو بن معد يكرب فى معجم شواهد العربية ١/ ٦١ وغيره ، وينسب البيت أيضا لإياس بن نوسى المعروف بأعشى طرود فى مشاهد الإنصاف صـ٩ ، وينسب أيضا لزرعة بن السائب فى الخزانة ١/ ٣٤٣ .

إذا أكمله ، وكان سليمان قد أراد أن ينزل عند منقطع الوادى ، وإلا فما داموا ، فوق داموا فوق البساط لا يتأذى به النمل ولا غيره من الحيوانات .

فالفعل «أتى» متعد بنفسه ، كما هو معروف ، ولكنه جاء فى الآية الكريمة متعديا بالحرف ، لأنه فى المعنى ، وألصق بالدلالة المطلوبة .

وقريب من ذلك قوله : « فإن قلت : ما الفرق بين الاستجابة فى الآية وبينها فى قول الشاعر :

وداع دعانا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب [(١)]

حيث عدى فى الآية باللام وفى قول الشاعر بغير لام ، قلت : إذا عدى باللام فالمراد استجابة المدعو ، فيكون معنى قوله : لم يستجيبوا لك ، أى : لم يستجيبوا لأجلك ، وإذا عدى الفعل بنفسه ، كما فى قول الشاعر فلم يستجبه ، جاز دخول اللام وحذفها ، تقول : استجاب الله دعاك ، ولا يكاد يقال الله لك دعاك . فإن قلت : فالاستجابة تقتضى دعاء ولا دعاء هاهنا ، قلت : قوله فأتوا بكتاب استدعاء للإجابة [(٢)] .

فاللام إنما جاءت مع الفعل ، لغرض بلاغى ، سيفوت لو عدى الفعل بنفسه ، مع أن ذلك جائز فى اللغة .

وبنفس الأسلوب الذى تكلم به السخاوى الحرف فى الآيتين السابقتين ،

يمكننا أن نقطع الإشكال ، فيما شك فيه السخاوى بقوله : ردف لكم ردف يتعدى بنفسه ، ولا يجوز دخول اللام على المفعول المتأخر من فعل متعد ، وزيدت اللام فى لكم كزيادة الباء فى قوله : ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة:١٩٥] ، وقد تعدى بمن

---

(١) البيت من الطويل ، لسعد بن كعب الغنوى ، آمالى ابن الشجرى ١/ ٩٥ .

(٢) الكشاف ٣/ ١٧٣ : هذا الفعل يتعدى إلى الدعاء بنفسه وإلى الداعى باللام ، ويحذف الدعاء إذا عدى إلى الداعى فى الغالب .

كقول الشاعر :

فلما ردفنا من عمير وصحبه تولوا سراعا والمنية تعنق

أو ضمن ردف معنى فعل يتعدى باللام نحو دنا »[١] .

فهو يقول : إن الأصل أن يقال : ردفكم ، دون فصل بين الفعل (ردف) وبين مفعوله ، لأن الفعل يتعدى بنفسه ، فحكم بزيادة الحرف ، أو بالتضمين . وعلى الرغم من أن لكل من التأويلين وجها من الصواب ، إلا أننى أرى أن اللام إنما جاءت لإضافة دلالة للفعل (ردف) ، وهى دلالة الاختصاص ، فالكفار يسألون عن القيامة : ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٧١﴾ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل:٧١، ٧٢] ، فالإجابة بأن ما تسعجلونه يترصدكم أنتم ، فعلام تسألون ، وبم تستعجلون؟

ومن الأمثلة التى لا أوافق السخاوى فيها ، قوله : ومكروا لا يتعدى وإنما نصب السيئات ؛ لأنه نعت مصدر محذوف ، أى : مكروا المكرات السيئات لقوله : ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣] .

فالفعل «مكروا» تعدى لنصب «السيئات» ، وفى تقدير السخاوى أن ذلك بسبب حذف المصدر المنعوت «المكرات» ، وإذا قلنا بتقدير السخاوى فلفظ «مكروا» متعد ، ولفظ «المكرات» مفعول به أيضًا ، وليس مفعولا مطلقا حتى يصح ما قاله السخاوى .

ومن الأمثلة التى تحتمل القول بالتعدى واللزم ، وقول السخاوى : ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء:١٦٠] ، يجوز أن يكون متعديا وكثيرًا مفعولا به ، أى

(١) البيت بدون نسبه فى مشاهد الإنصاف صـ٨٦ ، ٨٥ ، أعنق ، أى : سار سيرا سريعا سهلا ، يقول : فلما دنونا من عمير وأصحابة للحرب أدبروا مسرعين والموت يسرع خلفهم من جهتنا .

وبمنعهم كثيرا عن الإيمان ، وأن يكون صد لازما ، ويكون كثيرا نعتا لمصدر محذوف والتقدير : وبصدهم كثيرًا حرمت عليهم محرمات كثيرة لظلمهم وكذبهم »[١] .

(١) ينظر : تفسير السخاوى صـ١٥٠ وما بعدها تحقيق / د . أحمد طه وهبه ــ دكتوراه ، دار العلوم الفيوم .

المبحث الخامس عشر
الخلاف فى (كلا)

كلام حرف ردع وزجر يفيد معنى «لا» يقول السخاوى «كلا» حرف ولست فعلا [١] يقول ثعلب : كلا فى القرآن الكريم فى موضع لا ، ولا يوقف عليها فى جميع القرآن لأنها جواب [٢] .

قال النحويون : « كلام ردع وتنبيه عن الخطأ فيه قال الله تعالى : بعد قوله : ﴿أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّآ﴾ [الفجر:١٦، ١٧] أى ليس الأمر كذلك؛ لأنه قد يوسع على من من لا يكومه من الكفار وقد يضيق على الأنبياء والصالحين [٣] .

وقال سيبويه : « وأمّا كلا ، فردع وزجر [٤] » .

وقد اختلف النحاة فى كونها مركبة أم بسيطة ، فذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ، ثم اختلفوا : فذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ضمت إلى(لا) التى للرد فجعلتها كلمة واحدة ، وشددت اللام لتخرج الكاف من معناها التشبيهى ، وإلى هذا الرأى ذهب محمد بن العريف [٥] أيضًا وهذه دعوة لا دليل عليها [١] .

---

(١) ينظر : المفصل ٣/ ٤١٩ .

(٢) التذكرة ١/ ٥٣٠

(٣) ينظر : الكتاب ٤/ ٢٣٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٦ .
وأسرار النحو لابن كمال باشا صـ٢٨٧ ، معانى الحروف للرمانى صـ١٢٢ ، شرح النموذج صـ٢٠٧ ، شرح الكافية ٢/ ٤٠١ ،٤٠٢ .

(٤) الكتاب ١/ ٣١٢ ، ٤/ ٢٣٥ ، وانظر : الصحاح صـ٢٢٢٦ .

(٥) هو : الحسين بن الوليد بن نصر ، المعروف بابن العريف أديب نحوى أخذ العربية عن القرطبة وغيره ، وسمع من ابن رشيق ، وأبى طاهر بمصر ، ثم تولى بطليطلة ٣٩٠هـ ، من تصانيفه : شرح الجمل . معجم الأدباء ١٠/ ١٨٢ ، كشف الظنون صـ ٦٠٤ .

وذهب آخرون إلى أنها مركبة من الفعل «كل» و«لا» وهذه دعوى لا دليل عليها ـ أيضًا ـ إِنَّ (كَلَّ) لم يأت لها معنى فى الحروف ، فلا سبيل إلى إدعاء التركيب [٢] .

وحكى السخاوى رد أبي على الفارسى على هذا الرأى بقوله : فالقول فى ذلك أن كلا يكون حرفا كما قال سيبويه ، ومعناه ارتدع وانزجر ، ألا ترى أنه لا يتعاقب عليه التعريف ، والتنكير اللذان يتعاقبان فى «صه» و«مه» ونحو ذلك . وتضمن معنى الفعل يدل على أنه ليس بحرف . ألا ترى أن فى «أما» معنى الفعل وهو ــ مع ذلك ـ حرف ويدل على تضمنه معنى الفعل لزوم الفاء له ، والفاء لا تدخل إذا لم تكن عاطفة إلا بمعنى فعل يتقدمها ، ويكون فى موضع الجواب ، كما تكون حروف الفعل المحض .

ورد السخاوى كلام الفارسى بقوله والذى قاله يبطل وإنما كانت كلا حرفا ، لأنها بمعنى : لا ، أى : ليس الأمر كذلك » [٣] .

ويفهم من النص السابق أنهما يتفقان مع إمام النحاة سيبويه . فى أنه بسيط ويردون كلام الكوفيين الذين زعموا أنه مركب من الفعل كل ، ولكنهما يختلفان فى التعليل فيذهب السخاوى أنه إلى بمعنى لا . بينما يرى الفارسى أن تضمنه معنى الفعل لا يخرجه عن كونه حرفًا بسيطًا .

وقال ابن الحاجب : « ويجوز أن تكون اسمًا بنى لموافقته الحرف لفظًا ، وعند غيره حرف ، وكونها للتحقيق لا ينافى الحرفية كإنّ » [٤] .

وهو حرف يفيد الردع والزجر .

---

(١) ينظر : النكت الحسان صـ٢٨٧ ، المغنى ١/ ١٦٠ ، ارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٢ ،النمالّ .

(٢) الجنى الدانى صـ٥٧٩ .

(٣) ينظر : المفضل للسخاوى ٣/ ٤٢٠ ،٤١٩ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ٤٠٠ ، أسرار النحو لابن كمال باشا ١/ ٣١١ .

ويرى الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرًا فيها ، ثم زادوا معنى ثانيًا .

ولكنهم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال :

أحدها : قول الكسائى ومتابعيه ، قالوا : بمعنى حقًا [١] .

الثانى : ابن أبى حاتم ومتابعيه قالوا : تكون بمعنى « ألا » الاستفاحيه .

الثالث : النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا : تكون حرف جواب بمنزلة نعم ، وتبعهم ابن الأنبارى [٢] .

وذهب عبدالله بن محمد الباهلى إلى أنها تكون على وجهين :

أحدها : أن تكون ردًا للكلام قبلها ، فيجوز الوقف عليها وما بعدها استئناف [٣] ويرى ثعلب أنه فى موضع لا و يوقف عليه فى جميع القرآن لأنه جواب [٤] .

الثانى : أن تكون صلة للكلام فتكون بمعنى « أى » وقيل : هي بمعنى سوف عند الفراء ، وأبى عبدالرحمن اليزيدى ، وقال محمد بن أحمد بن واصل : « كلا » بمعنى القسم فى بعض المواضع ، قالوا : وكذلك لها معنى كبير فى معنى الاتعاظ [٥] .

وجوز الزمخشرى كونه حرف ردع وجوز تنوينه ـ أيضًا- كما فى « سلاسلا » ورده أبو حيان : بأن « سلاسلا » اسم يصح تنوينه فرجع به إلى أصله ، وقيل : جاز

---

(١) كذلك ذهب إليه الخليل بن أحمد ، ونصر بن يوسف تلميذ الكسائى ، ومحمد بن أحمد بن واصل .
ينظر : التذكرة ١/ ٥٣٠ ، أسرار النحو لابن كمال ياشا صـ٣١١ ، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٩٢ ، المعجم فى النحو والصرف صـ١٦٠ ، النكت الحسان صـ٢٨٧ .

(٢) الجنى الدانى صـ٥٧٧ ، شرح الكافية ٢/ ٤٠٠ ، أسرار النحو صـ ٣١١ .

(٣) النكت الحسان صـ٢٨٧ ، الجنى الدانى صـ٥٧٧ ، الرضى ٢/ ٤٠٠ .

(٤) التذكرة١/ ٥٣٠ ، ابن يعيش ٩/ ١٩ .

(٥) ينظر : الجنى الدانى صـ٥٧٧ ، الرضى على الكافية ٢/ ٤٠٠ ، النكت الحسان صـ٢٨٧ .

تنوينه ـ أى : كلا على لغة من يصرف مالا ينصرف [١] .

كلا فى القرآن بين الابتداء بها والوقف عليها :

فى قراءَة قرئ : ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ﴾ [مريم:٨٢] بالتنوين إما على أنه مصدر كَلَّ إذا أعيا ، أى : كلوَّا فى دعواهم وانقطعوا ، أو من الكلِّ وهو الثقل ، أى : حملوا ثقلا [٢] .

كلا فى القرآن الكريم على ضربين : على معنى الرد للأول بمعنى «لا» وعلى معنى » ألا « التى للتنبيه يستفتح بها الكلام .

وقال الفراء «كلا» حرف رد يكتفى بها كنعم وبلى ، وتكون صلة لما بعدها ، كقولك كلا ورب القرآن ؛ لأنها جواب ، وقال بعضهم : يوقف عليها فى جميع القرآن؛ لأنها بمعنى انته إلا فى موضع واحد ، وهو قوله تعالى : ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾ [المدثر:٣٢] والراجح فيها أنها تكون ردًا لكلام قبلها بمعنى «لا» ، وقد تكون تنبيها كـ«ألا» و«حقا» ويحسن الوقف عليها إذا كانت ردًا بمعنى : ليس الأمر كذلك ، ولا يحسن الوقف عليها إذا كانت تنبيها بمعنى «حقا» و«ألا» ، ولا يحسن الوقف قبلها ولا الابتداءُ بما بعدها إذا كانت وصلة الكلام [٣] .

وقال الزجاج : « كلا ردع وتنبيه وقد تجيء بعد الطلب لنفى إجابة الطالب ، كقوله تعالى : ﴿أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ﴾ [المؤمنون:١٠٠] ، وقيل : بل هى للردع والاستفتاح ، وذلك لكسرة همزة إِنّ [٤] بعد هاء وتكون بمعنى «نعم» نحو قوله ﷻ : ﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الشعراء:٦١، ٦٢] ،

---

(١) الكشاف ٣/ ٤١ ، المغنى ١/ ١٦٢ .

(٢) المحتسب لابن جنى ٢/ ٤٥ ، الد المصون ٧/ ٦٣٨ ، البحر المحيط ٧/ ٢٩٦ .

(٣) ينظر : شرح ابن يعيش ٩/ ١٦ ، النكت الحسان صـ٢٨٧ ، الارتشاف ٣/ ٢٦٢ .

(٤) من الآية(٦١ ، ٦٢) سورة الشعراء .

وذلك لكسر «إن» ولأن «نعم» بعد الخبر بعد خب للتصديق ، وقد يمتنع كونها للزجر ، بل للقسم كقوله تعالى : ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ ؛ إذ ليس قبلها ما يصح رده خلافا للطبرى وجماعة .

واستعمالها بمعنى حقا كقوله تعالى : ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾ [العلق:١٩] .

وحينئذٍ لا يجوز الوقف عليها؛ لأنها تكون مرتبطة بما قبلها وبما بعدها . أما استعمالها بمعنى (ألا) فكقوله فى سورة الشعراء لكنها فى كل هذه استعمالات خرج عن كونها للردع والزجر والامتناع . الذى يؤديه حرف (لا) فى المنع والكف [(١)] .

وقد تتبعت أى القرآن فوجدت أنها لا تخرج عن معنى الردع .

هذا : ولا يجوز أن ينون حرف الردع غير أن تنوينه جاء فى قراءة شاذة حكاها ابن جنى فى المحتسب ، وأبو حيان فى البحر المحيط ، والسمين الحلبى فى الدر المصون سبق بيانها .

فى قوله تعالى : ﴿كَلَّاۢ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ بتشديد اللام مع التنوين . على أنه من الفعل كل بمعنى أعيا وضعف وعليه فينبغى أن تكون (كلا) هذه مصدرًا كقولك : كل السيف كلاً ، فالمعنى : كَلَّ هذا الرأى والاعتقاد كلا ، أى ضعفًا لهذا الرأى الذى اعتقده الكفار فى ربهم العظيم سبحانه وتعالى : وبهذا يجوز الوقف عليها ثم يستأنف قوله : ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ فالوقف عليها من حيث كان (كلا) منصوبا بفعل مضمر ، لا من حيث كان زجرًا وردًا وردعًا حكاه ابن جنى [(٢)] ولكن السخاوى لم يعجبه هذا الرأى ورده عليه فيما سبق . وقد ذكرت ده هو وأبو على الفارسى [(٣)] .

---

(١) ينظر : الكشاف ٣/ ٤٠ ، ٢٠٣ ، ٣٠٣ ، ٤/ ٦١٠ ، ٦٤٨ ، ٧١٦ ، ٧٢٠ ، ٧٥١ ، ٧٧٧ ، ٧٩٢ ، ٦٨٤ .

(٢) المحتسب ٢/ ٤٥ بتصرف .

(٣) المفضل ٣/ ٤٢٠ .

المبحث السادس عشر
نوع الإضافة فى أفعل التفضيل

اختلف النحاة فى إضافة أفعل التفضيل ، هل هى محضة أو غير محضة فى قولك : مررت برجل أفضل الناس ؟ فنعت رجل « بأفضل الناس » دليل على أن إضافتها غير محضة ؛ إذ لو كانت معرفة لم يجز ذلك ، والذى زعم أن إضافتها محضة خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة بالنكرة وذلك باطل؛ لأن البدل بالمشتق يقل . وذلك أن البدل على نسبة الاستئناف ، أى : استئناف عامل فى التقدير يلى العامل ، والصفة المشبهة لا تلى العامل إلا بشروط وليس هذا مما فيه الشروط ، وكون العرب تقول : مررت برجل أفضل القوم ، كثيرًا دليل على أنه نعت وليس ببدل . إذ لو كان بدلا لما كان ذلك كثيرًا فثبت أن إضافتها غير محضة [(١)] . وقد ذكر السخاوى هذه المسألة ولم يرجح رأيا على آخر .

قال ـ رحمه الله تعالى : « وإذا قلت : « مررت برجل أفضل الناس » كان المضاف نكرة عند الأكثر ، وإن كنت قد أضفته إلى معرفة لأن هذه الإضافة بمعنى الانفصال ، والتقدير من الناس ، وهذا قول أبى على ومن تابعه .

وقال الكوفيون : « متى أضيف بمعنى (من) فهو نكرة ، ومتى أضيف بمعنى (اللام) فهو معرفة .

وقال البصريون : « متى أضيف إلى المعرفة فهو معرفة على الإطلاق ، وفى كل حال ، ومتى أضيف إلى نكرة فهو ... » [(٢)] .

---

(١) ينظر : شرح الجمل ٢/ ٧٢، ٧١ .

(٢) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٧ .

وعلى نحو ما سبق يكون الخلاف على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه [١] وأكثر النحاة ، واختاره ابن مالك [٢] ، وابن عقيل [٣] أن الإضافة فى نحو : مررت برجل أفضل الناس ، إضافة محضة . قال : ودليلهم فى ذلك : أنّ الحامل على اعتقاد عدم التمحض فى إضافة الصفة إلى معرفة مرفوعها ومنصوبها وقوع الأول فيها موقع الفعل ، ووقوع الثانى موقع مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه ، وأفعل المضاف بخلاف ذلك ، فلم يجز اعتقاد كون إضافته غير محضة ، وأيضًا فإن المضاف إليه أفعل التفضيل لا يليه مع بقاء المعنى المفاد بالإضافة إلا بالإضافة ، فكان كغلام زيد ، ولا خلاف فى تمحض غلام زيد ، فكذا إضافة أفضل القوم وشبهه ؛ ولأن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا ينعت إلا بمعرفة ، ولا ينعت به إلا معرفة ، ولا تدخل عليه (رُبَ) ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولا ينصب على الحال إلا فى نادر من القول ، ولو كانت إضافته غير محضةٍ لكان نكرة ولم يمتنع وقوعه نعتا لنكرةٍ ولا منعوتًا بها ، ولا مجرروًا (بربّ) ولا مجموعًا فيه بين الألف واللام والإضافة ، ولا منصوبا على الحال دون استندار [٤] .

واستند إلى قول سيبويه قال فى الكتاب : « وتقول : هو خيرُ الناس رجُلٍ فى الناس ، وأفره عبد فى الناس ، لأن الفاره هو العبد ، ولم تُلق أمره ولا خيرًا على غيره ، ثم تختص شيئًا ، فالمعنى مختلف وليس هنا فصل ولم يلزم إلا ترك التنوين ، كما أن عشرين وخيرًا منك لم يلزم فيه إلا التنوين ، ولم يدخلوا الألف واللام ، كما لم

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ٤٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢٩ ، التذييل ٥/ ٩٢ ، المساعد ٢/ ٢٣٢ ، الأشمونى٢/ ٢٤٢ .

يدخلوه فى الأول ، وتفسيره تفسير الأول ، وإنما أرادوا أفرهُ العبيد ، وخير الأعمال ، وإنما أثبتوا الألف واللام فى قولهم أفضل الناس؛ لأن الأول قد يصير معرفة ، فأثبتوا الألف اللام وبناء الجميع ولم ينون ، وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين [١] .

المذهب الثانى :

مذهب الكوفيين وتبعهم أبو على الفارسى ، وابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه أيضًا [٢] أن إضافته غير محضة . واستدلوا على ذلك بأن إضافته لو كانت محضة كان إمّا بمعنى اللام أو بمعنى من ، فإن كان الأول كان إضافته غير محضة ؛ لأن غير المنصرف وإن لم يكن التنوين فيه ظاهرًا كان مقدرًا بدليل نصبه للتمييز من غير تنوين ، ولا ما يعاقبه ، وإذا كان مقدرًا كان فاصلاً فى التقدير .

وإن كان الثانى كانت (من) فى حكم المنطوق به ، وإنما حذفت من اللفظ تخفيفًا فيكون الفصل بها أقوى ثم الفصل بالتنوين المراد فلا يكون معرفا ، ولا يقال : لو كان تقدير (من) مانعا من التعريف لمنع فى نحو : (ثوب خزٍ) وكذلك تقدير اللام فى نحو غلام زيد ، لأنا نقول : إنما يمنع أن لو كانت مع تقديرها مرادة ، كما فى أفعل التفضيل وهو ممنوع [٣] .

ومن أدلتهم ـ أيضًا ـ على أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة .

أنه ينوى بها الانفصال لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها ، وإلا لزم إضافة الشىء إلى نفسه؛ إذ لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف إليها؛ ولأن فيه معنى الفعل ، لهذا نصب الظرف وتعدى تارة بنفسه ، وأخرى بحرف جر ، وهذا ما نقله

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٠ ، وينظر : التذييل ٥/ ٩١ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدى صـ٢٧٠ ،٢٦٩ ، المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ٨٨٤ ، التذييل ٥/ ٩١ ، تعليق الفرائد ٢/ ٢٢ ، التصريح ٢/ ٢٧ ، المساعد ٢/ ٣٣٢ ، ابن القواس ١/ ٧٣٦ .

(٣) ابن القواس ١/ ٧٣٧ ، ابن يعيش ٣/ ٤ ، البسيط ٢/ ١٠٤٢

السخاوى [١] عن أبى على الفارسى [٢] .

المذهب الثالث :

ذكر السخاوى أنه إن نوى معنى (من) فغير محضة؛ لأنها إذ ذاك فى حكم الانفصال ، وإلا فمحضة ونسبة إلى الكوفيين [٣] ونسبه ابن عقيل فى المساعد والسيوطى فى الهمع إلى أن ابن السراج [٤] . ونسبه ابن القواس إلى الكوفيين وابن السراج وأبى على الفارسى والجرجانى وقال هو اختيارالجزولى [٥] .

وحجتهم فى ذلك أنه إذا أريد به معنى (من) كان متضمنًا معنى الفعل والمصدر؛ لأن التقدير يزيد فضله على ما يضاف إليه فلا يتعرف ، كما لا يتعرف الفعل . وأما إذا لم يرد به معنى (من) أى لا يريد به الزيادة فيالفضل ، والخصلة التى شاركه غيره فيها بل أخذ مطلقا له الزيادة ثم أضيف لمجرد التخصيص والتعريف ، فيعرف بالإضافة ؛ لأنه بمنزلة مالا تفضيل فيه [٦] .

وقد ذكر أبو حيان هذه القضية الخلافية فى كتابه التذييل والتكميل قائلاً : « وذهب سيبويه والأكثرون إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة ، وذهب الكوفيون والفارسى وأبو الكرم بن الدباس [٧] - صاحب كتاب العَرْف ـ إلى أنها غيرمحضة ،

---

(١) ينظر : المفضل ٢/ ٨٧١ .

(٢) رأيه فى الإيضاح صـ٢٧٠ ،٢٦٩ ، المقتصد ٢/ ٨٨٥ ،٨٨٤ .

(٣) ينظر : المفضل ٢/ ٨٧١ .

(٤) الهمع ٤/ ٢٧٣ ،٢٧٢ ، المساعد ٢/ ٣٣٢ ، التذييل ٥/ ٩١ .

(٥) ابن القواس ١/ ٧٣٦ .

(٦) ينظر : ابن القواس ١/ ٧٣٧ .

(٧) هو : أبو عبدالله الحسين بن محمد بن عبدالوهاب بن أحمد بن وهب الدباس مقرئ نحوى لغوى شاعر أديب فاضل(٤٤٣ ــ ٥٢٤هـ) . ينظر : إنباه الرواة ١/ ٣٦٣ ، طبقات القراء ١/ ٢٥١ ، النجوم الزاهرة صـ ٢٣٦ ، وسمى بالدباس لأنه كان يعمل الدبس ويبيعه وهو عسل التمر .

وقال ابن السراج إن أضيف إلى معنى (من) فتكون فى حكم الانفصال ، ولا تتعرف ، أو على غير معنى (من) فتتعرف » [١] .

« واعلم أن أفعل إذا كان للتفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه ، ولذلك لا تقول : زيد أشد الحجارة ، ولا أفضل الحمير ؛ لأنه ليس منهما ، ومن هنا إذا قلت : زيد أفره عبدٍ فجررت ، كان زيدٌ عبدًا ، والتقدير : زيدٌ أفره العبيد ، وإن قلت : زيد أفره عبدًا ، فنصبت لم يكن زيدٌ عبدًا ، والمعنى : عبيده أفره من عبيد غيره . ومنه المسألة المشهورة ، زيد أفضل إخواته لا يجوز ؛ لأن إضافة أفضل إليهم توجب أن يكون واحدًا منهم ، وإضافتهم إليه تدل على أنه غير؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه فيتنافيان ولذلك لو قيل : مَنْ إخواته؟ لم تعد منهم ، ولو قيل : زيد أفضل الأخوة جاز لأنه واحد منهم ولذلك تعده منهم [٢] .

ويقول الرضى : « هو أى أفعل التفضيل- فى حال الإضافة على ضربين :

أحدهما : يراد به تفضيل صاحبه على كل واحدٍ من أمثاله التى دل عليها لفظ المضاف إليه .

وثانيهما : لا يراد به ذلك أن إضافة بالمعنى الأول فيه خلاف . فعند ابن السراج وعبدالقاهر وأبى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنيين ، ومذهب سيبويه أن إضافة أفعل التفضيل حقيقة مطلقا [٣] .

وأميل إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن إضافة أفعل التفضيل محضة ؛ لأنه ينعت بالمعرفة ، ولأنه لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزًا ولا بعد رب وأل . وكما روى سيبويه

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ٧٣٧ .

(٢) ينظر : اللباب لأبى البقاء العكبرى ١/ ٣٩٠ تحقيق / غازى مختار طليمات ط . دار الفكر ط . الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م ، ابن القواس ١/ ٧٣٨، ٧٣٧ ، الارتشاف ٢/ ٥٠٥ تحقيق / د . النماس .

(٣) الرضى على الكافية ١/ ٣١٥ ، اللباب ١/ ٣٩٠ .

عن العرب أنهم لا يقولون : هذا زيدٌ أسود الناس . لأن الحال لا تكون إلا نكرة [١] .

عمل أفعل التفضيل فى المفعول به :

أفعل التفضيل تعمل الرفع والنصب والجر ، بشروط معينة فى كل حالة [٢] ، وفى عمله النصب قد يعمل النصب فى جميع المنصوبات إلا : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . ويكاد يكون هناك إجماع من النحاة على امتناع نصب أفعل التفضيل للمفعول به ، فإذا ما جاء فى مثال يحتمل أن يكون ناصبا للمفعول به ، أولوا التركيب بأن المفعول به منصوب بعامل محذوف يفسره أفعل التفضيل .

وقد أورد السخاوى [٣] مثالا على ذلك فى قوله : « وقوله : ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾ مشكل ؛ لأن أفعل التفضيل إذا أضيفت كانت جزءا مما بعدها ، وإن نصبت بالتمييز لم تكن جزءا؛ تقول : هذه النخلة أطيب رطبا ولا يجوز : أطيب رطب ، فإنه يلزم أن تكون النخلة رطبا ، فقوله : ﴿رَبِّيٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [القصص:٨٥] ، لا إشكال فيه ؛ لأن الله جاء بالهدى ، ولا يجوز أن يكون أعلم من يضل ، فقيل فى تأويله : إنه جاء فى لغة إعمال اسم الفاعل فى المفعول بإضمار من جنسه ، قال الشاعر :

..... **وأضرب منا بالسيوف القوانسا** [٤]

أى : يضرب القوانس ، كذلك هاهنا : ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾ يعلم

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١١٣ ، توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٥ ، التصريح ٢/ ٢٧ ، الأشمونى ٢/ ٢٤٢ .

(٢) انظرها مفصلة فى : الارتشاف صـ٢٣١٩ وما بعدها ، توضيح المقاصد للمرادى ٣/ ١١٤ ـ ١٢٤ ، النحو الوافى ٣/ ٤٢٧ ـ ٤٣٣ .

(٣) ينظر : المفضل للسخاوى ٢/ ٦٨٩، ٦٨٨ ، تفسير السخاوى (سورة الأنعام) .

(٤) هذا عجز بيت ، وصدره : « أدر وأحمى للحقيقة منهم » ، وهو للعباس بن مرداس السلمى فى ديوانه صـ٩٣ ، وهذا البيت مما قاله العباس فى الجاهلية قبل إسلامه يصف بنى زبيد من اليمن ، والقوانس جمع قونس وهو أعلى بيضة الفارس ، وأعلى رأس الفرس .

من يضل [١] .

فالإشكال هاهنا أننا لو قلنا بأن أفعل التفصيل فى الآية : ﴿ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ ﴾ مضافا إلى الاسم الموصول ، فهذا يعطى معنى غير مراد على الإطلاق ، فهو يعنى أنه تعالى أعلم الضالين ، تعالى الله عن ذلك ، ولكن المعنى المراد والظاهر فى الآية الكريمة هو أن الله تعالى هو الأعلم بمن يضل ، ولكن تأتى القاعدة النحوية والتى يضعها النحاة أمام إعراب (مَن) مفعولا به ، مع أن الإعراب فرع المعنى ، وليس أصلا!

لذا فقد قال النحاة : إنه لا إضافة هنا ، ولكن (مَن) ليست مفعولا به لأفعل التفضيل ، وإنما هو مفعول به لعامل يفسره أفعل التفضيل .

يقول العكبرى : « (مَن) فى موضع نصب بفعل دل عليه (أعلم) لا بنفس (أعلم) ، لأن أفعل لا يعمل فى الاسم الظاهر النصب ، والتقدير : يعلم من يضل ، ولا يجوز أن يكون (مَن) فى موضع جر بالإضافة لئلا يصير التقدير : هو أعلم الضالين ، تعالى عن ذلك » [٢] .

والسخاوى ـ موافقة منه لمذهب النحاة فى تقدير عامل نصب للاسم الموصول ـ يقيس إعراب الآية الكريمة على إعراب بيت الشعر ، كما هو دأبه فى اهتمامه بالقياس فالمعنى الظاهر هو أن (القوانس) مفعول به لأفعل التفضيل (أضرب) ، ولكن لما كان ذلك ممنوعا عند النحاة ، فقد قدروا عاملا محذوفا دل عليه أفعل التفضيل هو الذى نصب لفظ (القوانسا) ، وهو الفعل (يضرب) .

---

(١) من الآية(١١٧) سورة الأنعام ، انظر أيضا : التسهيل صـ٣٥ ، الأشمونى ٣/ ٥٤ ،٥٣ ، مغنى اللبيب ١/ ١٣٢ ،١٣١ ، تفسير الألوسى .

(٢) التبيان ١/ ٥٣٤ .

وذهب بعض النحاة مذاهب أخرى فى تأويل هذه الآية ، حذرين من الاقتراب من القاعدة التى وضعوها فقيل : (من) فى موضع رفع ؛ لأنها بمعنى(أى) والرافع (يضل) ، أو أنها بمعنى (أى) وفى محل نصب ، وقيل : فى موضع خفض بنية الباء ، والتقدير : بمن يضل ، وقد أنكر الطبرى هذا الوجه [١] .

وللدكتور / عباس حسن رأى ـ أميل إليه ، حين يتساءل قائلا : « لم لا يكون منصوبا هنا بأفعل ، استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياسا على الرأى الكوفى فى صيغة أفعل التى للتعجب ، وهى صيغة لازمة [٢] .

(١) ينظر : تفسير الطبرى ٨/ ٩ ، الدر المصون صـ ١٢٧ ،١٢٦ .

(٢) انظر : النحو الوافى ٣/ ٤٣ ، مشاهد الإنصاف صـ٦٤ .